عبد الستار حسين زموط
كلية اللغة العربية — جامعة الأزهر
بالقاهرة

الوساطة

بين البلاغيين ومحمد بن على الجرجانى

الطبعة الأولى
١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م

الناشر
مكتبة الكليات الأزهرية
حسين محمد امبابى وأخوه محمد
٩ ش الصنادقية - الأزهر - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، اياك نعبـد واياك نستعين ، اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين . آمين .

تصـــــدير

أحمد الله سبحانه وأصلى وأسلم على سيدنا رسول الله محمد ابن عبد الله ، وعلى آله وأصحابه وجميع أنبياء الله ، واستفتح بالذى هو خير ربنا عليك توكلنا واليك أنبنـــا واليك المصير ، ربنا هيىء لنـــا من أمرنا رشـــدا •

وبعـــــد :

فاذا كانت البلاغة العربية فى حاجة الآن الى تجديد ، فان أول سبل التجديد عندى هو الرجوع الى التراث البلاغى القديم ودراسته دراسة متأنية ، لنلتمس منه أسسا نبنى عليهـــا ما نريد من التجديد ، اذ كل تجديد يبـــدأ من فراغ يســـير فى الحقيقة الى الفراغ ذاته ، ذاته ، ولا جديد لمن لا قديم له •

ومن هذا المنطلق درست أحد كتب التراث البلاغى حديثة النشر ، وهو كتاب « الاشارات والتنبيهات فى علم البـــلاغة » الذى يعد من الكتب الأمهات فى بابه ، فتبين لى من خلال هذه الدراســـة أن مؤلفه الشيخ محمـــد بن على الجرجانى المعاصر للخطيب القزوينى ، قـــد انتهج فى تنـــاوله المسائل البلاغية نهجا جديدا لم يســـبقه اليه أحد فيما أعلم ، حيث عرض فى هذا الكتاب علوم البلاغة الثلاثة عرض الملم بآراء البلاغيين السابقين عليه والمعاصرين له فى سهولة وايجاز متخذا من هذا العرض وسيلة لنقد البلاغيين فيما لا يرتضيه من آرائهم منبها على الجديد الذى يرتضيه ازاء المسألة المتحدث عنها ، ولذلك عنون للحديث عن المسائل البلاغية فى كل باب بكلمة « اشارة » ثم عنون لنقده ومناقشته لغيره بكلمة « وهم وتنبيـــه » ، وبهذا تعقب أعلام البلاغة من أمثال ابن ســـنان الخفاجى وعبد القاهر الجرجانى والزمخشرى والسكاكى والخطيب القزوينى ، ولكننى لاحظت على الجرجانى فى

مناقشته للبلاغيين ، أنه لم يكن مصيبا فى كل هذه المناقشات ، فتـارة يكون الحق فيها بجانبه وتارة يجانبه ، وهذا ما دفعنى الى كتابة هذا البحث الذى يدور حول تحليل ونقـد مناقشة الجرجانى للبلاغيين ، وسبيلى فى ذلك أن أقف موقف الوساطة بين الجرجانى الجديد ومن تعرض لهم بالنقاش ، فى مودة مرحبة بهؤلاء الأعلام جميعا دون تحيز الى وجهة نظر خاصة ، لأننـا معشر دارسى العـلم من أبناء القرن الرابع عشر الهجرى ، قد ورثنا من تقدمنا من أئمة العلم ، فهم آباؤنا ، ومصـدر فخرنا وأعلام ثقافتنا ، لا نفرق بين أحد منهم الا بمقدار ما وفق اليه من تمييز وابتكار يرجع الى معدنه العلمى ، ولذلك نضطر الى أن نوافق اماما منهم فى موضع ونخالفه فى موضع آخر ، حسب ما يتراءى لنـا من التعقيب ، ولن ندعى أن حكمنا العلمى سيكون نهائيا لا رجعة فيه ، فالكلمة الأخيرة فى المضمار العلمى لم تقل بعد ، ولكن المتأخر يضيف للمتقدم ما يمتـد به نطاق البحث ولا عليه ان جانب الصواب فى أمر لم يوفقه اللـه الى اكماله على وجهـه الصحيح ، فحسـبه أنه بذل أقصى غايات الجهـد وعلى الله قصـد السبيل ومنها جائر .

هذا ولم تكن مناقشة الجرجانى فى كتاب « الاشارات والتنبيهات » للبلاغيين المشـهورين متماثلة من حيث الكم ، فهنـاك من أكثر من مناقشتهم وهم عبد القاهر الجرجانى والسكاكى والخطيب القزوينى ، وهناك من قلت مناقشـته لهم كابن سـنان الخفاجى والزمخشرى وغيرهما ، لذلك عقدت لمناقشته لكل واحد من الأعلام الثلاثة فصـلا مستقلا ، ثم ختمت البحث بفصل جامع لغيرهم من البلاغيين الذين قلت مواطن مناقشتهم فى الكتاب .

ومن هنا جاء البحث مكونا من فصول خمسة :

الفصل الأول :

دراسة عن كتاب « الاشارات والتنبيهات » ومؤلفه تحت عنوان :
(محمد بن على الجرجانى وكتابه « الاشارات والتنبيهات فى علم البــلاغة) •

الفصل الثانى :

تحليل ونقد لمناقشة الجرجانى للامام عبد القاهر تحت عنوان :
« بين الامام عبد القاهر ومحمد بن على الجرجانى »

الفصل الثالث :

تحليل ونقد لمناقشة الجرجانى للسكاكى تحت عنوان :
« بين السكاكى ومحمد بن على الجرجانى » •

الفصل الرابع :

تحليل ونقد لمناقشة الجرجانى للخطيب القزوينى تحت عنوان :
« بين الخطيب القزوينى ومحمد بن على الجرجانى »

الفصل الخامس :

تحليل ونقد لمناقشة الجرجانى لبلاغيين آخرين لم تكثر مواطن مناقشتهم فى الكتاب وكان ذلك تحت عنوان :

« بين الجرجانى وبلاغيين آخرين » .

واذا كانت الأعمال بالنيات فانى أسأل الله عز وجل أن يجعل عملى خالصا لوجهه الكريم وأن يوجهنى الى الصواب فيما أحاول ، وأن ينفعنى وينفع بى انه نعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم .

ومن حق الأستاذ الدكتور عبد القادر حسين محقق كتاب « الاشارات والتنبيهات » أن أقول عنه انه أخرج الكتاب الذى اعتمدت عليه اخراجا علميا رائعا فيسر لى أن أطالع آراء العلامة الجرجانى موثقة محققة ، وانى لأعترف بجهده الجاد فى اخراج هذا الكتاب والتعليق عليه بما ينير وجهة الحقائق البلاغية تعليقا يدل على تمكن الأستاذ المحقق من مادته فجزاه الله خير الجزاء .

ربنا عليك توكلنا واليك أنبنا واليك المصير .

ربنا هيىء لنا من أمرنا رشدا .

وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

د. عبد الستار حسين زموط

الفصل الأول

محمد بن على الجرجانى
وكتابه الاشارات والتنبيهات
فى علم البلاغة

الفصــل الأول

محمــد بن على الجرجانى

وكتــابه الاشارات والتنبيهات

فى علم البــلاغة

أولا : محمد بن على بن محمد الجرجانى :

هو أحد علماء البلاغة الذين ينتسبون الى جرجان ، تلك المدينة المشهورة الواقعة بين طبرستان وخراسان ، وقد خرج منها خلق من الأدباء والفقهاء والمحدثين كما يقول عنها ياقوت الحموى (١) • ولذا رأينا أكثر من عالم بلاغى نفدى ينتســب الى جرجان ، ومن أشــهرهم على بن عبد العزيز الجرجانى صاحب كتاب « الوســاطة بين المتنبى وخصــومه » المتوفى ســنة ٣٩٢ هـ وشيخ البلاغة اعربية الشــيخ عبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١ هـ ، والسيد الشريف الجرجانى صاحب كتاب « المصباح فى شرح القسم الثالث من مفتاح العــلوم للسكاكى وصاحب حاشــية على المطول لســعد الدين التفتازانى • وصاحبنا مؤلف كتاب « الاشارات والتنبيهات فى علم البلاغة » ينتسب كذلك الى جرجان ولكنه لم يشتهر شهرة هؤلاء الأعلام من أمثال الشيخ عبد القاهر الجرجانى •

وقد كان بودى أن أكشف كل غموض أكتنف شخصية هذا العالم الفــذ الذى تدل آثاره العلمية على مشاركته فى مختلف صنوف العلم وشتى فروع المعرفة ، ولكن بعد بحث دائب واطلاع مستمر فيما تيسر لى من كتب التراجم ، وجدتها قــد ضنت علينا بالكثير مما كنا نريد معرفته عن حياة الشيخ محمد بن على بن محمــد الجرجانى صاحب الاشارات ، فتركت الغموض يكتنف جوانب كثيرة من حياته مقتصرة على الاشارة الى جوانب قليلة نعرض لها فيما يأتى :

---

(١) معجم البلدان ج ٢ ص ١١٩

مولده ونشـــأته :

لم تشر المصـــادر التى اطلعت عليها صراحة الى زمن ولادته ، ولكنها أشارت الى مكان ولادته فذكرت أنه ولد بأستراباذ — بالفتح ثم السكون وفتح التاء : وهى بلدة كبيرة مشهورة أخرجت خلقا من أهل العلم فى كل فن تقع بين سارية وجرجان (١) ولذلك ينسب اليها محمد بن على الجرجانى ، فيقال عنه : الاستراباذى منشأ ومولدا (٢) .

أما نسبته الى جرجان فجاءت من أن أصل أسرته أو أن أحدا من أجداده كان من جرجان فهو اســـتراباذى المولد والنشـــأة ، جرجانى الأصل والمحتد (٣) .

=

ومن هنا يظهر بجلاء أن الشيخ محمد بن على بن محمد الجرجانى قد ولد فى بيئة يكثر فيها العلماء والأدباء ممن برعوا فى شتى الفنون والعلوم ، ولا شك أن ذلك سيكون له أعظم الأثر فى نشأته نشأة علمية وكذلك كان ، وكما ضـــنت كتب التراجم بتحديد زمن ولادة عالمنـــا الجرجانى ضنت كذلك بتحديد الزمان والمكان لوفاته ، فلم تشر الى زمان وفاته ومكانها ، غير أننا نستطيع التعرف على عصره الذى عاش فيه من خلال مؤلفـــاته حيث كتب أكثرها بخط يده ، ومنهـــا كتابه « الاشارات والتنبيهات فى علم البلاغة » الذى كتب فى آخره بخط يده قائلا : « وقع الفراغ من تصنيفه يوم الثلاثاء ثالث صفر سنة تسع وعشرين وسبعمائة فى المشهد الشريف الغروى (٤) ، ووهبه الملتجىء

---

(١) معجم البلدان جـ ١ ص ١٧٤ — ١٧٥

(٢) أعيان الشيعة جـ ٤٦ ص ٢٩

(٣) أعيان الشيعة جـ ٤٦ ص ٢٩

(٤) يوجد بالنجف الأشرف بالعراق ، وقد ختم مؤلفه هناك

الى الحرم العلوى محمد بن على بن محمد الجرجانى وصلى الله على النبى وآله الطاهرين (١) •

وذكر صاحب رياض العلماء أن الجرجانى كان من تلاميذ العلامة الحلى وقد شرح مبادىء الأصول لأستاذه ، وفرغ من الشرح والكتابة سنة سبع وتسعين وستمائة هجرية (٢) •

هذا والقارىء لكتاب الجرجانى يجده يطلق على الخطيب القزوينى كلمة المعاصر ، وعلى الرغم من كثرة مناقشته للقزوينى لم يصرح باسمه البتة بل فى كل موطن يلقبه بالمعاصر ، أسوق كل ذلك لنفيد منه عدة أمور تتعلق بحياة الجرجانى ، وأول ما نفيده من هذه النصوص الواردة عن المؤلف نفسه وعن المترجمين له أن اسمه محمد بن على بن محمد الجرجانى ، وأنه كان عالما مؤلفا من قبل سنة ٦٩٧ هـ ، وأن كتابه « الاشارات والتنبيهات » قد ألفه سنة ٧٢٩ هـ ، كما نفيد أن الرجل كان معاصرا للخطيب القزوينى • وبهذا نقرر مطمئنين أن الشيخ محمد بن على بن محمد الجرجانى قد عاش فى العصر نفسه الذى عاشه الخطيب القزوينى ، فهو اذن من علماء النصف الأخير من القرن السابع والنصف الأول من القرن الثامن الهجريين •

* * *

ثقافته :

تدل آثار محمد بن على الجرجانى على أن ثقافته لم تكن محصورة فى فن بعينه شأن علماء عصره أو مقصورة على لون من ألوان المعرفة ، ولكنها تعدت هذا النطاق الضيق ، وتجاوزت ذلك القدر المحدود ،

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٣٢٤
(٢) أعيان لشيعة ج ٤٦ ص ٢٩

فشملت عدة فروع من المعرفة ، وبهذا كان رحمه الله موسوعة في علوم عصره من علم الكلام ، والنحو ، والفلك ، والتفسير ، والقراءات ، وعلم التربية والفلسفة والأخلاق والبلاغة ، فقد ألف في البلاغة كتابه « الاشارات والتنبيهات » الذى أودع فيه آراءه البلاغية من خلال مناقشته لكل أعلام البلاغة السابقين والمعاصرين ، وليس من السهل أن يكون مؤلفا في البلاغة على هذا النحو لو لم يكن واسع الاطلاع ، عارفا بأساليب هذا الفن وكتبه المشهورة .

* * *

مكانته وآثاره العلمية :

يبدو أن الجرجانى صاحب الاشارات كان ذا منزلة علمية عالية ومكانة رفيعة بين أقرانه من العلماء ، فقد أجمع مترجمو الرجل ومنهم العلامة السيد محسن الأمين صاحب موسوعة « أعيان الشيعة » والأستاذ عمر كحاله صاحب « معجم المؤلفين » على فضل عالمنا الجرجانى ، وان كنا نعجب كيف غفل عن ترجمته الحافلة من جاء بعده ، اذ لولا ما كتبه صاحب رياض العلماء ونقله عنه صاحب أعيان الشيعة ومن تلاه ، لظللنا نخبط في بيداء مجهولة المعالم لا نهتدى منها الى شيء من حياته .

ومهما يكن من شيء فقد قال صاحب أعيان الشيعة عنه : انه كان عالما فاضلا وأصوليا عظيما ومتكلما جليلا من تلاميذ العلامة الحلى . وقد ترك مجموعة من المؤلفات ظلت مشتهرة بين الناس الى أمد طويل ، كما كان له مشاركة في غير البلاغة من علوم أخرى أظهرها أصول الفقه ، وشرحه لكتاب أستاذه الحلى في الأصول ينبيء عن فضل ، كما أن فهرس مؤلفاته الذى سندونه فيما بعد يشير الى تضلعه في النحو والتجويد والأصول وعلم الأخلاق والتاريخ والحكمة والتوحيد ، وكلها علوم تتطلب النظر الثاقب والغوص البعيد ، ومما لا شك فيه أن هذا العلامة

جدير ببحث مستقل يقوم به دارس جامعى فى رسالة من رسائل الدراسات العليا ، ليكشف عن معدنه الصحيح ، اذ أن الاطلاع السريع على هذه المؤلفات للجرجانى تنبىء عن تدفق وابداع ، وكتاب الاشارات الذى نعتمد عليه اليوم فى ايضاح مناقشات الجرجانى البلاغية يدل على تمكنه فى علوم كثيرة ، لأن غزارة مادته تتدفق بين السطور فى قوة وابداع .

ويجمل بنا الآن بعد هذه اللمحات عن حياة الجرجانى أن نسوق ترجمته التى ذكرها صاحب أعيان الشيعة نقلا عن صاحب رياض العلماء مشتملة على فهرس مؤلفاته ، لنقف بذلك على آثاره العلمية الدالة على علو مكانته وسمو منزلته بين العلماء . يقول صاحب أعيان الشيعة عن الجرجانى « الشيخ ركن الدين محمد بن على بن محمد الجرجانى محتدا الأسترابادى منشأ ومولدا ، الحلى الغروى مسكنا ، كان عالما فاضلا متكلما جليلا من تلاميذ العلامة الحلى ، عن صاحب رياض العلماء أنه قال : رأيت مجموعة من مؤلفات المذكور الفاضل المشهور الذى كان من تلاميذ العلامة الحلى وشرح مبادىء الأصول لأستاذه فى حياة أستاذه العلامة وفرغ من الشرح سنة ٦٩٧ هـ وتلك المجموعة كلها كانت بخط المؤلف الجرجانى المذكور وفيها قصيدة للحسن بن راشد « اهـ » ، وقد جعل الشرح باسم السيد أبو طالب عبد المطلب بن على ابن المختار العلوى الحسينى ابن أخت العلامة . وتوجد نسخة الأصل فى ايران وعندنا منه نسخة قال فى خطبته . كما أن من حق الشيوخ ايصال المعانى المحققة بالدلائل المقررة الموشحة بالألفاظ المحبرة الى تلاميذهم بأدنى العبارة والكناية المحررة ، كذلك من حق التلاميذ أن يقرروا ما استخرج شيوخهم من اللآلى فى بحار الليالى من أصداف أذهانهم ويوضحوا ما أخرجوه من الجواهر عن معادن عقولهم وألحانهم ، ورأيت شيخنا المعظم وامامنا الأعظم .. الى أن قال بعد وصفه بجليل الصفات : أبا منصور حسن بن يوسف بن المطهر الحلى أدام الله ظله على كافة المسلمين لافادة الوافدين عليه والقاطنين لديه

محمد وآله أجمعين ، قد وضع مقدمته فى أصول الفقه محكما أصولها مقلا فضولها قد اجتنت معانيها الأبكار فى خباء ألفاظها وتسترت عن كثير من خاطبيها وطلابها ، عزمت على أن أشرحها شرحا كافلا بابراز محاسنها من مكانها ، واظهار دررها وجواهرها من أصدافها ومغابنها الخ ... وترجم الفصول النصيرية للنصير الطوسى فى الكلام من الفارسية الى العربية رأيت منها نسخه فرغ منها ناسخها صالح بن محمد العسيلى العاملى فى ذى الحجة سنة ٧٤٦ هـ قال الشارح فى أول هذا الشرح ان النصير الطوسى ألف رسالة سماها الفصول فى الأصول ولكونها باللغة الفارسية ألف بدرها الأفول ، فلم تبزغ فى أكثر الآفاق ولتراكم سحائب عجمها لم تطلع شمسها بالعراق ، ولما عرج الى ساحة الغفران وانتقل الى مقيل الرضوان استمرت على ذلك برهة من الزمان ، الى أن اتفق للمولى العلامة المعظم السعيد ذى الجد الحميد ركن الملة والدين محمد بن على الجرجانى محتدا ، والاسترابادى منشأ ومولدا قدس الله روحه ونور ضريحه الاستضاءة بأشعة أنوارها والاطلاع على فوائدها وأسرارها ، فكسادها من لباس رياش العربية ما صارت به شمسها فى رائعة النهار ، وانجلى عن بدرها الآفل فى منازل السير عائق الاستتار الى آخر ما قال . وعند نسخة من شرح الفصول لم أعرف مؤلفها لذهاب أولها وهى شرح مبسوط ألفه باسم النقيب على بن المرتضى الآوى الحسينى .

ووجدنا فى مجموعة من خطه فى مكتبة الشيخ فضل الله النورى فى طهران كان يملكها السيد كاظم العاملى سنة ١٢٩٤ فهرست تصانيفه كما يلى :

فهرست تصانيف الفقير الى الله تعالى محمد بن على الجرجانى
غفر الله ذنوبه وستر عيوبه بمحمد وآله :

١ — روضة المحققين فى تفسير الكتاب المبين خمس مجلدات
٢ — الاشارات فى علم البلاغة المعانى والبيان والبديع
٣ — المباحث العربية فى شرح الكافية الحاجبية
٤ — سرائر العربية فى شرح الوافية الحاجبية
٥ — غاية البادى فى شرح المبادى فى أصول الفقه
٦ — الدرة البهية فى شرح الرسالة الشمسية فى الميزان
٧ — التجويد فى شرح التجريد فى علم الميزان
٨ — وسيلة النفس الى حظيرة القدس فى حقيقة الانسان
٩ — اشراق اللاهوت فى شرح الياقوت فى علم الكلام
١٠ — الدعامة فى الامامة
١١ — الشافية عن أمراض القلوب القاسية
١٢ — تحفة الأشراف فى درر الأصداف فى العلوم الثلاثة
١٣ — البديع فى النحو وشرحه المسمى بالرفيع
١٤ — الرافع فى شرح النافع فى الفقه
١٥ — كلستان عربى بالفارسيه فى التهجد
١٦ — غنية الطالب فى شرح المطالب فى العلوم الثلاثة
١٧ — رسالة الرحمة فى اختلاف الأمة
١٨ — الدر الثمين فى السر الدفين فى اختلاف الأمة
١٩ — رسالة الأبحاث فى تقويم الأحداث

٢٠ — الرسالة الشمسية فى الأركان الصيدية
٢١ — التبر المسبوك فى أوصاف الملوك
٢٢ — عمــدة الأملاك فى هيئة الأفلاك
٢٣ — معيار الفضل فى مباحث العقل
٢٤ — الاشراق فى علم الأخلاق من الحكمة العملية
٢٥ — تعريب أساس الاقتباس فى الميزان
٢٦ — الأخلاق النصيرية فى تعريب الأخلاق الناصرية
٢٧ — تعريب أوصاف الأشراف
٢٨ — تعريب الفصول فى الأصول للخاجة نصير الدين
٢٩ — تعريب رسالة القضاء والقدر للمذكور
٣٠ — الشافعى فى الفقه « ا هـ » .

ووجدنا بعض هذه المؤلفات قد ذهب أوله ، وقال فى آخره فرغ مصنفها الملتجى الى الحرم الغروى صلوات الله على مشرفه محمد بن على الجرجانى عن مغادرة فكره فيها بعد وصفها وزيادتها ونقصــها وترتيبها وتهذيبها سلخ محرم سنة ٧٢٠ من الهجرة حامدا ومصــليا ومستغفرا « ا هـ » ، وفى آخرها أيضا : وفرغ كاتبها من كتابته يوم الأحد ثالث ذى القعدة سنة ٧٦٢ وهو العبد الفقير الحقير المحتاج الى رحمة ربه القدير الغريق فى بحور الآثام المتمسك بولاية آبائه أهــل اليمين عليهم السلام أضعف عباد الله جرما وأقواهم جرما حيدر بن على بن حيدر العلوى الحسينى الآملى غفر الله ذنوبه بالمشهد المذكور أعنى الغروى سلام الله على مشرفه فى المدرسة المرتضوية رضوان الله عليه وعلى جميع المؤمنين والمؤمنات « ا هـ » (١) .

---

(١) أعيان الشيعة ج ٤٦ ص ٢٩ — ٣١ للسيد محسن الأمين مطبعة الانصاف بيروت سنة ١٣٧٩ هـ سنة ١٩٥٩ م .

ثانيا : كتاب الاشارات والتنبيهات فى علم البلاغة :

يعد هذا الكتاب من أمهات كتب البلاغة ، لما له من شأن عظيم فى محاولة تصحيح المفاهيم البلاغية ، وترسيخ قواعدها وتحليل أساليبها من خلال مناقشة مؤلفه لأعلام البلاغة السابقين والمعاصرين له ، والكتاب يدل على سعة اطلاع صاحبه واستقصائه لآراء أعلام البلاغة ، اذ أنه قد عرض جميع أبواب البلاغة فى علومها الثلاثة كما نعهدها من علماء البلاغة المتأخرين من أمثال الخطيب القزوينى واضعا كل مسألة بلاغية تحت عنوان « اشارة » ثم يبرز الخطأ الذى وقع فيه غيره من البلاغيين مما يتعلق بالمسألة التى هو بصدد عرضها ، ويناقش المخطىء فى نظره أو العادل عن الأولى فى رأيه مناقشة العارف البصير المتعمق فى فهم البلاغة بقواعدها وأهدافها ، ثم ينبه على الصواب من وجهة نظره • كل ذلك تحت عنوان « وهم وتنبيه » ويقصد بالوهم ما لا يرضاه مما قاله غيره وبالتنبيه الصواب الذى هو يراه •

والمتصفح للكتاب يجد مؤلفه الجرجانى يركز على هذه الناحية تركيزا ينبىء بأنها غايته المنشودة من وضع الكتاب وهدفه الأصيل من تأليفه ، أما المسائل البلاغية فقد عرضها عرضا موجزا أحسن التعبير عنه حين عنون لكل مسألة منها بكلمة « اشارة » وكأنه رحمه الله كان يدرك أن علم البلاغة بعلومه المعروفة وقضاياه المألوفة قد استقر ، فهو اذن لا يريد من ذكر المسائل البلاغية مجرد السرد لما هو معروف فحسب بل يريد عرضها عرضا موجزا يتيح له فرصة الادلاء بالجديد عن طريق هذا العرض أو عن طريق التنبيهات التى نقد فيها علماء البلاغة وناقشهم من خلالها فيما أخطؤا فيه من وجهة نظره مصرحا بما يراه صوابا • وهذا الصنيع من الشيخ محمد بن على الجرجانى يجعل للكتاب قيمة كبيرة فى بابه وميزة فريدة فى موضوعه ، نستطيع من أجل ذلك أن نقول عنه . انه بهذا الكتاب لم يسبقه أحد من المؤلفين

فى هذا الفن على حد علمنـــا وان كتابه « الاشارات والتنبيهات » يسد فراغا فى المكتبة البــلاغية لا يغنى عنه فى ذلك غيره من كتب التراث البــلاغى •

دوافع تأليفــه :

يرى الجرجانى أن لدراسة البلاغة وللتأليف فيها غاية تتمثل فى خدمة العقيدة الدينية عن طريق فهم القرآن والسنة واجتلاء محاسن كتاب الله التى عجز البلغــاء عن مجاراتها والاتيان بمثلها ، ولذلك قال عن البلاغة : « علم شريف عظيم الشأن ، لكونها كمال الانسان وأصل البيان ، لأن أحكام الشرع تتوقف على صدق السنة والقرآن ، وصدق القرآن يتوقف على أنه منزل من عنــد الرحمن ، وذلك يتوقف على غير مقدور للبشر للبلاغة والبيان ، والا لوجد مثله التحدى به أو بعده ، فى بعض الأزمان ، ولو صرفهم الله عن المعارضة لتعجبوا من العجز بعد قدرتهم على الاتيان » (١) •

أما الدوافع المباشرة لتأليف الكتاب فتتمثل فى أمرين : تحقيق المسائل البلاغية وتقريرها ، وهذا قدر مشترك بين المؤلفات البلاغية أما الدافع الآخر الذى يتميز به هذا الكتاب فيتمثل فى رؤية المؤلف ما كان فى كلام البلاغيين السابقين من زيغ وسهو ونسيان فأراد بكتابه هذا أن ينتقدهم لينبه على الصواب ، وبذلك يتم له تقرير المســائل البلاغية وتحقيقها • والذى نفهمه من كلامه فى مقدمة الكتاب أن هذا هو الدافع الحقيقى لتأليف الكتاب ، اذ أنه يعترف بأن تقرير المسائل قد سبقه اليه غيره من علماء البــلاغة ، أما هو فيريد تصويب أخطاء هؤلاء ولا يكون ذلك الا بتنبيهاته التى شغلت قدرا كبيرا من الكتاب •

وها هو ذا يقرر دوافع تأليف الكتاب فيقول عن البلاغة : « وقد

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ١

خاض فى تقرير قواعدها كثير من العلماء والأعيان ، لكن لم يخل كلامهم الذى بلغنى منه عن الزيغ والسهو والنسيان ، ولذلك صرفت عنان عزمى فى هذه الاشارات والتنبيهات الى هذا الميدان ، وركبت متن جواد الفكر ، وسقته بسوط توفيق الله المنان الى تحقيق تقرير قواعد الصناعة ، وانتقاد أقوال أهل البلاغة والفرسان » (١) •

* * *

متى ألف ؟

لقد كفانا الجرجانى نفسه مؤنة البحث عن تاريخ تأليف كتابه « الاشارات والتنبيهات فى علم البلاغة » فأشار الى تاريخ تأليفه ومكان كتابته ، حيث ذكر فى خاتمته أنه قد ألف سنة تسع وعشرين وسبعماءة فى المشهد الشريف الغروى • وهذه عبارته ! « والآن حيث وفينا بما وعدنا به ، فلنحمد الله تعالى على حسن توفيقه وهدايته الى سواء طريقه •

وقع الفراغ من تصنيفه يوم الثلاثاء • ثالث صفر سنة تسع وعشرين وسبعمائة فى المشهد الشريف الغروى ، وهبه الملتجىء الى الحرم العلوى : محمد بن على بن محمد الجرجانى ، وصلى الله على محمد النبى ، وآله الطاهرين » (٢) •

* * *

مصادره :

ومصادر « الاشارات والتنبيهات » كثيرة كما يبدو من كثرة

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٢
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٣٢٤ •

العلماء الذين ناقشهم الجرجانى ، سواء منهم الذين صرح بأسمائهم أو الذين لم يصرح بأسمائهم ، فلقد ناقش أعلام البلاغة كابن سنان الخفاجى ، وعبد القاهر الجرجانى ، والزمخشرى ، والسكاكى ، والخطيب القزوينى • وغير هؤلاء من علماء اللغة والنحو ، وتدلنا هذه المناقشات التى أدارها مع هؤلاء الأعلام أن الرجل كان واسع الاطلاع ، وأنه استطاع أن يهضم ما قاله غيره من علماء البلاغة السابقين عليه والمعاصرين له ، وأن يقدمها فى اشاراته مناقشا ما لا يراه صوابا منها ، وبهذا نستطيع أن نعد من مصادر الكتاب :

كتابى عبد القاهر الجرجانى « دلائل الاعجاز » و « أسرار البلاغة » ، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجى و « الوساطة بين المتنبى وخصومه » للقاضى على بن عبد العزيز الجرجانى والكشاف للزمخشرى ، ومفتاح العلوم للسكاكى ، والايضاح للقزوينى وغير ذلك الا أن أهم مصادره هو كتاب الايضاح فعلى الرغم من عدم التصريح باسم الخطيب القزوينى عند الأخذ من الايضاح وعلى الرغم من كثرة مناقشة الجرجانى له واعتراضاته عليه على الرغم من هذا كله فان أثر ايضاح القزوينى فى الكتاب واضح لا يحتاج الى دليل •

* * *

منهجـــه :

يذهب مؤرخو البلاغة العربية الى وجود مدرستين متميزتين فى مجال البحث البلاغى ، مدرسة أدبية وأخرى فلسفية كلامية ، ولكل منهما خصائصها المتميزة المنفردة ، ولابد لنا قبل أن نتحدث عن منهج كتاب « الاشارات والتنبيهات » للجرجانى ، أن نلم ببعض ما يقال عن هاتين المدرستين وخصائص كل منهما ، حتى نعرف مكان الجرجانى فى اشاراته من هاتين المدرستين •

أقول : نعلم أن ظهور كتاب « مفتاح العلوم » للسكاكى وما سبقه من كتاب « نهـاية الايجاز فى دراية الاعجاز » للرازى ، كانا اتجاها جديدا فى التأليف البلاغى ، لا يشتبه بما قبله لدى البلاغيين فأنت تقرأ « البيان والتبيين » للجاحظ وبديع ابن المعتز ونقد الشعر لقدامه بن جعفر والصناعتين لأبى هلال العسكرى والعمدة لابن رشيق القيروانى وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجى وأسرار البلاغة ودلائل الاعجاز للشيخ عبد القاهر ، ثم تقرأ ما جاء بعد المفتاح ، لبدر الدين بن مالك والقزوينى والسبكى وسعد الدين التفتازانى والسيد الشريف الجرجانى وابن يعقوب المغربى وغيرهم ، ممن نحو منحاهم فتجد الاتجاه متغايرا فى ملامحه العامة ، حتى يبدو واضحا أن فن البلاغة كان فى عهده الأول أدبيا ، ثم اتجه منذ الرازى والسكاكى وجهته الجـديدة ، ومع ذلك لا ننكر أن علماء الكلام من أمثال عبد الجبار وأبى بكر الباقلانى قـد نحوا بالبلاغة منحى كلاميا حين ناقشوا قضـية الاعجاز القرآنى ، ولكن هؤلاء كان حديثهم عن البـلاغة من أجـل الاعجـاز ، فهـو وسيلة وليس مقصودا لذاته البلاغية ، كما أنهم فى هذا الحديث كانوا بعيـدين عن منهج الرازى والسـكاكى فى ذكر التعريفات واخراج المحترزات وتطويل النقاش فى التركيب اللفظى مما يعد سمة للمدرسة السكاكية التى نقصدها الآن ، وتجعل الرازى والسكاكى فى أوائل من انتهجوا خطتها ، فعلماء الكلام ممن تعاطوا الحديث فى الاعجاز كانوا أشبه بالمتناظرين فى ساحة الجدل ، ولذا فهم عن طريقة السكاكى بمنأى نازح • ولعلك تسأل عن سمات كل من الاتجاهين فى التأليف البلاغى فأقول : لقد حدد الكاتبون عن مدرستى البلاغة صفات معينة لكل منهما فذكروا من خصائص المدرسة الكلامية : اهتمامها بالتحديد والتقنين والتقسيم والتعريف الصحيح ومحاولة حصر المسائل وضبط الأقسام ، ثم استعمال أساليب الفلسفة والمنطق فى تحديد الموضوعات واستعمال الألفاظ الفلسـفية والمنطقية والاقلال من الشواهد والأمثلة الادبية وعدم العناية بالناحية الفنية فى خصـائص التراكيب وتقدير المعانى الأدبيـة •

أما المدرسة الأدبية فقد بينوا خصائصها فيما يلى :

الاكثار من الشواهد الأدبية نثرها وشعرها والاقلال من البحث فى التعاريف والقواعد والأقسام ، واستعمال المقاييس الفنية فى الحكم على الأدب ، ومن خصائصها أن أسلوب كتبها وتعابيرها سهلة مفهومة لا تحتاج الى عناء كبير فى فهمها (١) •

واذا وجد فى مجال التـأليف البلاغى قبل الجرجانى صـاحب الاشارات مدرسـتان أدبية صاحبت نشـأة البلاغة وكلامية فلسفية بدأت من الرازى ٦٠٦ هـ ووضحت معالمها وتحددت خصائصها على يد السكاكى فأين كان منهج الجرجانى فى كتابه « الاشارات والتنبيهات » من هاتين المدرستين ؟ أقول : اذا نظرنا الى الجرجانى فى مناقشـاته وتعبيراته نجده يتفرع من جدول المدرسة البلاغية الكلامية التى كان السكاكى شيخها • اذ أن اسـتعمال الأساليب المنطقية فى مناقشـته للبلاغيين شائع ذائع ، فالكتاب تسرى فيه روح المنطق والفلسـفة ، وها هـو ذا مؤلفه الجرجانى يرد على الخطيب القزوينى فى قوله أن الوصف حكم على الموصوف قائلا : « •• لأنا نمنع أن الوصف حكم على الموصوف ، لأن الحكم يرادف الخبر ، والخبر ليس بالوصف ، فالحكم ليس بالوصف ، وينعكس الى أن الوصف ليس بحكم ، وهو المطلوب » (٢) • ومما نرى به أثر المنطق فى الكتاب قول الجرجانى فى رده على ابن الحاجب الذى يمنع افادة التخصيص من تقديم المفعول : « وفيه نظر ، لأنه ليس عدم افادة التأخير التخصيص ، افادة لعـدم التخصيص ليكون سببا لضعف افادة التقديم التخصيص ، لأن السالبة

---

(١) انظر صور من تطور البيان العربى للدكتور كامل الخولى ص ١٧، وفن القول للأستاذ أمين الخولى ص ٦٣—٨٦ ومناهج تجديد ص١٥٩—١٦٠، والبلاغة عند السكاكى للدكتور أحمد مطلوب ص ١٠٣ — ١٠٧ .

(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٤٤ .

البسيطة لا تستلزم الموجبة المعدولة المحمول ، كما تحقق فى موضعه ، فيكون تأخير المفعول غير مستلزم للتخصيص ولا لعدمه ، فلا ينافى افادة تقدمه التخصيص » (١) •

هذا وخطة الكتاب من حيث تقسيم البلاغة الى علومها الثلاثة المعروفة لنا الآن وترتيب أبوابها ، لا تختلف اختلافا كبيرا عن خطة كتاب الايضاح للخطيب القزوينى بل تكاد تكون واحدة ، فقد بنى الجرجانى كتابه على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة كما فعل القزوينى فى كتابه ، وتكلم فى المقدمة على موضوعات العلوم وعلى فصاحة المفرد والكلام ، وعرف البلاغة فى هذه المقدمة بقوله « بلاغة الكلام : كون اللفظ الفصيح معبرا به عن المعنى بحسب اقتضاء الوقت الحاضر ، وبحسب حالة متعلق الكلام من الممدوح والمذموم وغيرهما » (٢) • ثم قسم البلاغة الى ثلاثة فنون وجعل الفن الأول فى علم المعانى وهو عنده : « علم مستخرج من تتبع خواص تراكيب البلغاء بالطبع » (٣) • وحصره فى ثمانية أشياء سمى كلا منها ركنا الركن الأول أحوال الاسناد الخبرى ، والركن الثانى أحوال المسند اليه ، والركن الثالث أحوال المسند ، والركن الرابع أحوال متعلقات الفعل ، والركن الخامس فى القصر ، والركن السادس فى الانشاء ، والركن السابع فى الوصل والفصل ، والركن الثامن فى الايجاز والاطناب والمساواة •

وجعل الفن الثانى فى علم البيان وقد بناه على مقدمة وثلاثة أركان وخاتمة أما المقدمة ففى تعريفه وموضوعه وعرف البيان بقوله : « علم يعرف منه كيف يدل على معنى خارجى يتوسط الوضع والعقل معا » (٤) • والركن الأول من علم البيان هو التشبيه والركن الثانى

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٨٦ •
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ١٤ •
(٣) المرجع السابق ص ١٩ •
(٤) المرجع السابق ص ١٦٧ •

المجاز والركن الثالث الكناية . وهنا نلاحظ أن التشبيه عنده ركن أساسي في علم البيان وليس مقدمة لبعض المجاز كما يذهب السكاكي والقزويني وغيرهما .

وختم مباحث علمي المعاني والبيان بدراسة تطبيقية لآية قرآنية وهي قوله تعالى : « وقيــل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي ، وغيض المــاء ، وقضي الأمر ، واستوت على الجودي ، وقيل بعــدا للقوم الظالمين » . على غرار ما فعل الخطيب القزويني في الايضاح ، حيث نقل كل منهما حاصــل ما قاله السكاكي ازاء هذه الآية عنــدما درسها مطبقا عليها مباحث علمي المعاني والبيان ، وان كان الجرجاني قــد زاد في دراسته للآية ما لم يوجد عند القزويني وها هو ذا يقرر ذلك فيقول : « هذا هو آخر مباحث علمي المعاني والبيان ، ونختمها بآية من القرآن قد جمعت محاسن العلوم الثلاثة ، نذكر فيها حاصل ما ذكره السكاكي وغيره ، مع تصرفات واصطلاحات ، وزيادة فوائد يعرفهــا العالم المنصف اذا وقف على الكلامين » (١) .

وجعل الجرجاني الفن الثالث في علم البديع وبناه على مقــدمة وركنين أما المقدمة ففي تعريف علم البديع وهو « علم يعرف منه وجوه تحسين الكلام ، باعتبار نسبة بعض أجزائه الى بعض بغير الاســناد والتعلق ، مع رعاية أسباب البلاغة » (٢) . وأما الركنان فأحدهما في المحسنات المعنوية وهي كثيرة وقد ذكر منها المطابقة ، المقابلة ، المناسبة التفويف ، المشــاكلة ، الاستطراد ، العكس ، الارصــاد ، التورية المزاوجة ، اللف والنشر ، التقسيم ، التجريد ، المبــالغة ، المحاجة ، التعليل ، تأكيد المدح الاســتتباع ، الادماج ، التوجيه ، التجاهل ، القول الموجب ، الاطراد .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٥٠ .
(٢) المرجع السابق ص ٢٥٧ .

والركن الآخر فى المحسنات اللفظية وهى عنده سبعة أقسام : الجناس التام ، الجناس الناقص ، الملحق بالجناس ، رد العجز الى الصدر الاسجاع ، التصريع ، لزول ما لا يلزم •

وختم الكتاب ببحث اشتمل على مسائل تتضمن الكلام عن السرقات الشعرية الظاهرة وغير الظاهرة ، وما يتصل بالسرقات من اقتباس وتضمين وعقد وحل وتلميح ، وجعل المسألة الأخيرة من هذا البحث الذى ختم به الكتاب فى مواطن التأنق فى الكلام وهى ثلاثة : الابتداء والتخلص والانتهاء • وهذه المسائل وما تضمنته هى بعينها ما ختم به الخطيب القزوينى كتابه الايضاح حتى أن الأمثلة عند الجرجانى تكاد تكون محتذاة ، وهكذا نلاحظ أن كتاب « الاشارات والتنبيهات » من حيث خطته العامة وتقسيم البلاغة فيه الى علومها الثلاثة المعانى والبيان والبديع ، وتبويب هذه العلوم ، وما بدأ به الكتاب وما ختم به يكاد يتفق تماما مع كتاب الايضاح للخطيب القزوينى • ويتضح هذا الاتفاق فى علم البديع خاصة ، حيث تابعه متابعة تكاد تكون محتذاه حتى فى الأمثلة ، ولم يعترض فيه بشىء على القزوينى أو السكاكى ، على الرغم من كثرة مناقشاته واعتراضاته على هذين البلاغيين المشهورين •

ومن دلائل التقليد فى الكتاب للخطيب القزوينى فى ايضاحه ، أن مؤلفه الجرجانى قد تحدث عن المجاز العقلى فى علم المعانى كما فعل القزوينى وان كان الجرجانى يسميه بالمجاز التركيبى ، ثم عاد بعد ذلك مقررا أن الأولى جعله من مسائل علم البيان وانما ذكره هو فى علم المعانى تقليدا لغيره ، والمقلد فى نظرنا هو الخطيب القزوينى ، ولكن الجرجانى كعادته دائما فى الكتاب لا يصرح باسم القزوينى عليه عند الأخذ منه أو متابعته ، وانما يكتفى باطلاق اسم المعاصر عليه عند مناقشته أو التعليق على آرائه بالقبول أو الرفض • وها هى ذى عبارته: « وأما المجاز التركيبى وان كان مفيدا للتصديق ، لكن الأولى أن يضم

بحثه الى المجاز المفرد ، لئلا يلزم التفرقة بين قسمى شىء واحد ، وانما فرقت بينهما ، وقدمت المجاز التركيبى ، تقليدا وغفولا . وكذلك البحث فى المجاز التركيبى وان كان يشبه أن يكون من مسائل علم المعانى ، لكونه من عوارض الاسناد ، لكن الأولى أن يجعل من مسائل علم البيان ، كما فعل السكاكى لمشاركته المجاز الافرادى فى الدلالة على المعنى المراد بشركة العقل ، ولئلا يقع الفرق بين قسمى شىء واحد ، وانما ذكرته فى علم المعانى تقليدا وغفولا ، فمن قدر على الترتيب المشار اليه من النساخ على وجه غير مخل ، فليفعل مثابا مأجورا » (١).

ومع ذلك كله نجد للجرجانى فى كتابه « الاشارات والتنبيهات » سمات منهجية بارزة لا يشاركه فيها أحد من البلاغيين فيما نعلم وتتمثل فى طريقة تناوله للمسائل البلاغية ، حيث عرضها عرضا يتسم بالايجاز والسهولة بالنسبة للمدرسة الكلامية التى يتفرع من جدولها، كما يتسم بالالمام بآراء أعلام البلاغة السابقين عليه والمعاصرين له تحت عنوان « اشارة » ، ثم ذيل كل مسألة من مسائل البلاغة التى يجد فيها خللا أو مخالفة للأولى فى نظره بمناقشتها مبينا خطأها أو مخالفة الأولى فيها ومنبها على الصواب أو الأولى فى رأيه ، كل ذلك تحت عنوان : « وهم وتنبيه » . وهكذا سار الجرجانى من أول الكتاب الى آخره مناقشا البلاغيين فيما لا يرضاه من آرائهم ، كابن سنان الخفاجى ، وعبد القاهر الجرجانى ، والزمخشرى ، والسكاكى ، والخطيب القزوينى دون أن يكل أو يمل . ومن خلال مناقشاته واعتراضاته التى اشتملت عليها تنبيهاته كشف لنا عن آرائه البلاغية الكثيرة ، وعن آرائه النحوية كذلك ، فالرجل عالم فى النحو يستعين به على البلاغة فى تقرير قواعدها ، وله فى النحو مؤلفات مثل « المباحث العربية فى شرح الكافية الحاجبية » و « سرائر العربية فى شرح الكافية

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٢٠٥ .

الحاجبية » و « البديع فى النحو وشرحه المسمى بالرفيع» ولذلك نراه يعرض لأحكام أئمة النحو التى لها علاقة بالأسرار البلاغية ، فيناقشهم مناقشة العارف البصـير النافذ الى الأغوار ، فيفنـد هذه الأحكام النحوية التى استقرت فى أذهان الدارسين • ولكن آراءه البلاغية هى التى تعنينا فى هذا المجال وهى كثيرة كما تظهر لنـا من خلال تنبيهاته التى ذيل بها اشاراته ، ومن ذلك رأيه فى المجاز العقلى الذى خالف فيه البلاغيين كالامام عبد القاهر والخطيب القزوينى ، حيث يرى صاحب الاشارات أن المجاز كله لغوى بناء على أن أصحاب اللغة قد وضعوا التراكيب اللغوية كما وضـعوا مفرداتها وعلى ذلك لا يكون للمجاز العقلى وجود عنده وفى ذلك يقول : « والمجاز كما يكون فى الاسـم ، كذلك يكون فى الفعل والجملة نحو : أحيانى طلعتك ، فانه كما أن لفظ أحيا مجاز فيه ، كذا اسناده الى طلعتك أيضا مجاز ، ولا يكون المجاز الاسـنادى الا لغـويا ، لأن دلالة المركبات على معانيها بالوضـع لا بالعقل • ومن قسم المجاز الى لغوى وعقلى ، فذلك مبنى على أصله الفاسد وهو أن دلالة المركب على معناه بالعقل » (١) • وقد نحا هـذا النحو عالم آخر من علماء البـلاغة يعد معاصرا للجرجانى وهو أمير المؤمنين حمزة ابن يحيى العلوى وان لم يظهر لى تأثر أحدهما بالآخر • يقول العلوى : « اعلم أن هذه المجازات المركبة التى ذكرناها ومثلناها بقوله تعالى : (وأخرجت الأرض أثقالهـا) وبقوله تعالى (مما تنبت الأرض) وقوله تعالى (حتى اذا أخذت الأرض زخرفها) وغير ذلك من الأمثلة ، فانها كلها مجازات لغوية استعملت فى غير موضـوعاتها الأصلية ، فلأجل هذا حكمنا عليها بكونها لغوية ، وبيانه هو أن صيغة (أنبت) (وأخرج) (وأخذ) وضعت فى أصل اللغة بازاء صـدور الخروج ، والنبات ، والأخذ ، من القادر الفاعل ، فاذا اسـتعملت فى صدورها من الأرض فقد استعملت الصيغة فى غير موضوعها ، فلا جرم

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٢٠٤ •

حكمنا بكونهـا مجازات لغوية • وقـد زعم ابن الخطيب الرازى أن المجازات المركبة كلها عقلية ، وهذا فاسد لأمرين ، أما أولا فلأن فائدة المجاز ومعناه حاصل فى المجازات المركبة من كونه أفاد معنى غير مصطلح عليه ، فلهذا كان المركب بالمعانى اللغوية أشبه ، وأما ثانيـا فلأن المجاز المفرد فى قولنـا : زيد أسد قد وافقنا على كونه لغويا ، فيجب أن يكون المركب أيضا كذلك ، والجامع بينهما أن كل واحد منهما قد أفاد غير ما وضع له فى أصل تلك اللغة فوجب الحكم عليه بكونه لغويا » (١) •

وهكذا يتضح أن العلوى صـاحب الطراز يتفق مع الجرجانى صاحب الاشارات فى أن المجاز كله لغوى ولا وجود للمجاز العقلى ، وان كنت لا أستطيع القطع بأن أحدهما متأثر بالآخر ، كما يتضـح أن العلوى متأثر فى رأيه بالعلة التى كشفها الجرجانى فى اشـاراته متمثلة فى أن الواضع قـد وضع معانى المركبات كما وضـع معانى المفردات •

ومن آراء الجرجانى البـلاغية التى أفصـحت عنها تنبيهاته ومناقشاته الغاء العطف من طرق القصر ، كما أن من آرائه كون القصر بانما فى الأول وبذلك يخالف ما استقر عليه علماء البلاغة قديما وحديثا من أن القصر بانما هو فى الأخير • ومن آرائه عدم وجود التشـبيه المقلوب فى القـرآن الكريم ومن آرائه أن دعوى الاتحاد التى فى الاستعارة ليست فى الذات بل فى الصـفة • الى غير ذلك من الآراء الكثيرة التى تظهر من خلال مناقشته للبلاغيين واعتراضاته عليهم ، وليس هذا موطن تحليل آراء الجرجانى والحكم لهـا أو عليها بل ان موطن ذلك هو الفصول الآتية فالى هناك •

---

(١) الطراز المتضمن لأسرار البـلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ج ١، ص ٧٥ ، ٧٦ .

ولعلنـــا بعد هذه العجالة نكون قد ألقينا بعض الضوء على تاريخ عالم فـــذ أدى دوره العلمى بهمة ونشاط فلقى ثناء المخلصين وتقدير العـــالمين •

* * *

الفصل الثانى

بين الامام عبد القاهر ومحمد بن على الجرجانى

الفصـــل الثـــانى

بين الامام عبد القـــاهر ومحمد بن على الجرجانى

وقف صاحب « الاشارات والتنبيهات » مع كثير من علماء البلاغة ، وقفات ناقدة ذاكرا ما أخطأوا فيه من وجهة نظره ومنبها على الصواب فى رأيه ، وقد يكون الصواب على غير ما يذهب ، وهذا ما سيتضح لنا عندما نقف معه فيما ناقش فيه العلماء تحت عنوان « أوهام وتنبيهات » مشيرا بالوهم الى ما يراه خطأ عند غيره ، وبالتنبيه الى ما يراه هـــو صـــوابا •

ومن علماء البلاغة الذين ناقشهم الامام عبد القاهر الجرجانى حيث وقف محمد بن على الجرجانى مناقشا عبد القاهر الجرجانى فى عدة مواطن من كتابه « الاشارات والتنبيهات » :

١ ــ وكان أول هذه المواطن ما أخذه على الشيخ عبد القـــاهر من ذهابه الى أن الفصاحة ترجع الى المعنى وذلك حيث يقول :

« قال الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز : ان الفصاحة والبلاغة راجعتان الى المعنى ، بهذه العبارة علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجرى فى طريقهما أوصاف راجعة الى المعانى : والى ما يدل عليه بالألفاظ ، دون الألفاظ نفسها • وحكى عمن تقدمه : انك لا تقدم شعرا حتى يكون قـــد أودع حكمة ، أو أدبا أو استعمل على تشبيه غريب ومعنى نادر • وقال فى موضع آخر : ان الذى عليه المحصلون هو ضد هذا الرأى وحكى عن الجاحظ هذه العبارة : المعانى مطروحة فى الطريق يعرفها العجمى والعربى •• » (١) ثم نبه على الصواب بقوله « قلت

---

(١) الاشارات والتنبيهات فى علم البلاغة ص ١٤.

أما القولُ برجوع الفصاحة الى المعنى فلا شكَ فىَ سقوطه ، لمـا تقدم من رجوعها الى الألفاظ مفردة ومركبة »(١) .

ونحن عندما نرجع الى كلام عبد القاهر عن الفصاحة فى كتابه « دلائل الاعجاز » نجد للفصاحة عنده اطلاقين فهى تطلق مرة ويراد منها المعنى المرادف لكلمة البلاغة والبيان والبراعة ، وقد عقد فصـلا أبان لنـا فيه ترادف هذه الكلمات حيث قال « فصل فى تحقيق القول على البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة وكل ما شاكل ذلك مما يعبر عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا » (٢) . وتطلق كلمة الفصاحة عنده مرة أخرى ويراد منها ما أراده المتأخرون من علماء البلاغة كصاحب الاشارات ، وهو اطلاقها على التلاؤم اللفظى وتعديل مزاج الحروف حتى لا يتلاقى فى النطق حروف تثقـل على اللسـان (٣) .

فاذا ذهب الشيخ عبد القاهر الى أن الفصاحة ترجع الى المعنى فقد أراد منها ما يرادف كلمة البلاغة ولم يرد المعنى الآخر الذى أراده المتأخرون من علماء البلاغة ، ولا ندرى كيف خفى ذلك على صاحب الاشارات والتنبيهات » وكأنه يقصر الفصاحة على ما قرره المتأخرون مع أن عبد القاهر ذاته يرد فى صراحة ووضوح على من يقصر الفصاحة على ذلك ويبين فى جلاء أن الفصاحة تأتى بمعنى البلاغة وتكون حينئذ موطن المزية والسبب المحقق للاعجاز ، كما تأتى بمعنى تلاؤم الحروف وهذه هى التى ترجع الى الألفاظ مفردة ومركبة ، ولا ترجع الى المعنى. ونسوق الآن من كلام الشيخ عبد القـاهر ما يؤيد أولا ما قلناه عنه وما يدحض الوهم الذى بنى عليه صـاحب الاشـارات تنبيهه على

---

(١) المرجع السابق ص ١٥

(٢) دلائل الاعجاز ص ٣٩ .

(٣) المرجع السابق ص ٤٨ .

عبد القاهر فى هذا الموطن ثانيا يقول الامام عبد القاهر وكأنه يرد منذ القرن الخامس على محمد بن على الحرجانى فى القرن الثامن :

« وهذه شبهة أخرى ضعيفة عسى أن يتعلق بها متعلق ممن يقدم على القول من غير روية • وهى أن يدعى أن لا معنى للفصاحة سوى التلاؤم اللفظى وتعديل مزاج الحروف حتى لا يتلاقى فى النطق حروف تثقل على اللسان كالذى أنشده الجاحظ من قول الشاعر :

وقبر حـــرب بمكان قفــــر وليس قرب قبر حرب قبر(١)

ثم يقول « والذى يبطل هذه الشبهة — ان ذهب اليها ذاهب — أنا ان قصرنا صفة الفصاحة على كون اللفظ كذلك وجعلناه المراد بهـــا لزمنا أن نخرج الفصاحة من حيز البلاغة ومن أن تكون نظيرة لها واذا فعلنا ذلك لم نخل من أحد أمرين اما أن نجعله العمدة فى المفاضلة بين العبارتين ولا نعرج على غيره ، واما أن نجعله أحد ما نفاضل به ووجها من الوجوه التى تقتضى تقديم كلام على كلام • فان أخذنا بالأول لزمنا أن نقصر الفضيلة عليه حتى لا يكون الا عجاز الا به وفى ذلك مالا يخفى من الشــــناعة ••• وان أخذنا بالثانى وهو أن يكون تلاؤم الحروف وجها من وجوه الفضيلة وداخلا فى عداد ما يفاضل به بين كلام وكلام على الجملة لم يكن لهذا الخـــلاف ضرر علينا لأنه ليس بأكثر من أن يعمد الى الفصاحة فنخرجها من حيز البلاغة والبيان وأن تكون نظيرة لهما وفى عداد ما هو شبههما من البراعة والجزالة وأشباه ذلك مما ينبىء عن شرف النظم وعن المزايا التى شرحت لك أمرها ، وأعلمتك جنسها • أو نجعلها اسما مشتركا يقع تارة لمـــا يقع له تلك وأخرى لمـــا يرجع الى اللفظ مما يثقل على اللسان وليس واحـــد من الأمرين بقادح فيما نحن بصدده » (٢) •

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٤٨ •

(٢) المرجع السابق ص ٤٩ — ٥٠ •

وهذا الكلام من الوضوح فى موضوعه بحيث لا يحتاج الى شرح ، ولا ندرى كيف غفل عنه الجرجانى اللاحق مع أنه قرأ دلائل الاعجاز .

* * *

٢ — هذا ومما أخذه صاحب « الاشـــارات » على عبد القاهر الجرجانى ذهابه الى أن البلاغة ترجع الى المعانى معتمدا على ما أورده عبد القـــاهر من قول الجاحظ « والمعـــانى مطروحة فى الطريق يعرفها العجمى والعربى والقروى والبدوى وانما الشـــأن فى اقامة الوزن وتخير اللفظ . ولذلك نبه على هذا الوهم فى نظره بقوله » وأما البلاغة فان أرادوا أنها ترجع الى المعانى لا باعتبار أنها مدلولات الألفاظ فهو الذى أردناه » (١) . ونحن عندما نعود الى كلام عبد القاهر ازاء مرجع البلاغة لا نجده مقصـــورا عنده على المعنى كما ظن الجرجانى اللاحق ، بل ان الرجل تارة يجعل مرجع البلاغة المعنى ، وتارة يجعل مرجعها اللفظ ، ويتضح لنا هذا بمقابلة بعض الفقر المتعارضة من كلامه فى هذا الصـــدد . ومما أورده مشيدا بالمعنى جاعلا اياه موطن البلاغة والفضل والمزية ومرجعها قوله « وهل تجد أحدا يقول هذه اللفظة فصـــيحة الا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملاءمة معناها لمعانى جارتها »(٢)، وقوله « فقد اتضح اذن اتضـــاحا لا يدع للشـــك مجالا أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هى ألفاظ مجرده ولا من حيث هى كلمة مفردة . وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها فى ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التى تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ » (٣) . وقوله « لو كان القصد بالنظم الى اللفظ نفسه دون أن يكون الغرض ترتيب المعانى فى النفس ثم النطق بالألفاظ على حـــذوها . لكان ينبغى أن

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ١٥ ، ١٦ .
(٢) دلائل الاعجاز ص ٤٠ ، ٤١ .
(٣) المرجع السابق ص ٤٢ .

لا يختلف حال اثنين فى العلم بحسن النظم أو غير الحسن فيه » (١) ، وقوله « علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجرى فى طريقهما أوصاف راجعة الى المعانى والى ما يدل عليهما بالألفاظ أنفسها » (٤) . وقوله « ومن الصفات التى تجدهم يجرونها على اللفظ ثم لا تعترضك شبهة ولا يكون منك توقف فى أنها ليست له ولكن المعناه قولهم : لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه ولا يكون لفظه أسبق الى سمعك من معناه الى قلبك » (٥) .

واذا أخذ بعض العلماء من هذه النصوص التى أوردتها من كلام الشيخ عبد القاهر احتفاءه بالمعنى وجعله موضع الفضل أو المزية فاننا نجد له نصوصا أخرى تعارض هذه النصوص من حيث انه احتفى فيها باللفظ وجعله المرجع الذى ترجع اليه البلاغة ومن ذلك قوله : « واعلم أن الداء الدوى والذى أعيا أمره فى هذا الباب غلط من قدم الشعر بمعناه وأقل الاحتفال باللفظ وجعل لا يعطيه من المزية ان هو أعطى الا ما فضل عن المعنى . يقول ما فى اللفظ لولا المعنى وهل الكلام الا بمعناه . فأنت تراه لا يقدم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة وأدبا واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر » (٦) . وقوله « ... كذلك محال اذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية فى الكلام أن تنظر فى مجرد معناه » (٧) .وقوله « واعلم أنك لست تنظر فى كتاب صنف فى شأن البلاغة وكلام جاء عن القدماء الا وجدته يدل على فساد هذا المذهب ورأيتهم يتشددون فى انكاره وقبيه والعيب به ، واذا نظرت فى كتب الجاحظ وجدته يبلغ فى ذلك كل مبلغ ويتشدد غاية التشدد وقد

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٤٥ .
(٢) المرجع السابق ص ١٧٨ .
(٣) دلائل الاعجاز ص ١٨٢ .
(٤) المرجع السابق ص ١٧٣ .
(٥) المرجع السابق ص ١٧٦ .

انتهى فى ذلك الى أن جعل العلم بالمعانى مشتركا وسوى فيه من الخاصة والعامة ... ثم نقل عن الجاحظ قوله « والمعانى مطروحة فى الطريق يعرفها العجمى والعربى والقروى والبدوى وانما الشـأن فى اقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وصحة الطبع وكثرة المـاء وجودة السبك (١) .

ولمـا كان ظاهر هذه النصوص قد يؤدى الى التعارض والتناقض تردد كثير من العلماء فى فهم مراد الشـيخ عبد القاهر ازاء مرجع البلاغة أهو اللفظ أم المعنى ؟ فاذا تعسر على الجرجانى اللاحق فهمه مراد الجرجانى السابق فلا ضير عليه ، لأنه ليس بأوحدى فى هـذا ، ولكن الذى نأخذه عليه هو التعجل بالحكم على عبد القاهر وادخال كلامه فى دائرة الوهم . وها نحن أولاء نعرض شيئا مما قاله البلاغيون ازاء فهم مراد الامام عبد القاهر ودفع التعارض الذى يبدو على ظاهر كلامه ، وخلاصـة ما ذهبوا اليه أن المعنى نوعان معنى أول ومعنى ثان ، والمعنى الثانى هو موطن المزية ومرجع البلاغة وكذلك اللفظ الدال عليه ، أما المعنى الأول وكذلك اللفظ الدال عليـه والألفاظ المفـردة فلا يوصف شىء منها بالبلاغة ، فاذا نفى الامام عبد القاهر البلاغة عن المعنى فانه يقصد المعنى الأول ، واذا أثبتها للمعنى فانه يقصد المعنى الثانى ، وكذلك اذا نفاها عن اللفظ فانه يقصد ما دل على المعنى الأول واذا أثبتها للفظ فانه يقصد ما دل على المعنى الثانى . وقد أجمل لنا ابن يعقوب المغربى كل ذلك محددا المراد بالمعنى الأول والمعنى الثانى بقوله : « فالبلاغة راجعة الى اللفظ فيصح وصفه بها فيقال هـذا اللفظ بليغ ، ولكن وصفه لا باعتبار كونه لفظا ومجرد صوت ولا باعتبار أنه دل على المعنى الأول الذى هو مجرد افادة النسـبة بين الطرفين على أى وجه كانت تلك النسـبة ، فان هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناوله الأعرابى والأعجمى والبدوى والقروى ، فلا يوصف اللفظ من

---

(١) دلائل الاعجاز ص ١٧٦ .

أجل الدلالة عليه بالبلاغة ، وانما يوصف بها باعتبار افادته أى اللفظ المعنى الثانى وهو الخصوصية التى تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضــائها المقام كالتأكيد بالنســبة للانكار وكالايجاز فى الضــجر وكالاطناب فى المحبوبية وغير ذلك من الاعتبارات والخصوصيات الزائدة على أصل المراد ... » ثم قال : « فقول الشيخ عبد القاهر ان البلاغة ترجع الى المعنى لا الى اللفظ يعنى الى المعنى الثانى الخاص لا الى اللفظ يعنى باعتبار افادته المعنى الأول والمطروح فى الطريق ، وقوله ترجع الى اللفظ يعنى باعتبــار افادته المعنى الخــاص فلا تناقض فى كلامه » (١) .

هذا ومن البلاغيين الذين سبقوا ابن يعقوب المغربى فى محاولة دفع التنــاقض عن كلام عبد القاهر ســعد الدين التفتازانى غير أنه يخالف فى تحديد المعنى الأول والمعنى الثانى فالمعنى الأول بناء على تحديده له هو موضع المزية والبلاغة ويحدده بأنه ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من تعريف وتنكير وتقديم وتأخير والمعنى الثانى لأغراض التى يقصدها المتكلم ويصوغ الكلام لأجل افادتها وهى أحوال المخاطب التى يورد المتكلم الخصوصيات لأجلها من اشارة لمعهود وتعظيم وتحقير وضجر ومحبوبية وانكار وشك وكذا ما يقوم فى ذهن المتكلم يقول التفتازانى : « ... وانما النزاع فى أن منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ أم المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول : ان الكلام الذى يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذى يدل بلفظه على معناه اللغوى ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك ألفاظ ومعان أول ومعان ثوان فالشيخ يطلق على المعانى الأول بل على ترتيبها فى النفس ثم على ترتيب الألفاظ فى النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات

---

(١) مواهب الفتاح . من شروح التلخيص ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

ونحو ذلك ويحكم قطعا بأن الفصاحة من الأوصاف الراجعة اليها وأن الفضيلة التى بها يستحق الكلام أن يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هى فيها لا فى الألفاظ المنطوقة التى هى الأصوات والحروف ولا فى المعانى الثوانى التى هى الأغراض التى يريد المتكلم اثباتها أو نفيها ، فحيث يثبت أنها من صفات الألفاظ أو المعانى يريد بهما تلك المعانى الأول وحيث ينفى أن يكون من صفاتهما يريد بالألفاظ الألفاظ المنطوقة وبالمعانى المعانى الثوانى التى جعلت مطروحة فى الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة » (١) .

ولعلك تدرك معى اذا تأملت ما أورده التفتازانى أن المعانى التى يثبت لها الامام عبد القاهر المزية والبلاغة يقصد بها الكيفيات والخصوصيات ومعانى النحو المعبر عنها بالنظم كما أن المقصود بالألفاظ التى يثبت لها المزية هى الألفاظ المكنى بها عن المعانى السابقة ، وهذا ما قرره استاذنا المرحوم الدكتور كامل الخولى فى توجيه كلام عبد القاهر حيث قال عنه « فهو ينفى البلاغة عن الألفاظ المجردة لأنها لو وصفت بالبلاغة باعتبار ذاتها لكانت بليغة كلما وجدت . وينفى البلاغة عن المعانى المقصودة وهى الأغراض العامة التى يساق لها الكلام ، لأنها معروضة مطروحة أمام العام والخاص والأعجمى والعربى ، ويثبت المزية للمعانى بمعنى الكيفيات والخصوصيات ومعانى النحو المعبر عنها بالنظم . ويثبت المزية للألفاظ المكنى بها عن المعانى السابقة » (٢) .

ونستطيع أن نفهم من هذا أن العبرة عند عبد القاهر بالنظم وهو يقتضى لفظا ومعنى اذ انه نظم الألفاظ تبعا لنظم المعانى ، والى هذا ذهب الدكتور شوقى ضيف بعد أن عرض نصوصا لعبد القاهر ينفى

---

(١) المطول ص ٢٩

(٢) أثر القرآن فى تطور البلاغة العربية ص ١٨٧ ، ١٨٨

فى بعضها البلاغة عن اللفظ كما ينفى فى بعضها الآخر البلاغة عن المعنى وذلك حيث قال : « وعبد القاهر بذلك ينكر أن يكون للمعانى مزية فى البلاغة ، كما أنكر ذلك بالقيـــاس الى الألفاظ من حيث هى ألفاظ فى مستهل كتابه ، فالمعول انما هو على النظم والأسلوب والصياغة » (١) •

ومادام المدار عند الامام عبد القاهر على النظم فلا يكون مهملا للعلاقة بين اللفظ والمعنى بل العـــلاقة بينهما عنده كالعلاقة بين الاناء ومحتواه وهاهو ذا يصرح بذلك فيقول : « واعلم أن ما ترى أنه لابد منه من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ليس هو الذى طلبته بالفكر ولكنه شىء يقع بسبب الأول (٢) ضرورة من حيث ان الألفاظ اذا كانت أوعية للمعانى فانها لا محالة تتبع المعانى فى مواقعها فاذا وجب لمعنى أن يكون أولا فى النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا فى النطق » (٣) •

أفبعد هذا التصريح من عبد القاهر بالعـــلاقة بين اللفظ والمعنى يحكم صاحب الاشارات عليه بالوهم فى رجوعه البلاغة الى المعنى ظنا منه أن عبد القاهر يفصل المعنى عن اللفظ فصلا يجعل ما يثبت للمعنى قد لا يثبت للفظ عنده وذلك حيث يقول عن عبد القاهر ومن ذهب مذهبه « وأما البلاغة فان أرادوا أنها ترجع الى المعـــانى ، لا باعتبار أنهـــا مدلولات الألفاظ فساقط أيضا مما قاله الجاحظ وان أرادوا أنها ترجع اليها باعتبار أنها مدلولات الألفاظ فهو الذى أردناه » (٤) • والحق الذى نراه أن عبد القاهر لا يفصل المعنى عن اللفظ كما توهم صاحب الاشارات كما أن البلاغة التى يثبتها للمعنى هى ثابتة عنده للألفاظ بطريق التبع حيث ان الألفاظ أوعية للمعانى ودلالات تدل عليها ، وهذا

---

(١) البلاغة تطور وتاريخ ص ١٦٣

(٢) أى المطلوب الأول وهو المعنى ،

(٣) دلائل الاعجاز ص ٤٦ ،

(٤) الاشارات والتنبيهات ص ١٥ ، ١٦ ،

ما يفهم من قوله : « لما كانت المعانى انما تتبين بالألفاظ وكان لاسبيل للمرتب لها والجامع شملها الى أن يعلمك ما صنع فى ترتيبها بفكره الا بترتيب الألفاظ فى نطقه ، تجوزوا فكنوا عن ترتيب المعانى بترتيب الألفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب ثم اتبعوا ذلك من الوصف والنعت ما أبان الغرض وكشف عن المراد » (١) .

هذا ويبدو من كلام صاحب الاشارات الذى اعترض به على عبد القاهر ظنه أن هناك حدودا فاصلة بين اللفظ والمعنى وأن البلاغة للفظ بالأصالة وللمعنى بالتبع اعتمادا على ما قاله الجاحظ . والمعانى مطروحة فى الطريق يعرفها العجمى والعربى والبدوى والقروى والمدنى وانما الشأن فى اقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفى صحة الطبع وجودة السبك ، فانما الشعر صناعة ... فانما الشعر صناعة وضرب من النسيج وجنس من التصوير » (٢) .

وهذا الفهم من صاحب الاشارات لكلام الجاحظ يعد فى نظرى مجافيا للصواب ، وقد سبقه الى هذا الفهم كثيرون متخذين من كلام الجاحظ فى كتابه « الحيوان » متكأ للقول بأن الجاحظ من أنصار اللفظ الذين يرجعون المزية فى الكلام الى لفظه دون معناه ، ومادروا أن الرجل رحمه الله لا يقصد بعبارته هذه نصر اللفظ مع عدم الاهتمام بالمعنى ، بل هما مأخوذان فى الاعتبار عنده ، فاذا ورد عنه ما يدل على احتفاله باللفظ دون المعنى كالنص الذى بين أيدينا فهو يقصد المعانى التى ليست محلا للمزية والفضل ، كما يقصد بالألفاظ الألفاظ المكنى بها عن المعانى التى هى موضع المزية والبلاغة ، كما قال البلاغيون فى توجيه كلام عبد القاهر ورفع التناقض الذى يبدو من ظاهر كلامه . كما فصلنا الكلام فى ذلك آنفا ، أو أن الجاحظ وجد قوما يحفلون بالمعنى

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٥٢
(٢) الحيوان ج ٣ ص ١٣١ .

على حساب اللفظ فجاء كلامه كرد فعل لما ذهب اليه هؤلاء ،
ومما يؤكد فهمنا هذا لكلام الجاحظ ويقرر العلاقة الوطيدة بين اللفظ والمعنى عنده قوله « وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره ومعناه فى ظاهر لفظه • فان كان المعنى شريفا واللفظ بليغا ، وكان صحيح الطبع بعيدا عن الاستكراه ومنزها عن الاختلال مصونا عن التكلف صنع فى القلوب صنع الغيث فى التربة الكريمة » (١) •

وما أظن أحدا يشك بعد قراءته لهذا النص أن الجاحظ ليس ممن يهتمون باللفظ على حساب المعنى بل يهتم بهما معا ليكون الكلام بليغا مؤثرا • وعلى فرض أن الجاحظ كان مناصرا للفظ كما فهم صاحب الاشارات وغيره ، فان كلامه الوارد فى كتابه : « البيان والتبين » يعد رجوعا منه عما قاله سابقا وهذا ما قرره أستاذنا الدكتور رجب البيومى فى تعليقه على النصين الواردين عن الجاحظ وذلك حيث يقول « واذا قورن زمان النص الثانى بزمان النص الأول فاننا نجد الجاحظ قد ساق النص الثانى فى كتاب البيان والتبيين ، على حين ساق النص الأول فى كتاب الحيوان ، ومعروف أنه ألف الحيوان أولا وأهداه لمحمد بن عبد الملك الزيات فلما نكبه المتوكل وأصبح ابن أبى دؤاد صاحب الأمر مع الخليفة الجديد ، سارع الجاحظ تقديم مؤلفه الجديد « البيان والتبين » لأحمد بن أبى دؤاد تزلفا اليه وترضيا له ، وهو بذلك يعتبر آخر رأى له فى هذا المضمار ويكون بمثابة الجودى الذى رست عليه سفينة الوفاق بين اللفظ والمعنى لدى الجاحظ » (٢) •

* * *

---

(١) البيان والتبيين ج ١ ص ٨٣ •
(٢) أحمد حسن الزيات بين البلاغة والنقد الأدبى بحث بمجلة كلية اللغة العربية جامعة الامام محمد بن سعود السنة الخامسة سنة ١٣٩٥هـ

٣ — مما أخذه صاحب « الاشـارات والتنبيهات » على الامام عبد القاهر جعله المعانى موضوع علم البلاغة وأورد من كلام عبد القاهر مالا يحتمل ما اعترض به حيث قال عنه : « وقال الشيخ انه المعانى وهذه عبارته : معلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة ، وأن سبيل المعنى الذى يعبر عنه سبيل الشىء الذى يقع فيه التصوير ، كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار ، وكما أنه محال اذا أردت النظر فى صوغ الخاتم ، وجودة العمل ورداءته أن تنظر الى الفضة الحاملة لتلك الصورة ، أو الذهب الذى وقع فيه ذلك العمل ، كذلك محال اذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية فى الكلام ، أن تنظر فى مجرد معناه .... » (١) ثم علق منبها على هذا الوهم فى نظره قائلا : « وأما الشيخ فلان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ، وليس أحوال اللفظ المبحوث عنها فى علم البلاغة عوارض ذاتية للمعانى بل للكلام » (٢) هذا ونص عبد القاهر الذى حكم عليه صاحب الاشارات بالوهم من أجله من النصوص التى ينفى فيها عبد القاهر المزية عن المعنى ، فلا ندرى كيف فهم صاحب الاشارات من هذا النص أن عبد القاهر يجعل المعنى موضوع علم البلاغة ، وهذه من الملاحظات التى تؤخذ على صاحب الاشارات حيث نراه كثيرا ينقل نصوص من يناقشهم بتصرف أو بالمعنى ويحمل المنقول مالا يحتمل ، ثم يعترض بمقتضى ذلك على صاحبه وسنذكر كل ذلك فى موطنه . وعلى تسليم ما فهمه صاحب الاشارات فليس على عبد القاهر شىء اذا قال بذلك ، لأن موضوع البلاغة كما يقرر صاحب الاشارات نفسه هو أحوال اللفظ التى تعد عوارض ذاتية للكلام ، فاذا جعل عبد القاهر موضوع البلاغة هو المعنى فقد اقتصر على أحد عنصرى الكلام اذ الكلام لفظ ومعنى .

* * *

(١) الاشارات والتنبيهات ص ١٥ .
(٢) المرجع السابق ص ١٦ .

٤ — ومن مناقشات صاحب الاشارات التى حكم فيها على الامام عبد القاهر بالوهم مناقشته له فى افادة « كل » العموم والشمول حيث يذهب عبد القاهر الى أن لفظ « كل » يفيد الشمول اذا تقدمت « كل » على نفى الفعل وعدم افادتها للشمول اذا وقعت فى حيز النفى يقول صاحب الاشارات « المشهور من علماء البلاغة أن نحو : كل انسان لم يقم ، يفيد عموم الأفراد ، بخلاف : لم يقم كل انسان ، واحتجوا .. ماذكره الشيخ عبد القاهر أن النفى فى الصورة الأولى مسلط على نفس الفعل ، فتكون كلمة « كل » مفيدة لشمول الأفراد ، وفى الثانية مسلط على شمول الفعل فينتفى الشمول » (١) ثم يقول أيضا منبها على الصواب فى نظره « لا نسلم أن النفى اذا سلط على الفعل أفاد عموم الأفراد ، وانما يلزم ذلك أن لو كانت لفظة « كل » نافية للعموم ، وليس اذا كانت هى مشتركة بينه وبين الكل المجموعى . كما يقال : كل انسان لا تسعهم دار واحدة . ولا نسلم أن النفى فى الصورة الثانية مسلط على الشمول ، بل على الفعل المسند الى مفيد الشمول ، فان جعل الشمول شمول الأفراد فى الأولى دون الثانية ، كان ترجيحا من غير مرجح »(٢).

وهكذا يبنى محمد بن على الجرجانى تنبيهه الأول على أن كلمة « كل » مشتركة بين العموم وبين الكل المجموعى أى بين الجميع والمجموع . وأقول : انها للعموم والجميع بطريق الاصالة أما دلالتها على المجموع فبقرينة ؛ فاذا تقدمت فى الكلام وجاء الفعل بعدها منفيا كانت على أصلها فتفيد عموم السلب ، وقد علل الامام عبد القاهر لذلك بقوله : « والعلة ان كان ذلك كذلك أنك اذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفى عليه وسلطت الكلية على النفى وأعملتها فيه واعمال معنى الكلية فى النفى يقتضى أن لا يشذ شىء عن النفى فاعرفه » (٣) . هذا اذا

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٥٢ .
(٢) المرجع السابق ص ٥٣ .
(٣) دلائل الاعجاز ص ١٩٥ وما بعدها .

تقدمت « كل » على الفعل المنفى أما اذا وقعت فى حيز النفى بأن يقدم عليها الفعل المنفى فجريا على القاعدة المعروفة : اذا وجد فى الكلام قيد تسلط النفى على القيد وحده — تكون « كل » بمثابة قولنا مجتمعين فى قولنا : لم يأتنى القوم مجتمعين ، وبذلك يكون النفى مسلطا على الشمول المفاد من « كل » لا على الفعل كما ظن الجرجانى اللاحق ، فيفيد الكلام حينئذ سلب العموم وعدم الشمول وسبب ذلك أنك اذا بدأت بالنفى كنت قد بنيت الكلية عليه ، وسلطت النفى عليها وأعملته فيها وهذا يقتضى خروج بعض الأفراد عن الحكم .

ولعلى بذلك أكون قد أوضحت الفرق بين الصورتين ، فكيف يسوى بينهما صاحب الاشارات ويبنى تنبيهه الثانى على أن كلمة « كل » اذا لم تجعل لشمول الأفراد فى الصور الثانية كما كانت فى الصورة الأولى يكون الحكم لها فى الصورة الأولى ترجيحا من غير مرجح .

* * *

٥ — ومما ناقش فيه صاحب الاشارات الامام عبد القاهر أحد رأييه فى التشبيه المحذوف الوجه والأداة وهو التشبيه المؤكد المجمل الذى شاع فى عرف البلاغيين أن يطلقوا عليه اسم التشبيه البليغ على التسامح فى هذا الاطلاق ، لأن هناك تشبيهات بليغة وردت غير محذوفة الوجه والأداة كبعض تشبيهات القرآن الكريم ، فلعلهم يريدون ببلاغة هذا التشبيه افادته القوة بدعوى الاتحاد لا كونه بليغا مطلقا (١) .

هذا اللون من التشبيه جرى خلاف فى تسميته قبل الامام عبد القاهر هل يعد تشبيها أو استعارة ؟ وبتتبع جذور الخلاف وجدت القاضى الجرجانى صاحب الوساطة هو الذى قرر تسميته بالتشبيه حيث

---

(١) نظرات فى البيان للدكتور محمد عبد الرحمن الكردى ص ١٤٥ .

يقول : « وربما جاء من هذا الباب ما يظنه الناس استعارة وهو تشبيه أو مثل ، فقد رأيت بعض أهل الأدب ذكر أنواعا من الاســتعارة عد فيها قول أبى نواس :

والحب ظهــر أنت راكبــه   فاذا صرفت عنانه انصرفا

ولست أرى هذا أو ما أشبهه استعارة ، وانما معنى البيت أن الحب مثل ظهــر أو الحب كظهر تديره كيف شئت اذا ملكت عنانه ، فهو اما ضرب مثل أو تشبيه شىء بشىء ، وانما الاستعارة ما اكتفى فيها بالاسم المستعار عن الأصــل ، ونقلت العبارة فجعلت فى مكان غيرها » (١) •

وهكذا فرق صاحب الوساطة بين التشــبيه والاســتعارة بأن الاستعارة لا يجمع فيها بين طرف التشبيه وما دام الأمر كذلك فما نحن بصدده تشبيه وليس استعارة لذكر الطرفين فيه • أما من أدخل هذا اللون فى الاستعارة فهو أبو الحســن على بن عيسى الرمانى المتوفى سنة ٣٨٦ هـ لأن التشبيه عنده لابد فيه من الأداة كما يفهم من قوله « والفرق بين الاستعارة والتشبيه أن ما كان من التشبيه بأداة التشبيه فى الكلام • فهو على أصله لم يتغير عنه فى الاستعمال ، وليس كذلك فى الاستعارة لأن مخرج الاستعارة مخرج ، ما العبارة ليست له فى أصل اللغــة » (٢) •

---

(١) الوساطة بين المتنبى وخصومه تحقيق محمد أبو الفضل وعلى البجاوى ص ٤١ •

(٢) النكت فى اعجاز القرآن ص ٨٥ ط دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٧هـ ١٩٦٨ م الطبعة الثانية •

وبمقارنة ما ورد عن صــاحب الوساطة وعن الرمانى ندرك أن الخلاف لفظى بنى على المصطلح الذى سار عليه كل منهما فى تحديده للاستعارة أو التشبيه ، فلما جاء عبد القــاهر الجرجانى رأيناه يتابع صاحب الوساطة فى عد هذا اللون تشبيها لا استعارة وذلك حيث يقول: واعلم أن الوجه الذى يقتضيه القياس وعليــه يدل كلام القاضى فى الوساطة أن لا تطلق الاستعارة على نحو قولنا « زيد أسد » و « هند بدر » ولكن تقول هو تشبيه ، فاذا قال « هو أسد » لم تقل : استعار له اسم الأســد ، ولكن تقول شبهه بالأسد » (١) • وقد أيد صــاحب الاشارات هــذا الرأى مدللا على صــحته وفساد ســواه بقوله عن الاستعارة « وشرطها أن لا يذكر المشبه ولا يقدر ، لأنه لو ذكر أو قدر كان تشبيها لا اســتعارة وهو الذى عليه المحققون من أهــل البلاغة كالقاضى الجرجانى والزمخشرى والسكاكى وأحد قولى عبد القاهر • ويؤيده أنك اذا قلت زيد أسد وأردت أنه هو هو فقد أحلت » (٢) •

هذا ولكن الامام عبد القاهر لم يقف عند رأيه الذى تابع فيــه صاحب الوساطة ، وكأنه رحمه الله وجد لكل من الرأيين الســابقين عليه — على الرغم من أن الخلاف بينهما لفظى ـ أنصارا وأشياعا فحاول التوفيق بينهما بجعل هذا اللون البيانى بالنســبة لاطلاق التشــبيه أو الاستعارة عليه على صور أربعة :

الأولى : يتعين فيها التشبيه ولا تجوز الاستعارة وذلك اذا حسن فى التركيب دخول جميع أدوات التشبيه ويتحقق هــذا فيما اذا كان المشبه به معرفة مثل زيد الأسد •

الثانية : يترجح فيها التشبيه مع جواز اطلاق اسم الاســتعارة

---

(١) أسرار البلاغة ص ٢٩٨ تحقيق ريتر •
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٢٠٧ •

وذلك اذا حسن دخول بعض أدوات التشبيه دون بعض ويتحقق هذا فيما اذا كان المشبه به نكرة مثل هو ليث •

الثالثة : يترجح فيها الاستعارة وذلك اذا لم يحسن دخول شيء من أدوات التشبيه الا اذا حصل تغيير فى صورة الكلام ويتحقق هذا فيما اذا كان المشبه به نكرة موصوفه بما لا يلائم المشبه به •

الرابعة : تتعين الاستعارة وذلك اذا لم يحسن دخول شيء من أدوات التشبيه ويتحقق هذا فيما اذا كان فى الكلام صفات أو صلات تمنع من التشبيه لما يلزم عليه من التناقض •

هذا الرأى المتمثل فى الصور الأربعة هو الذى يشير اليه الامام عبد القاهر بقوله « فان أبيت الا أن تطلق الاستعارة على هذا القسم الثانى فينبغى أن تعلم أن اطلاقها لا يجوز فى كل موضع يحسن دخول صرف التشبيه فيه بسهولة ، وذلك نحو قولك « هو الأسد » و « هو شمس النهار » وهو البدر حسنا وبهجة والقضيب عطفا وهكذا كل موضع ذكر فيه المشبه به بلفظ التعريف • فان قلت « هو بحر » و « هو ليث » و « وجدته بحرا » ، وأردت أن تقول انه استعارة كنت أعذر وأشبه بأن تكون على جانب من القياس ومتشبثا بطرف من الصواب ، وذلك أن الاسم قد خرج بالتنكير عن أن يحسن ادخال حرف التشبيه عليه فلو قلت « هو كأسد » و « هو كبحر » كان كلاما نازلا غير مقبول كما يكون قولك « هو كالأسد » الا أنه وان كان لا يحسن فيه الكاف فانه يحسن فيه كأن كقولك كأنه أسد أو ما يجرى مجرى كأن فى نحو « تحسبه أسدا » و « تخاله سيفا » •

فان غمض مكان الكاف و « كأن » بأن يوصف الاسم الذى فيه التشبيه بصفة لا تكون فى ذلك الجنس وأمر خاص غريب فقيل « هو بحر من البلاغة و « هو بدر يسكن الأرض » و « هو شمس لا تغيب » وكقوله :

شمس تألق والفــراق غروبهــا   عنــا وبدر والصــدود كســوفه

فهو أقرب الى أن نسميه استعارة ، لأنه قد غمض تقدير حرف التشبيه فيه اذ لا تصل الى الكاف حتى تبطل بنية الكلام وتبدل صورته فنقول « هو كالشمس المتألقة الا أن فراقها هو الغروب وكالبدر الا أن صدوده الكسوف » .

وقد يكون فى الصفات التى تجيىء فى هذا النحو والصلات التى توصل بها ما يختل به تقدير حرف التشبيه فيقرب حينئذ من القبيل الذى تطلق عليه الاستعارة من بعض الوجوه وذلك مثل قوله :

أســد دم الأسد الهزبر خضابه   موت فريص الموت منــه يرعــد

لا سبيل لك الى أن تقول « هو كالأسد » وهو كالموت ، لمــا يكون فى ذلك من التناقض » (١) .

وبهذا الرأى للشيخ عبد القاهر حكم عليه صاحب الاشــارات بالوهم ولنعرض مناقشته لعبد القاهر فى الصور التى يطلق على التركيب فيها اسم الاستعارة وهى الصور الثلاثة الأخيرة من الصور الأربعة السابقة : يقول معلقا على الصورة الثانية التى يجــوز فيها التشبيه مع الاستعارة « الجواب المنع فى قوله : اذا ذكر المشبه به نكرة غير موصوفه مع الشبه جاز عده من المستعار ، فانه مجرد دعوى ، ولا نسلم أنه اذا صدر مثله من البليغ لا يكون تشبيها ... » (٢) فهو يعترض على جواز اطلاق اسم الاستعارة على التركيب فى هذه الصــورة ، لأن كلام عبد القاهر فى نظره جاء مجردا من الدليل فهو مطلق دعوى ، كما أن الأمثلة التى أوردها مصنوعة وليس شىء منها من كلام البلغاء

---

(١) أسرار البلاغة تحقيق ريتر ص ٣٠٤ وما بعدها .
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٢١٢ .

حتى لو أورد شيئا من كلام البلغاء فينصرف الى التشبيه ، ويناقش رأى عبد القاهر فى الصورة الثالثة التى تترجح فيها الاستعارة بقوله « ولا نسلم جواز : فلان بدر يسكن الأرض ، أو هو شمس لا تغيب ، أنه من كلام البلغاء وقول الشاعر : شمس تألق ••• ليس فيه ذكر المشبه فلا يصلح للاحتجاج » (١) وهو بهذا يعترض على عبد القاهر فى هذه الصورة بأن الأمثلة التى أوردها ليست من كلام البلغاء ، أما عن بيت البحترى الذى أورده عبد القاهر : شمس تألق والفراق غروبهـا الخ فيرد عليه بأنه لا يصلح للاحتجاج لأنه فى نظره ليس مما نحن بصـدده حيث لم يذكر فيه المشبه • ونقول لصـاحب الاشارات ان المشبه فى البيت وان لم يذكر فهو مقدر وما نحن بصدده شامل لمـا كان المشبه فيه مذكورا أو مقدرا • وكنا نتوقع من صاحب الاشارات أن يمضى فى مناقشته لرأى عبد القاهر ولكنه توقف عند الصورة الثالثة أما الصورة الرابعة والأخيرة لرأى عبد القاهر فقد تابعه فيها ناقلا رأيه دون اعتراف منه بنسبة الرأى لصاحبه بل وضعه تحت عنوان « اشارة » وبهذا أشعر القارىء أن الرأى له أو مما اتفق عليه البلاغيون مع أن الكلام من تمام رأى عبد القاهر الذى حكم عليه بالوهم يقول صاحب الاشارات : « كمـا أنه يبالغ فى التشبيه فيقلب ، ويجعل كل واحد من الطرفين مكان الآخر ، كذلك يبالغ فى الاستعارة ، ويوصف المستعار له بصفة أبلغ من اسم المستعار كقول أبى الطيب •

أسد دم الأسد الهزبر خضـابه   موت فريص المـوت منه يرعد

ويمتنع حمله على التشبيه ، والا لزم التناقض ، وهو كون المشبه دون من المشبه به بحكم التشبيه ، وأعلى منه بحكم الوصف الذى ليس للمشبه به • وليس من ذلك قول البحترى •

وبدر أضاء الأرض شرقا ومغربا   وموضع رحلى منه أسود مظلم

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٢١٢ •

لأنه وان شابه قول أبى الطيب فى استحالة حمله على التشبيه ، لكن ليس فيه المبالغة المذكورة ، لكون الوصف أدون من الاسم ، وهو كون موضع رجله أسود مظلما ، وانما أراد أنه حصل للمدوح صفة عجيبة غريبة ليس له فيها نظير ، وغرضه اثبات هـذه الصفة له ، لا تشبيهه بالبدر ، ولا استعارة اسم البدر له » (١) .

ولعلك معى فى أن مناقشة الجرجانى اللاحق لا يحق له بمقتضاها أن يحكم على الامام عبد القاهر الجرجانى السابق بالوهم لضـعف المناقشة من ناحية ولمتابعته للامام دون اعتراف منه فى جانب من رأيه ، ولم يزد سوى أنه حكم على بيت البحترى : وبدر أضاء الأرض .. الخ بأنه أسلوب مستقل ليس من التشبيه ولا من الاستعارة ، وهذه الزيادة لا تحسب له لأن عبد القاهر هو صاحبها حيث علق على بيت البحترى بعد أن أخرجه من دائرة التشبيه بما يشير الى أن البيت ليس من قبيل الاستعارة وفى ذلك يقول : « وتأمل هذه النكتة فانه يضعف ثانيا اطلاق الاستعارة على هذا النحو أيضا ، لأن موضوع الاستعارة ــ كيف دارت القضية ــ على التشبيه واذا بان بما ذكرت أن هذا الجنس اذا قلبته عن مره ونقرت عن خبيئه فمحصوله أنك تدعى حدوث شىء هو من الجنس المذكور الا أنه اختص بصفة غريبة وخاصية بديعة لم يكن يتوهم جوازها على ذلك الجنس ــ كأنك تقول ماكنا نعلم أن ههنا بدرا هذه صفته كان تقدير التشبيه فيه نقضا لهذا الغرض ، لأنه لا معنى لقولك « أشبهه ببدر حدث خلاف البدور ما كان يعرف » . وهذا موضع لطيف جـدا لا تنتصف منه الا باستعانة الطبع عليه ولا يمكن توفية الكشف فيه حقه بالعبارة لدقة مسلكه » (٢) .

وهكذا لا تستطيع أن تحسب لصاحب الاشارات هذا الرأى تجاه بيت البحترى ، لأن عبد القاهر هو السابق اليه بل ان صاحب الاشارات أوقع نفسه فى التناقض بهـذا الرأى لأنه هنا جعـل بيت البحترى

---

(١) المرجع السابق ص ٢١٢ ، ٢١٣ .
(٢) أسرار البلاغة ص ٣٠٨ .

اسلوبا مستقلا ليس من التشبيه ولا من الاستعارة وفى موطن آخر من كتابه « الاشارات والتنبيهات » قرر أن البيت من الاستعارة وذلك حيث يقول : « ولكون صفة المشبه به تقدر أنها بعينها موجودة فى المشبه فى الاستعاره وشبيهتها تقدر فى التشبيه لا عينها ، صارت الاستعارة أبلغ من التشبيه فانظر الى حسن موقع قول زهير فى النفس ، وملاءمته للطبع : لدى أسد شاكى السلاح مقذف •

والى قول البحترى :

وبدر أضاء الأرض شرقا ومغربا   وموضوع رجلىمنه أسود مظلم(١)

هذا وعلى الرغم من مناقشتى لصاحب الاشارات فيما ناقش فيه عبد القاهر ازاء رأيه الثانى فى التشبيه المحذوف الوجه والأداة فلست مدافعا عن هـذا الرأى بل أرجح عليه الرأى الأول لعبد القاهر الذى حكم فيه على هـذا اللون البيانى أنه من قبيل التشـبيه لا من قبيل الاستعارة وأدلة الترجيح واضحة واذكر منها ما يأتى : أن الصور التى قيل فيها باطلاق اسم الاستعارة يحق لنا أن نسأل عن معنى هـذه الاستعارة أهى استعارة بالمعنى المعروف ؟ أو بمعنى اجراء المشبه به على المشبه بطريق الحمل ؟ فان كان المراد الاستعارة بالمعنى المعروفة فالاستعارة حينئذ فى لفظ المشبه به الذى هو المسند ، ولا مدخل للفظ المشـبه فى الاسـتعارة ومعروف أنها مبنية على التشبيه وأن كانت الاستعارة بالمعنى الثانى ، فما يراد بها من المبـالغة لا يمتنع تحققه مع التشبيه اذ دخول الأداة ، لا يمنع من اجراء الصفة على المشبه به ، وان كانت ليست له ، لأننا حينما نقول هند بدر يسكن الأرض لم نرد تشبيه هند بالبدر المعتاد ، بل ببدر له تلك الصفة ، وحينما نقول : زيد موت فريص الموت منه يرعد ، لم نرد تشبيه زيد بالموت المعتاد بل بموت

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٢٠٨ .

له تلك الصفة ، ونحن بهذا نريد المبالغة فى المشبه واعلاءه عن المشبه به المعتاد ، وهذا لا يتم الا باجراء تلك الصفة عليه ، فلم يمنعنا تقدير أداة التشبيه من اجراء الصفة ، ما دمنا لا نقضى بجعل المشبه به هو البدر المعتاد أو الموت المعتاد ، وهو غير مراد لنا (١) .

* * *

٦ — ومما أخذه صاحب الاشارات على الامام عبد القاهر ذهابه الى أن الحسن فى المحسنات اللفظية يجب أن يكون تابعا لحسن المعانى ، فأصل الحسن فى المحسنات اللفظية هو الحسن الكائن فى المعانى فاذا لم تراع هذه العلاقة بين حسن اللفظ وحسن المعنى فلا قيمة للحسن فى المحسنات اللفظية يقول صاحب الاشارات : « قال الشيخ عبد القاهر : وأصل الحسن فى جميع المحسنات اللفظية هو أن تكون الألفاظ تابعة للمعانى ، فان المعانى اذا أرسلت على سجيتها وتركت وما تريد ، طلبت لأنفسها الألفاظ ، ولم تكتس الا ما يليق بها فان كان خلاف ذلك كان كما قال أبو الطيب :

اذا لم تشاهد غير حسن شياتها   وأعضائها فالحسن عنك مغيب»(٢)

ثم علق على رأى عبد القاهر بعد أن أدخله فى دائرة الوهم بالتفرقة بين الحسن والتحسين وأن ما ذكره الامام عبد القاهر يعد توجيها لسبب التحسين وليس توجيها لسبب الحسن لأن الحسن فى نظره مستقل لا يحتاج الى غيره اذا وجد وذلك حيث يقول : « وفيه نظر ، لأن وجه حسن الكلام غير وجه تحسينه للمعانى ، ومطلوبه هو الأول ، وما ذكره هو وجه التحسين ، فان الشىء اذا كان حسنا ، يجب أن

---

(١) راجع نظرات فى البيان للدكتور محمد عبد الرحمن الكردى ص ١٥٨ وما بعدها .

(٢)الاشارات والتنبيهات ص ٣٠٤ .

يكون جميع ما يتعلق به أيضا حسنا ، والا لكان الحسن كالضـائع ، وكان يجب أن يطابق دعواه ما احتج به عليه ، فاذن الحق أن يقول : وجه حسن جميع ما تقدم من المحسنات اللفظية هو وجه حسن الشعر وهو التناسب ، فان الجنس ميال الى الجنس ... » (١) .

ونحن اذا رجعنا الى ما قاله عبد القاهر فاننـا نجد الجرجانى اللاحق قد اهتضم الجرجانى السابق حقه ، حين لم ينقل كلامه كاملا ازاء هذه القضية ، وفى كلام عبد القاهر اذا اطرد على نسقه فى « أسرار البلاغة » ما يبعـد كل لبس حيث يقول : « ومن البين الجلى أن التباين فى هذه الفضيلة ، والتباعد عنها الى ما ينافيها من الرذيلة ، ليس بمجرد اللفظ ، كيف والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خالصا من التأليف ، ويعمـد الى وجه دون وجه من التركيب والترتيب » (٢) ثم يقول : فاذا رأيت البصير بجواهر الكلام يستحسن شعرا أو يستجيد نثرا ، ثم يجعل الثناء عليه من حيث اللفظ فيقول : حلو رشـيق ، وحسن أنيق ، وعذب سائغ ا وخلوب رائع ، فاعلم أنه ليس ينبئك عن أحوال ترجع الى أجراس الحروف ، والى ظاهر الوضع اللغوى ، بل أمر يقع من المرء فى فؤاده وفضل يقتدحه العقل من زناده (٣) .

ويقول « وههنا أقسـام قد يتوهم فى بدء الفكرة ، وقبل اتمـام العبرة ، أن الحسـن والقبح فيهـا لا يتعدى اللفظ والجرس ، الى ما يناجى فيه العقل النفس ، ولهـا اذا حقق اللفظ مرجع الى ذلك ، ومنصرف فيما هنالك ، منها التجنيس والحشو ، أما التجنيس فانك لا تستحسن تجانس اللفظين الا اذا كان موقع معنييهما من العقـل موقفا حميدا ، ولم يكن مرمى الجامع بينهما مرمى بعيدا »(٤) ويقول :

---

(١) المرجع السابق ص ٣٠٥ .
(٢) اسرار البلاغة ص ٣ تحقيق ريتر .
(٣) المرجع السابق ص ٤ .
(٤) المرجع السابق ص ٥ ، ٦ .

« فقد تبين لك أن ما يعطى التجنيس من الفضيلة أمر لم يتم الا بنصرة المعنى ، اذ لو كان باللفظ وحده لما كان فيه الا مستحسن ، ولما وجد وفيه معيب مستهجن . ولذلك ذم الاستكثار منه والولوع به ، وذلك أن المعانى لا تدين فى كل موضع لما يجذبها التجنيس اليه اذ الألفاظ خدم المعانى والمصرفة فى حكمها ، وكانت المعانى هى المالكة سياستها ، المستحقة طاعتها ، فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشىء عن جهته ، واحاله عن طبيعته ، وذلك مظنة من الاستكراه ، وفيه فتح أبواب الغيب والتعرض للشين ، ولهذه الحالة كان كلام المتقدمين الذين تركوا فضل العناية بالسجع ، ولزموا سجية الطبع . أمكن فى العقول ، وأبعد من القلق ، وأوضح للمراد ، وأفضل عند ذوى التحصيل ، وأسلم من التفاوت ، وأكشف عن الأغراض ، وأخصر للجهة التى تنحو نحو العقل ، وأبعد من التعمد الذى هو ضرب من الخداع بالتزويق والرضى بأن تقع النقيصة فى نفس الصورة وذات الخلقة اذا أكثر فيها من الوشم والنفس ، وأثقل صاحبها بالحلى والوشم ، قياس الحلى على السيف الدران ا والتوسع فى الدعوى بغير برهان ، كما قال :

اذا لم تشاهد غير حسن شياتها وأعضائها فالحسن عنك مغيب

وقد تجد فى كلام المتأخرين الأن كلاما حملصاحبهفرط شعفه بأمور ترجع الى ما له اسم فى البديع الى أن ينسى أنه يتكلم ليفهم ، ويقول ليبين ، ويخيل اليه أنه اذا جمع بين أقسام البديع فى بيت فلا ضير أن يقع ما عناه فى عمياء ، وأن يوقع السامع من طلبه فى خبط عشواء ، وربما طمس بكثرة ما يتكلفه على المعنى وأفسده كمن ثقل على العروس بأصناف الحلى حتى ينالها من ذلك مكروه فى نفسها » (١) .

ويقول « وعلى الجملة فانك لا تجد تجنيسا مقبولا ، ولا سجعا

---

(١) اسرار البلاغة ص ٨ ، ٩ .

حسنا ، حتى يكون المعنى هو الذى طلبه واستدعاه وساق نحوه ، وحتى تجده لا تبتغى به بدلا ، ولا تجد عنه حولا ، ومن ههنا كان أحلى تجنيس تسمعه وأعلاه ، وأحقه بالحسن وأولاه ، ما وقع من غير قصد من المتكلم الى اجتلابه وتأهب لطلبه ، أو ما هو لحسن ملاءمته وان كان مطلوبا — بهذه المنزلة وفى هذه الصورة ، وذلك كما يمثلون به أبدا من قول الشافعى رحمه الله تعالى وقد سئل عن النبيذ فقال : أجمع أهل الحرمين على تحريمه » (١) • ويقول : « ولن تجد أيمن طائرا وأحسن أولا وآخرا ، وأهدى الى الاحسان ، وأجلب للاستحسان ، من أن ترسل المعانى على سجيتها وتدعها تطلب لأنفسها الألفاظ ، فانها اذا تركت وما تريد لم تكتس الا ما يليق بها ، ولم تلبس من المعارض الا ما يزينها » (٢) •

وعند التأمل لهذه النصوص من كلام الامام عبد القاهر يتضح لنا من ذلك كله مراده وهو أن يكون المحسن البديعى ذا صلة بالمعنى ، فليس شيئا مستقلا بذاته فى الحسن عن المعنى ، وليس فضلة زائدة يستغنى الكلام عنها كما نلاحظ لدى قوم يغرمون بالمحسن لذاته دون أن يراعوا مقامه التأليفى ، واحتياج المعنى اليه ، واذ ذاك يكون المحسن تورما فى الجسم ونتوءا شائها هو الى القبح أقرب الى الحسن وما جاء من المحسنات فى كتاب الله عز وجل وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وما استشهد به صاحب الأسرار هو مما يحتاجه المعنى دون أن يكون فضلة زائدة : فأين هذا كله مما فهمه الجرجانى اللاحق حين قال « ان وجه حسن الكلام غير وجه تحسينه للمعانى لأن الشىء اذا كان حسنا يجب أن يكون ما يتعلق به حسنا » فهذه العبارة لا تمس لباب القضية فى شىء لأن الشىء الحسن وهو اللون البديعى ما كان

---

(١) أسرار البلاغة ص ١٠ •

(٢) المرجع السابق ص ١٣ ، ١٤ •

حسنا الا لأنه أتم المعنى وكمله : لا أنه شيء منفصل ذو حسن ذاتي يضاف الى سواه ؟ واذا ثبت أن الحسن لا يكون الا حين يتطلبه المعنى فقد هدم ما انتحاه الجرجانى اللاحق صاحب الاشارات حين جاء بهذه القاعدة من عنده وكأنها نص شرعى لا يقبل التأويل .

ونهـدف الى الحق من أقرب طريق لنقول للجرجانى اللاحق ان المحسن الذى لا يتطلبه المعنى ليس محسنا وليس حسنا ! ! واذا كان كذلك فكلام عبد القاهر هو الصحيح .

وأما القياس على الشعر فليس بنافع فى هذا المقام ، لأن الشعر لا يكون رائعا لأنه ذو وزن فقط ولكن لأنه تضمن المعانى المناسـبة للمقام والا كان نظما باردا لا قيمة له . فالحسن فى المحسن وفى الوزن الشـعرى عرض لن يكون جوهريا الا اذا عبر عن المعانى والخواطر أصدق التعبير .

* * *

الفصل الثالث

بين السكاكى ومحمد بن على الجرجانى

الفصـــل الثـــالث

بين السكاكى ومحمد بن على الجرجانى

وهذا أحد علماء البلاغة الذين تعقبهم محمد بن على الجرجانى بمناقشاته فى كتابه « الاشارات والتنبيهات » وهو أبو يعقوب السكاكى المتوفى سنة ٦٢٦ هـ ، الذى بعد بكتابه « مفتاح العلوم » صاحب مدرسة بلاغية ، لها طابعها واتجاهها المميز لها ، حيث قامت على القسم الثالث من كتابه شروح وتلخيصات ، كان من أهمها تلخيص الخطيب القزوينى الذى شرح عدة شروح ، صارت موئلا للبلاغيين المتأخرين الى يومنا هذا ، وعلى الرغم من ذلك فقد وقف معه الجرجانى فى مواطن عديدة ، من كتابه « الاشارات والتنبيهات » منبها على تصويب ما يراه من خطأ فى كلامه ، حاكما عليه بالوهم تارة وبالسهو تارة أخرى ، وبتتبع هذه المناقشات ، لا نجد الحق دائما مع صاحب الاشارات والتنبيهات ، فتارة يكون بجانبه وتارة يجانبه ، ولكى يتضح لنا ذلك نعرض مناقشاته للشيخ السكاكى .

١ ــ وقد كان أول المواطن التى ناقش فيها الجرجانى السكاكى ، تعريفه للحقيقة والمجاز العقليين ، حيث عرض ملخصا لما قاله السكاكى ازاء الحقيقة والمجاز العقليين ، ذاكرا ما أورده الخطيب القزوينى من اعتراضات على السكاكى فى هذا الصدد ، ثم نصب نفســه حكما بين الرجلين وذلك تحت عنوان « أوهام وتنبيهات » (١) وقبـل أن نذكر وساطته بين السكاكى والخطيب التى حكم فيها على السكاكى بالسهو ، يجمل بنا أن نعرض ما قاله الســكاكى مقرونا باعتراضات الخطيب عليـه .

---

(١) انظر الاشارات والتنبيهات ص ٢٧ ، ٢٨ .

يقول السكاكى : المجاز العقلى هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل افادة للخلاف لا بوساطة وضع ، كقولك أنبت الربيع البقل ، وشفى الطبيب المريض ، وكسا الخليفة الكعبة ، وهزم الأمير الجند ، وبنى الوزير القصر ، وانما قلت : خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه — دون أن أقول : خلاف ما عند العقل — لئلا يمتنع طرده بما اذا قال الدهرى عن اعتقاد جهل أو جاهل غيره أنبت الربيع البقل ، رائيا انبات البقل من الربيع ، فانه لا يسمى كلامه ذلك مجازا — وإن كان بخلاف العقل فى نفس الأمر ... ولئلا يمتنع عكسه بمثل كسا الخليفة الكعبة ، وهزم الأمير الجند ، فليس فى العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة ، ولا امتناع أن يهزم الأمير وحده الجند ، ولا يقدح ذلك فى كونهما من المجاز العقلى ، وانما قلت : لضرب من التأويل ، ليحترز به عن الكذب فانه لا يسمى مجازا مع كونه كلاما مفيدا خلاف ما عند المتكلم — وانما قلت افادة للخلاف لا بواسطة وضع ليحترز به عن المجاز اللغوى فى صورة ، وهى اذا ادعى أن أنبت موضوع لاستعماله فى القادر المختار ، أو وضع لذلك فان المجاز حينئذ يسمى لغويا وضعيا لا عقليا » (١) .

وقد اعترض الخطيب القزوينى على كلام السكاكى هذا ازاء تعريف المجاز العقلى بقوله : « وفيه نظر ، لأنا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر ، لخروجه بقوله — لضرب من التأول — ولا بطلان عكسه بما ذكر ، اذ المراد — بخلاف ما عند العقل — خلاف ما فى نفس الأمر » (٢) .

هذا ويقول السكاكى معرفا الحقيقة العقلية : « وأما الحقيقة العقلية وتسمى حكمية أيضا واثباتية فهى الكلام المفاد به ما عند المتكلم

---

(١) مفتاح العلوم ص ٢٠٨ — ٢٠٩ لأبى يعقوب السكاكى .
الايضاح جـ ١ ص ٦١ ، ٦٢ .

من الحكم فيه كقولك : أنبت الله البقل ، وشفى الله المريض ، وكسا خدم الخليفة الكعبة ، وهزم عسكر الأمير الجند ، وبنى عملة الوزير القصر ، وانما قلت ما عنـد المتكلم من الحكم فيـه دون أن أقول : ما فى العقل من الحكم فيه ليتناول كلام الدهرى اذا قال : أنبت الربيع البقل رائيا انبات البقل من الربيع ، وكلام الجاهل اذا قال : شـفى الطبيب المريض رائيـا شفاء المريض من الطبيب ، حيث عـدا منهما حقيقتين مع كونهما غير مفيدين لمـا فى العقل من الحكم فيهما » (١) .

وقـد اعترض الخطيب القزوينى على السـكاكى بما قاله ازاء تعريف الحقيقة العقلية فقال « وفيه نظر لأنه غير مطرد ، لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلا ولا متصلا به كقولنا — الانسان حيوان — مع أنه لا يسمى حقيقـة ولا مجازا ، ولا منعكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شـيئا منهما منه مع كونهما حقيقتين عقليتين » (٢) .

ثم جاء صاحب « الاشارات والتنبيهات » ليجعل من نفسه حكما بين السكاكى والخطيب فقال « قلت : كلامه صحيح لكن نقضه بنحو الانسـان حيوان ليس بشىء ، لأن الكلام لا يخلو من كونه حقيقـة أو مجازا ، ولصدق ما ذكرناه من حد الحقيقة عليه نعم كان ينبغى للسكاكى أن يقول فى حد المجاز : بدل الكلام المفاد به على تقدير أن يكون الموصوف بالمجاز هو اللفظ الدال على الاسناد بالعقل المفاد به ، ليكون حسنا قريبا ، لأن الاستقراء دل على أن الاسناد المجازى ليس الا فى الأفعال » (٣) .

---

(١) مفتاح العلوم ص ٢١١ .
(٢) الايضاح ج ١ ص ٦٠ .
(٣) الاشارات والتنبيهات ص ٢٧ .

وبهذا النص نرى الجرجانى لم يرتض جانبا من اعتراضات الخطيب على السكاكى ، كما أنه لم يرتض تعريف السكاكى للمجاز العقلى مؤيدا بذلك حصر القزوينى للمجاز العقلى فى الأفعال الذى اعترض الخطيب بمقتضاه على تعريف الحقيقة العقلية عند السكاكى . فاذا أردنا مناقشة الوساطة التى قام بها صاحب « الاشارات والتنبيهات » بين السكاكى والخطيب لنتعرف على مقدار حظها من الصواب ، فعلينا أن نناقش اعتراضات الخطيب السابقة لأنها المتكأ الذى اتكأ عليه الجرجانى فى حكمه على السكاكى بالسهو ، فان ثبتت للمناقشة صح حكمه والا فلا .

فمن النصوص التى أوردتها للسكاكى مقرونة باعتراضات الخطيب عليها يتضح لنا أن السكاكى ذكر فى تعريفه للمجاز العقلى عبارة « خلاف ما عند المتكلم » بدلا من عبارة « خلاف ما عند العقل » رائيا أن التعريف لا يكون مانعا جامعا الا بها ، اذ لو عبر بخلاف ما عند العقل للزم أن يدخل فى المجاز العقلى ما ليس منه لمخالفته لما عند العقل كقول الملحد أنبت الربيع البقل . وأن يخرج ما هو منه كقولنا كسا الخليفة الكعبة ، وقد اعترض الخطيب بعدم لزوم ذلك ، لأن قول السكاكى « لضرب من التأويل » فى التعريف ، ليست مختصة باخراج الأقوال الكاذبة بل يخرج بها أيضا قول الملحد « أنبت الربيع البقل » فلا يلزم كون التعريف غير مانع ، كما لا يلزم كونه غير جامع ، بناء على أن المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما فى نفس الأمر .

وبهذا يفهمنا كلام الخطيب أن المراد بما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه كما يفهمنا كلام السكاكى أن المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده ، وبخلافه ما يمتنع عنده لقوله كما سبق « اذ ليس فى العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة » . وعلى هذا يكون الخلاف لفظيا فلا محل للاعتراض الثانى الذى أورده الخطيب على السكاكى فى تعريفه للمجاز العقلى ، بل يمكن

أن يرد على الخطيب بأن مفهوم ما عند العقل على قانون اللغة ، ما حصل عنده وثبت ، وهذا أعم مما فى نفس الأمر الذى فسر به الخطيب ما عند العقل ، لامكان ادراك الأقوال الكاذبة فيكون الكذب حاصلا ثابتا عند العقل ، فما عند العقل يتناول ما فى نفس الأمر وما هو بخلافه ، فلا يجوز أن يراد فى التعريف « ما فى نفس الأمر وحده » اذ لا يعبر بالأعم عن الأخص • وبذلك يبطل قول الخطيب فى اعتراضه الثانى « ولا نسلم بطلان عكسه بما ذكر ، لأن المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما فى نفس الأمر » •

أما الرد على الاعتراض الأول للخطيب ، فالاعتراض جاء من أجل التكرار عند السكاكى لذكره قيدين فى تعريف المجاز العقلى يخرج بثانيهما وهو قوله « لضرب من التأويل » ما أخرجه السكاكى بالأول وهو قوله « بخلاف ما عند المتكلم » اذ أن القيد الثانى مخرج لقول الكاذب ومخرج لقول الدهرى أو الجاهل الذى أخرجه بالقيد الأول ، ولا عيب فى اخراج شىء واحد عن التعريف بقيدين خاصة وان القيدين هنا ينفرد كل منهما بفائدة مع اشتراكهما فى فائدة أخرى ، فقول السكاكى « خلاف ما عند المتكلم » يفيد اخراج قول الجاهل وادخال نحو هزم الأمير الجند • وقوله « لضرب من التأويل » يفيد اخراج قول الجاهل واخراج الكذب • فقد تفرد كل من هذين القيدين بفائدة • واشتركا فى فائدة أخرى يجوز اسنادها الى كل منهما ، لكن اسنادها الى القيد الأول أولى ، لأنه السابق فى الذكر وهكذا فعل السكاكى رحمه الله فلا ضير عليه •

هذا وقد اعترض الخطيب على تعريف السكاكى للحقيقة العقلية باعتراضين :

أولهما أن التعريف غير مانع لصدقه على ما لم يكن فيه المسند فعلا ولا متصلا به مثل الانسان حيوان ، مع أن هذا لا يسمى حقيقة ولا مجازا •

وثانيهما أن التعريف غير جامع لخروج ما هو من الحقيقة العقلية كالأقوال الكاذبة أو الأقوال التى تطابق الواقع دون الاعتقاد .

وعن اعتراضه الأول أقول : انه مبنى على تعريفه هو للحقيقة والمجاز العقليين حيث جعل فيهما الاسناد محصورا فى اسناد الفعل أو ما فى معناه ، وبناء على هذا كان عنده الاسناد ثلاثة أنواع ما يسمى حقيقة وما يسمى مجازا وما لا يسمى بواحد منهما وهو اسناد غير الفعل أو ما معناه كالمثال الذى أورده المؤلف من مبتدأ وخبر .

أما السكاكى فبالرجوع الى تعريفه لا نجده يذهب هذا المذهب بل ان الحقيقة والمجاز العقليين يجريان عنده فى كل اسناد ولا يخصهما بما خصهما به الخطيب حيث يقول السكاكى فى تعريف الحقيقة « هى الكلام المفاد به .. الخ » ولم يقل .

اسناد الفعل أو معناه . كما قال الخطيب . وبذلك يسقط اعتراض القزوينى هذا على السكاكى كما يسقط بمخالفته هو لما اعترض به على السكاكى حيث مثل للحقيقة العقلية بقول المعتزلى :

خالق الأفعال كلها هو الله ، مما ليس المسند فيه فعلا ولا فى معناه

وها هو ذا شيخ البلاغة العربية الامام عبد القاهر يذكر من أمثلة المجاز العقلى « هى اقبال وادبار » فى قول الخنساء .

ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هى اقبال وادبار

وهذا من قبيل المبتدأ والخبر وليس المسند فعلا ولا فى معناه وقد صرح الامام عبد القاهر بوقوع المجاز العقلى فى اسناد الخبر للمبتدأ فقال : « ... أفلا ترى أنك لم تتجوز فى قولك نهارك صائم

وليلك قائم فى نفس صائم وقائم ولكن فى أن أجريتهما خبرين على النهار والليل » (١) .

أما عن اعتراضه الثانى فأقول : انه مبنى على أن السكاكى قد أهمل فى تعريف الحقيقة العقلية التقييد بقوله « لضرب من التأويل » الذى عبر عنه الخطيب فى التعريف بقوله » فى الظاهر « . والسكاكى لم يهمل هذا القيد الذى يدخل لنا فى الحقيقة العقلية ما ظنه الخطيب خارجا عنها عند السكاكى ، غاية ما فى الأمر أن السكاكى قدم تعريف المجاز العقلى على تعريف الحقيقة العقلية ، وقد ذكر هذا القيد فى تعريف المجاز فلما أردف عليه تعريف الحقيقة حذف منه هذا القيد اعتمادا على فهمه من تعريف المجاز المتقدم ، بل ان سعد الدين التفتازانى يرى أنه لا حاجة لهذا القيد حتى يصير تعريف السكاكى جامعا ، لأن قوله فى التعريف « عند المتكلم » أعم من أن يكون عند المتكلم فى الحقيقة أو فى الظاهر بل دلالته على الظاهر أقرب وأوضح لعدم الاطلاع على السرائر (٢) فالمعول عليه هو ظاهر حال المتكلم أما مضمرات النفوس فلا سبيل لنا الى معرفتها ما دام لم يدل عليها شيء .

ولعلك معى بعد هذا فى أن اعتراضات الخطيب على السكاكى فيما قاله ازاء تعريف الحقيقة ، والمجاز العقليين ، لم تثبت أمام ردود البلاغيين التى أفدت منها (٣) .

واذا كان صاحب الاشارات قد اعتمد على اعتراضات القزوينى فان ردنا على الخطيب هو فى لبابه رد على الجرجانى ، وعلى هذا

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٢٠١ .

(٢) المطول ص ٥٦ .

(٣) انظر المطول وحاشية السيد الشريف وشرحه للمفتاح المسمى بالمصباح ، ومفتاح تلخيص المفتاح للخلخالى .

فلا يستحق السكاكى من صاحب الاشارات الحكم عليه بالسهو أو بالوهم اعتمادا على اعتراضات القزوينى التى لم تثبت أمام المناقشة كما رأيت .

* * *

٢ — وهذا موطن آخر من المواطن التى ناقش فيها الجرجانى السكاكى ، حين نظم المجاز العقلى فى سلك الاستعارة بالكناية مثل الاستعارة التبعية ، وبذلك صار المجاز كله لغويا عنده . والجرجانى لم يرتض رأى السكاكى هذا فى المجاز العقلى ولذلك حكم عليه بالسهو كما نعته بالسهو فى الموطن السابق حيث يقول « وللسكاكى هنا سهو آخر ، وذلك أنه نفى المجاز العقلى فى الكلام رأسا وزعم أن ما ورد منه فهو فى سلك الاستعارة بالكناية ، وجعل الربيع فى (أنبت الربيع البقل) استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة ، وجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم ، وليس بشىء ، لأن قولهم زيد نهاره صائم ، وليله قائم من الاسناد المجازى ، ولو كان المراد من نهاره وليله هو زيد ، لزم اضافة الشىء الى نفسه وهو محال ، وأيضا يلزم أن لا يكون الأمر فى قوله « فأوقدلى يا هامان على الطين » و « يا هامان ابنى لى صرحا » متوجها الى هامان وهو مجال ، لأن النداء مختص به ، ويلزم أيضا أن يكون هذا التركيب فى (أثبت الربيع البقل) وسرتنى رؤيتك متوقفا على الاذن الشرعى ، لأن الربيع والرؤية حينئذ كنايتان عن الله تعالى وأسماؤه تعالى توقيفية » (١) .

وبالرجوع الى كلام السكاكى فى هذا الصدد نجده يقول بعد أن تحدث عن المجاز والحقيقة العقليين : « هذا كله تقرير للكلام فى هذا

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٢٩ .

الفصل بحسب رأى الأصحاب من تقسيم المجاز الى لغوى وعقلى ، والا فالذى عندى هو نظم هذا النوع فى سلك الاستعارة بالكناية ، يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بوساطة المبالغة فى التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة » (١) وبهذا يتضح لنا رأى السكاكى فى المجاز العقلى كما نقله صاحب الاشارات ونحن معه فى حكمه على السكاكى ازاء هذا الرأى ، لكن الذى نأخذه على الجرجانى أنه لم يبن حكمه على مبررات مقبولة ، بل اكتفى بالاعتماد على الاعتراضات التى أوردها الخطيب القزوينى على رأى السكاكى هذا مع عدم التصريح بنسبة الكلام لصاحبه (٢) .

وهذه الاعتراضات جميعها مبنية على أن مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية أن تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة ، وليس هذا مذهب السكاكى ، بل المراد المشبه به ادعاء فلا يلزم ما اعترض به على السكاكى . وها هو ذا يقول تعليقا على قولهم . مخالب المنية نشبت بفلان : « ندعى ههنا اسم المنية اسما للسبع مراد فاله بارتكاب تأويل ، وهو أن المنة تدخل فى جنس السباع لأجل المبالغة فى التشبيه بالطريق المعهود » (٣) . ولذلك نجد سعد الدين التفتازانى يعلق على اعتراضات الخطيب التى اعتمد عليها صاحب الاشارات فى ابطال رأى السكاكى ، حاكما على الخطيب بالوهم فيقول : « مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية — أن تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور أن ليس المراد بالمنية فى قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة — بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له ، وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء » (٤) .

---

(١) المفتاح ص ٢١٢ .
(٢) انظر الايضاح بشرح الشيخ الصعيدى المسمى بغية الايضاح جـ ١ ص ٧١ .
(٣) المفتاح ص ٢٠٢ .
(٤) المطول ص ٦٦ .

وهكذا نرى أن ما اعتمد عليه صاحب « الاشارات والتنبيهات » لا يجدى فى ابطال رأى السكاكى كما لا يخول له الحكم عليه بالسهو . وكان جــديرا به أن لا يرد بما قاله غيره مما لا يثبت أمام المناقشــة العلمية الهادفة لا سيما وأنه ممن يذهبون الى أن المجاز كله لغوى كما يقرر ذلك فى كتابه الاشارات والتنبيهات حيث يقول « والمجاز كما يكون فى الاسم ، كذلك يكون فى الفعل والجملة نحو : أحيانى طلعتك ، فانه كما أن لفظ أحيا مجاز فيه ، كذا اسناده الى طلعتك أيضا مجاز ، ولا يكون المجاز الاسنادى الا لغويا ، لأن دلالة المركبات على معانيها بالوضع لا بالعقل . ومن قسم المجاز الى لغوى وعقلى فذلك مبنى على أصله الفاسد » (١) . فكيف يستقيم ذلك على تخطئته للسكاكى ؟

وهكذا نرى رأى السكاكى فى المجاز العقلى أقرب الى ما يقرره الجرجانى مما قاله الخطيب . وليس معنى هذا أننا ندعوه الى موافقة السكاكى أو نوافقــه نحن على رأيه فى المجــاز العقلى ، بل نحن مع الجرجانى فى حكمه على السكاكى ازاء هذا الرأى لكننا نعتمد على غير ما اعتمد عليه فى ابطال رأى السكاكى ، وذلك أن المجاز العقلى اسلوب بيانى مستقل لا ينبغى الغاؤه أو نظمه فى سلك غيره ، فهوا أسلوب له بلاغته التى قد لا تتحقق الا به حيث يخيل اليك أن الفعل قد وقع من غير فاعله أو على غير مفعوله ، وفى ذلك طرافة لا تخفى ، كما أنه يصور الحديث تصويرا قويا مؤثرا ، ويبين أنه بلغ من الشمول والا فاضة ما جعله يتجاوز حــدوده حتى عمم المكان والزمان وغيرهما ، هــذا بالاضافة الى مزية الايجاز التى تراها فى كثير من صور المجاز العقلى ولله در الامام عبد القاهر حيث يقول مشيدا ببلاغة المجاز العقلى : « وهذا الضرب من المجاز على جدته كنز من كنوز البلاغة ومادة الشاعر المفلق والكاتب البليغ فى الابداع والاحســان ، والاتســاع فى طرق

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٢٠٤ .

البيان » (١)

فما ذهب اليه السكاكى من الغائه للمجاز العقلى ونظم ما ورد منه فى سلك الاستعارة بالكناية فيه تجاهل للخصوصيات الواضحة التى يتميز بها هذا الاسلوب البيانى ، بل ان كثيرا من صور المجاز العقلى يطفئها جريانها على طريقة الاستعارة بالكناية ، ألا تراك لو قلت فى بيت الفرزدق الذى مثل به الامام عبد القاهر للمجاز العقلى :

سقاها خروق فى المسامع لم تكن علاطا ولا مخبوطة فى الملاغم

لو قلت انه شبه الخروق بالساقى تكون قد فسرت الشعر على غير مراده ، وأجريته على غير طريقته ، لأن الفرزدق لم يلحظ هذا وانما أراد أن يقول : ان ذكر قومه وصيتهم البعيد الذى ملأ الأسماع كان سببا قويا فى أن أفسح الناس لهذه الابل ، ولم يتعرض لها أحد ، فبالغ فى السببية حين صيرها فاعلة الفعل فجعل الذكر هو الساقى (٢) هذا والذى يظهر لنا من كلام السكاكى ان الدافع له الى هذا الرأى فى المجاز العقلى هو نفس الدافع الى رأيه فى الاستعارة التبعية متمثلا فى الضبط وتقليل الأقسام حيث يقول : « ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية ... لكان أقرب الى الضبط » (٣). ولا شك أن الضبط وتقليل الأقسام أمر يحرص عليه كل باحث بشرط ألا يدفعنا ذلك الى تجاهل الخصوصيات التى تتميز بها الطرق المختلفة فى أداء المعانى . ومن أجل ذلك لا نستطيع موافقة السكاكى على رأيه فى المجاز العقلى ، لأن الضبط وتقليل الأقسام لا يصح أن يكون على حساب بلاغة المجاز العقلى بأن يلغى هذا البحث من بلاغة العرب ومن جهة أخرى فان الرغبة فى تقليل الأقسام التى بمقتضاها أدخل

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٢٠٢ .
(٢) خصائص التراكيب للدكتور محمد أبو موسى ص ١٠٣.
(٣) المفتاح ص ٢٠٤ .

الاستعارة التبعية والمجاز العقلى فى الاستعارة بالكناية قد وجد عكسها عنده فى كثير من المواطن وها هو ذا قد قسم الاستعارة الى تقسيمات ستة كل قسم منها بتقسيم الى أقسام ، وفعل أكثر من هذا فى باب التشبيه كما قسم المجاز الى مفيد وغير مفيد — والمفيد الى استعارة وغير استعارة ، والاستعارة الى مصرح بها ومكنى بها . والمصرح بها الى تحقيقية وتخييلية ، والمكنى عنها الى ما قرينتها أمر مقدر وهمى أو أمر محقق ، والتحقيقية والتخييلية كلناهما اما قطعيه واما احتمالية للتحقيق والتخيل الى غير ذلك من الاقسام العديدة المذهبة للذوق من الاحساس وبهذا كله يمكن القول : ان ادراج السكاكى للمجاز العقلى فى الاستعارة المكنيه غير سديد ذلك لأن الاستعارة تقوم على التشبيه وفيه يتحقق وجه الشبه فى الطرفين الا أنه فى المشبه به أتم وأكمل . فهل يتحقق هذا فى تشبيه الربيع بالقادر المختار سبحانه وتعالى فى قولك : أنبت الربيع البقل ونحوه ؟ (١) .

هذا ولعل السكاكى رحمه الله كان يحس بضعف ما أبداه من رأى ازاء المجاز العقلى فختم كلامه بقوله : « واذ قد عرفت ما ذكرت وما ذكروا فاختر أيهما شئت » (٢) ولهذا نعجب أشد العجب أن يأتى أحد الباحثين بعد هذا كله ليسلب مبحث المجاز العقلى بلاغته مقترحا أن يضم الى مباحث علم الكلام فيقول « وليت لهذا البحث شيئا من الأثر فى صناعة الأدب أو فى النقد اذن لوجدنا موضعا له فى باب البلاغة والبيان ... ولذلك كان هذا البحث أولى به أن يضم الى مباحث علم الكلام » (٣) .

---

(١) انظر بحوث المطابقة للدكتور على البدرى ص ٢٠٨ .

(٢) المفتاح ص ٢١٣ .

(٣) انظر علم البيان ص ١٤٦ للدكتور بدوى طبانه .

٣ — من المواطن التى ناقش فيهـا الجرجانى السكاكى تمثيله لذكر المسند اليه لكون المقام مقام بسط واطناب بقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام : « هى عصاى أتوكأ عليها وأهش بها على غنمى ولى فيها مآرب أخرى » جوابا لقوله تعـالى : « وما تلك بيمينـك يا موسى » ؟ ، حيث يرى السكاكى أن المسند اليه فى الآية ذكر رغبة فى بسط الكلام وطوله ، لأن سـماع المخاطب مع الالتفات والاقبال على المتكلم مطلوب فى هذا المقام لعظمة السامع ، وفى هذا يقول السكاكى: « .. أو لأن اصغاء السامع مطلوب فيبسط الكلام افتراضا بسط موسى اذ قيل له وما تلك بيمينك وكان يتم الجواب بمجرد أن يقول عصـا ، ثم ذكر المسند اليه وزاد فقال هى عصاى أتوكأ عليها وأهش بها على غنمى ولى فيها مآرب أخرى » (١) . ونفهم من كلام السكاكى أنه يجعل النكتة فى ذكر المسند اليه كون المقام مقام بسط واطالة لعظمة السامع وشرفه وهو الله عز وجل ، ويستدل على أن المقام مقام بسـط بذكر موسى لمنافع العصا حيث انه غير مسئول عنها ، لأن السؤال عن الجنس، كما اذا قيل لك ما عندك ؟ فتقول : كتاب مثلا فكان يكفى موسى أن يقول عصـا .

ويأتى الجرجانى لينقد ما قرره السـكاكى رائيا أن ذكر منافع العصا غير زائد على الجواب بل هى من صميمه مع أنه لم يتم وذلك حيث يقول : « وفيه نظر وبحث وذلك أنا نمنع أن موسى أتى بالجواب فضلا عن زيادته عليه « (٢) .

ونحن نقول للجرجانى ان ذكر منافع العصا يحتمل أن يكون زيادة على الجواب ، كما يحتمل أن يكون من صميمه ، لأن السؤال هنا له ظاهر وله غرض ، فظاهره السؤال عن الجنس ، فقد سأل ربنا عز وجل موسى

---

(١) المفتاح ص ٩٥ (٢) الاشارات والتنبيهات ص ٣٥

عليه السلام ليريه عظم ما يخترعه فى الخشبة اليابسة من قلبها حيه ، وليقرر فى نفسه المباينة البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب اليه ، وينبهه على قدرته الباهرة ، ونظير ذلك كما يقول الزمخشرى : أن يريك الزراد قطعة من حـديد ويقول لك ما هى ؟ فتقول : قطعة حـديد — بحذف المسند اليه — ثم يريك بعد أيام لبوسا مبردا فيقول لك هن تلك القطعة صيرتها الى ما ترى من عجيب الصنعة وأنيق السرد (١) فذكر منافع العصا شيء اقتضـاه المقام وهو البسـط والاطالة من قبل المتكلم ، ولا يتوقف عليه الجواب اذ كان يكفى أن يقول : عصا دون ذكر للمسند اليه ودون ذكر لمنافع العصا . هذا ويحتمل أن يكون ذكر منافع العصا من صـميم الجواب وذلك اذا روعى الغرض من السؤال وهو بيان حقيقة العصا وتفصيل منافعها بطريق الاستقصاء ، حتى اذا ظهرت على خلاف تلك الحقيقة وبدت فيها خواص بديعة علم أنهـا آيات باهرة ومعجزات قاهرة أحدثها الله تعالى ، وليست من الخواص المترتبة عليها فكأن موسى عليه السلام أحس بهذا الغرض فذكر حقيقتها المشاهدة ومنافعها على التفصيل والاجمال ليطابق جوابه الغرض الذى فهمه من سؤال العليم الخبير (٢) وعلى هذا يكون ذكر منافع العصا فى الآية محتملا للزيادة على الجواب ومحتملا لكونه من صميمه فلا يرد اعتراض الجرجانى كما لا يصح للسكاكى أن يستدل بذكر هذه المنافع على أن المقام مقام بسط واطالة ، لأن ما تطرق اليه الاحتمال سقط به الاستدلال كما يقولون .

وكما أن صاحب الاشارات لم يقبل كون ذكر منافع العصا زيادة على الجواب لم يقبل كذلك أن تكون النكتة لذكر المسند اليه فى الآية هى البسط والاطناب ، ولكنه يرى النكتة للذكر هى ضعف القرنية وفى

---

(١) انظر الكشاف ج ٢ ص ٥٣٣

(٢) تفسير ابى السعود ج ٦ ص ١٠

هذا يقول : « والحق أنه ليس ذكر المسند اليه فى الآية لكون المقام مقام الاطناب ، بل لضعف القرينة ، فان المذكور لم يتعين للجواب الا بذكر المسند اليه اذ لو حذف لفظة (هى) واكتفى بالمسند لاشتبه وظن أن عصاى مبتدأ وما بعده خبره ، ولا يكون جوابا حينئذ ، فتبين بهذا البيان أن الآية ليست من باب الاطناب ولا المقام مقامه » (١) •

ونحن نقول : ان التعليل لذكر المسند اليه بأن المقام مقام بسط واطالة ، لشرف السامع وعظمته كما ذهب السكاكى هو الملائم لخطاب الله عز وجل ، بخلاف ما علل به الجرجانى من ضعف القرينة حيث ان كلامه يتأتى لو كان الخطاب مع غير الله سبحانه ، أما الله عز وجل فلا يحتاج الى نصب قرينة فضلا عن ضعفها ، لأنه يعلم مراد محدثه قبل أن يتكلم • وسيدنا موسى عليه السلام يعلم فى هذا المقام أن مخاطبه هو الله عز وجل حيث قال له قبل السؤال « انى أنا ربك فاخلع نعليك انك بالواد المقدس طوى ، وأنا اخترتك فاستمع لما يوحى اننى أنا الله لا اله الا أنا فاعبدنى وأقم الصلاة لذكرى » • فتعليل الجرجانى لذكر المسند اليه فى الآية لضعف القرينة لا يصح ما دام المخاطب هو الله سبحانه وتعالى الذى يعلم السر وأخفى ، والمتحدث وهو سيدنا موسى عليه السلام يعلم ذلك ، فذكره للمسند اليه ليس خشية الاشتباه كما يقول صاحب الاشارات ، وانما كان الذكر رغبة من موسى فى اطالة الكلام ليسعد بالحديث مع الله ذى الجلال والاكرام أكثر وقت ممكن •

❋ ❋ ❋

٤ ـ مما نقد الجرجانى فيه السكاكى ذهابه الى أن المسند اليه اذا كان اسم موصول وفى الصلة ايماء الى وجه بناء الخبر فقد يتخذ

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٣٦

هذا الايماء وسيلة لتحقيق الخبر كقول الشاعر :

ان التى ضربت بيتـا مهـاجرة   بكوفة الجنـد غالت ودها غول [1]

والجرجانى ينقد السكاكى لتمثيله لهذا الغرض بهذا البيت رائيا أن البيت يعد مثالا للايماء الى وجه بناء الخبر لا كما قال السكاكى [2]۰

وكأن صاحب الاشارات يظن أن بين الايماء الى وجه بناء الخبر وبين تحقيق الخبر منافاة فلا يجتمعان ولذلك نقد السكاكى لكونه جمع بين الايماء وتحقيق الخبر فى مثال واحد وهو البيت المذكور ۰ ونحن اذا رجعنا الى حقيقـة كل منهما عند البلاغيين فاننا نجـد لكل منهما حقيقة لا تمنع اجتماعهما فى مثال واحد ، فالايماء الى وجه بناء الخبر هو اشعار السامع بجنس الخبر وذلك اذا كان فى الصلة ما يشير الى هذا كما فى قول الشاعر :

ان الذى سمك السـماء بنى لنا   بيتـا دعائمـه أعـز وأطـول

أما تحقيق الخبر فهو اشـعار السامع بجنس الخبر مع تقريره وتثبيته أى جعله مقررا وثابتا فى ذهن السامع حتى كأن الايماء الى وجه بناء الخبر برهان عليه ، وذلك فيما اذا كانت الصلة تصـلح لأن تكون دليلا لوجود الخبر كما فى البيت الذى مثل به السكاكى للأمرين ۰ وبهذا يتضح أن الايماء الى وجه بناء الخبر أعم من تحقيق خبر فقد ينفرد الأعم ، وقد يجتمع الأمران كما فى البيت الذى وقع فيه الخلاف۰

وعلى هذا فلا ضير على السكاكى فى تمثيله بالبيت للايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر كما لا حجة للجرجانى فى جعله البيت للايماء دون التحقيق ۰

---

(١) أنظر المفتاح ص ٩٧   (٢) أنظر الاشارات والتنبيهات ص ٣٨

٥ — ومما نقد فيه محمد بن على الجرجانى السكاكى فى كتابه « الاشارات والتنبيهات » حاكما عليه بالوهم ذهابه الى القول بافادة تقديم المسند اليه التخصيص ولو كان المسند غير فعل أو كان المسند اليه نكرة غير منفية (١) وفى هذا يقول ، عمم السكاكى الحكم المذكور ، وحكم بأن تقديمه يفيد التخصيص وان لم يكن الخبر فعلا ، وهو قول الزمخشرى أيضا ، أو لم يكن المسند اليه ضميرا ، بل نكرة غير منفية •

ومثل للأول بقوله تعالى حكاية « وما أنت علينا بعزيز » أى العزيز علينا يا شعيب، رهطك لا أنت ، لكونهم من أهل ديننا ، ولذلك قال شعيب فى جوابهم : (أرهطى أعز عليكم من الله) •

ومثل للثانى بقولهم : (شر أهر ذا ناب) أى : (ماأهر ذا ناب الا شر) •

وفى الحكمين نظر :

الأول : فلأن الذى يدل على أن رهطه هم الأعزة قولهم : ولولا رهطك لرجمناك ، لا قولهم : وما أنت علينا بعزيز •

وأما الثانى : فلأن التخصيص مستفاد من اسناد الفعل الى جنس الشر • أى المهر من جنس الشر لا من جنس الخير ، لا من تقديم المسند اليه » (٢) • وقد جاء نقده هذا للسكاكى عقب ما قرره فى أغراض تقديم المسند اليه أن من بينها افادة التخصيص بشرط كون المسند اليه ضميرا مسبوقا بنفى وكون الخبر فعلا ، وذلك حيث قال « ••• أو لتخصيصه بالخبر اذا كان ضميرا بعد نفى ، والخبر فعلا نحو: ما أنا فعلت هذا ، أفاد نفيه عن المتكلم ، واثباته لغيره ، قال الشاعر :

---

(١) أنظر المفتاح ص ١٢٠ ، ص ١٢٥
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٤٧ ، ٤٨

وما أنا أســـقمت جســـمى ولا أنا أضرمت فى القلب نارا » (١)

وبهذا يتضح لنـــا اعتماده فى نقده على مذهبه هــو الذى يقضى بكون المسند اليه ضميرا مسبوقا بنفى مخبرا عنه بفعل حتى يفيد تقديمه التخصيص ، فما كان ينبغى له أن أن يحكم على السكاكى بالوهم لعدم جريه على ما قرره ، لأنه ذلك مذهب خاص به وليس متفقا عليه بين علماء البلاغة حتى يعترض به على من خالف كالسكاكى أو يحكم عليه بالوهم لعدم جريه على هذا المذهب الخاص به . وكنا ننتظر من صاحب الاشارات أن يبين لنـــا وجهة نظره فى تخطئة مذهب السكاكى ازاء افادة تقديم المسند اليه التخصيص ولكنه لم يفعل ، بل اكتفى بالرد على مثالين ذاكرا أن السكاكى مثل بأحدهما لافادة التقديم التخصيص مع أن المسند فى المثال غير فعل كما مثل بالآخر لافادة التخصيص مع أن المسند اليه المقدم نكرة غير منفية ، وهــذا على فرض صحة تمثيل السكاكى بهما لا يقدح فى سلامة المذهب أو القاعدة ، لأن الخطأ فى تطبيق القاعدة على مثال معين لا يعنى أبدا خطأ القاعدة ذاتها فقد يكون لها أمثلة أخرى علما بأن السكاكى رحمه الله لم يمثل بأحد المثالين وهــو قولهــم : (شر أهر ذا ناب) على النحــو الذى حكاه عنه صــاحب الاشارات .

هذا ومن كلام صاحب الاشارات السابق نستطيع أن نفهم أنه يعيب على السكاكى تمثيله بالآية الكريمة لافادة تقديم المســند اليه التخصيص ، لأن المسند فيها فعلا كما يعيب عليه تمثيله بقولهم (شر أهر ذا ناب)، لكون المسند اليه المتقدم غير ضمير وعن اعتراضه الأول أقول : ان السكاكى لم يصرح بمنع كون المسند غير فعل حتى يفيــد تقديم المسند اليه التخصيص ، بل الذى يؤخذ من كلامه جواز وقوع

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٤٦

المسند اسما مشتقا ولا يقدح ذلك فى افادة تقديم المسند اليه التخصيص كما صرح بهذا ممثلا بغير الفعل حيث قال عن تقديم المسند اليه « واما لأنه يفيد زيادة تخصيص كقوله :

متى تهزز بنى قطن تجدهم سيوفا فى عواتقهم سيوف
جلوس فى مجالسهم رزان وان ضيف ألم بهم فهم خفوف(١)

وكذلك نراه أثناء حديثه عن تقديم المسند اليه لافادة التقوى ، يلحق الاسم المشتق بالفعل فيقول : « ويقرب من قبيل أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرف فى اعتبار تقوى الحكم زيد عارف » (٢) فهذه النصوص كافية فى عدم اشتراط الفعل عند السكاكى والذى يرجح فهمنا هذا لكلامه أن الأسماء المشتقة لها دلالة على فاعل وحدث فحكمها حكم الأفعال أو قريب منه كما صرح السكاكى ، واذا ثبت فلا بأس باجراء مقتضى الفعل وهو التخصيص على الاسم المشتق ، نعم لو كان الاسم جامدا لامتنع ذلك • وما صنعه السكاكى ممثلا بقوله تعالى حكاية عن قوم شعيب « وما أنت علينا بعزيز » سبقه اليه الامام الزمخشرى كما حكى صاحب الاشارات نفسه ، ولكن الزمخشرى كان يحكم السياق فى هذا الأسلوب الذى ورد فيه المسند اسم فاعل وشبهه فمرة نراه يقول بافادة الأسلوب التخصيصى كما فى الآية الكريمة « ولو رهطك لرجمناك وما أنت علينا بعزيز » حيث يقول : أى لا تعز علينا ولا تكرم حتى نكرمك من القتل ونرفعك عن الرجم ، وانما يعز علينا رهطك ، لأنهم من أهل ديننا لم يختاروك علينا ولم يتبعوك دوننا ، وقد دل ايلاء ضميره حرف النفى على أن الكلام واقع فى الفاعل لا فى الفعل كأنه قيل : وما أنت علينا بعزيز بل رهطك هم الأعزة علينا ، ولذلك قال فى جوابهم « أرهطى أعز عليكم من الله » ولو قيل وما عزت علينا لم يصح هذا الجواب » (٣) • واذا دل كلام الزمخشرى هنا على افادة

---

(١) المفتاح ص ١٠٥ (٢) مفتاح العلوم ص ١١٩
(٣) الكشاف ج ٢ ص ٢٨٤

التخصيص مع أن المسند غير فعل فاننا نجده فى آيات أخرى من هذا القبيل لا يقول بالتخصيص وما ذاك الا لتحكيمه السياق والمقام فى افادة التخصيص من هذه الأساليب كقوله تعليقا على الآية الكريمة « ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين » « فان قلت كيف طابق قوله — وما هم بمؤمنين قولهم — آمنا بالله وباليوم الآخر والأول فى ذكر شأن الفعل لا الفاعل ، والثانى ، فى ذكر شأن الفاعل لا الفعل ؟ قلت القصد الى انكار ما ادعوه ونفيه ، فسلك فى ذلك طريقا أدى الى الغرض المطلوب وفيه من التوكيد والمبالغة ما ليس فى غيره وهو اخراج ذواتهم وأنفسهم من أن تكون طائفة من طوائف المؤمنين لما علم من حالهم المنافية لحال الداخلين فى الايمان (١) • فلا ضير اذن على السكاكى فى تمثيله بالآية لأن المسند فيها وان كان غير فعل فهو اسم مشتق والمشتقات مشابهة للأفعال فيجوز اجراء أحكام الأفعال عليها كما انه لم يصرح بمنع كون المسند اسما مشتقا فلا اعتراض عليه • وعن حجة صاحب الاشارات فى أن التخصيص فى الآية مفاد من قولهم : « ولولا رهطك لرجمناك » لا من قولهم (وما أنت علينا بعزيز) أقول : ان قولهم ليس نصا متعينا فى الدلالة على أن رهطه أعزة عليهم ، لأن تركهم الرجم يجوز أن يكون خوفا من رهطه أو لتصورهم أن رهطه وان كانوا كافرين يمنعون أى واحد منهم أو من أقربائهم أن يرجم ولو كان مخالفا لهم فى العقيدة (٢) •

وعلى هذا لا يتعين أن يكون شعيب عليه السلام قد فهم عزة رهطه من قولهم « ولولا رهطك لرجمناك » بل الظاهر أنه فهم عزة رهطه من قولهم « وما أنت علينا بعزيز » اذ لو لم يفهم العزة من هذا القول لما أجاب بقوله « أرهطى أعز عليكم من الله » •

أما عن اعتراضه الآخر المتمثل فى افادة التخصيص من تقديم

---

(١) المرجع السابق ج ١ ص ١٦٩

(٢) انظر حل الاعتراضات للكاشانى الورقة ٣٥

النكره غير المنفية على خبرها الفعلى فأقول : ان السكاكى ليس بأوحدى فى هذا ، ومن يمنع افادة التخصيص من بناء الخبر الفعلى على النكرة ؟ فهاهوذا شيخ البلاغة العربية الامام عبد القاهر طيب الله ثراه قد سبق السكاكى فقرر فى وضوح أن النكرة اذا تقدمت على الخبر الفعلى أفادت التخصيص قطعا ولو لم يتقدم عليهـا نفى وفى ذلك يقول : « واذ قد عرفت الحكم فى الابتداء بالنكرة فى الاستفهام فابن الخبر عليه فاذا قلت رجل جاءنى لم يصـلح حتى تريد أن تعلمه أن الذى جاءك رجل لا أمرأة ويكون كلامك مع من قد عرفت أن قد أتاك آت ، فان لم ترد ذاك كان الواجب أن تقول جاءنى رجل فتقـدم الفعل ، وكذلك ان قلت رجل طويل جاءنى لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه قد أتاك قصير أو نزلته منزلة من ظن ذلك ، وقولهم شرا هر ذا ناب انما قدم فيه (شر) لآن المراد أن يعلم أن الذى أهر ذا الناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير فجرى مجرى أن تقول رجل جاءنى • تريد أنه رجل لا أمرأة • وقول العلماء انه انما يصـلح لأنه بمعنى (ما أهر ذا ناب الا شر) بيان لذلك • ألا ترى أنك لا تقول ما أتانى الا رجل الا حيث يتوهم السامع أنه قد أتتك امرأة ، ذاك لأن الخبر بنقض النفى يكون حيث يراد أن يقصر الفعـل على شىء وينفى عما عداه » (١) •

هذا وعن المثال الذى أورده صاحب الاشارات حاكيا عن السكاكى تمثيله به لتقـديم النكرة غـير المنفية مفيدة للتخصـيص أقول : ان السكاكى لم يمثل به على النحو الذى حكاه محمد بن على الجرجانى ، لأن التخصيص المفاد من تقديم النكرة يقصد به عند السكاكى تخصيص الجنس أو تخصيص انواحد ، وقد اشترط لذلك أن لا يمنع منه مانع ثم أورد هذا المثال وهو قولهم (شرأهر ذا ناب) على أنه مثال لمـا فيه مانع من افادة التقديم التخصيص بمعناه المراد عنده ، لأنه يلزم من

---

(١) دلائل الاعجاز ص ١٠٣.

ارادة تخصيص الجنس أن يكون هناك من يتوهم أن المهر للكلب خير لا شر وهذا باطل بالتجربة لأن المهر لا يكون الا شرا يقول الدسوقى « الحق مع السكاكى لأن الحصر لا يكون الا للرد على متوهم ، لأن الشيء انما ينفى اذا توهم ثبوته ومعلوم أن الكلب اذا حصل له الخير لا يحصـــل منه اهرار فلا يتوهم ثبوت الاهرار منه وحينئــذ فيقبح الحصر ، وقول بعضهم ان من عادة الكلب أن يهر دون أهله ويذوب عنهم من يقصدهم بسوء فالهرير حينئذ لأجل الخير أعنى ايقاظ أهله مردود لأن المتبادر من قولهم : شرأهر ذاناب كون الشر بالنسبة الى ذلك الكلب فيكون الخبر أيضا معتبرا بالنسبة اليه لا الى غيره » (١) ويقول الخلخالى « نسبة الاهرار الى الشر على سبيل الحقيقة والى مقابله على سبيل المجاز ، وعلم ذلك بنقل اللغة .. واذا كان كذلك يمتنع نسبة الاهرار الى مقابله على سبيل الحقيقة ، واذا امتنعت فلا تصح الشركة فى الاهرار ليصح التخصيص . لأن الذهن لا يتنقل الى المجاز عند عدم القرينة الدالة على ارادته » (٢) .

هذا وان أريد فى المثال تخصيص الواحد كان نابيا عن مواطن استعماله اذ الأصل أن يستعمل هذا الأسلوب للحث على أخذ الحذر لظهور مخايل الشر بهرير الكلب يقول القاموس المحيط « وشر أهر ذا ناب يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله لمــا سمع قائله هريرا أشفق من طارق شر فقال ذلك تعظيما للحال عند نفسه ومستمعه أى ما أهر ذا ناب الا شر ولهذا حسن الابتداء بالنكرة » (٣) ويلزم على ارادة تخصيص الواحد أن يكون المعنى شر واحد أهر ذا ناب لاشران مثلا وذلك يتناقض مع مقام استعمال المثال كما قرر صاحب القاموس المحيط. ومع ذلك نجد المثال مفيدا للتخصيص عند كثير من العلماء ومنهم الشيخ

---

(١) حاشية الدسوقى ج ١ ص ٤٢
(٢) مفتاح تلخيص المفتاح مخطوط بكلية اللغة العربية ص ١٤١
(٣) القاموس المحيط فصل الهاء باب الراء .

عبد القاهر الجرجانى — فكيف يستقيم ذلك مع نفى التخصيص عنه عند السكاكى ؟ أقول ان السكاكى عندما نفى التخصيص أراد تخصيص الجنس أو تخصيص الواحد ولم يرد نفى التخصيص مطلقا بل أراد تخصيصا آخر يسمى تخصيص النوع حمل المثال عليه حتى يوفق بين كلامه وكلام غـيره من العـلماء ولذلك يجعل التنكير فى كلمة (شر) للتعظيم والتهويل فيصير المعنى شر عظيم أو فظيع أهر ذا ناب لا شر حقير فيكون فى المثال تخصيص للنوع دون الجنس أو العدد ، ولعل من قال من العلماء أن فى المثال تخصيصا للجنس كالشيخ عبد القـاهر أراد دخول النوع فى الجنس يقول السكاكى « ••• وانما يرتكب عند المنكر لفوات الشرط اذ لم يمنع عن التخصيص مانع كما اذا قلت رجل جاء لصحة أن يراد الجائى رجل لا امرأة أيها السامع دون قولهم شر أهر ذا ناب لامتناع أن يراد المهر لذى ناب شر لا خير اللهم الا اذا حملت التخصيص على وجه آخر وهو الافراد على تقدير رجل جاء لا رجلان فانه محمل يصار اليه كثيرا عند علماء هذا النوع وشر أهر ذا ناب لا شران لكن بهذا الوجه يكون نابيا عن مظان استعماله واذ صرح الأئمـة رحمهم الله بتخصـيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب الا شر فالوجه تفظيع شأن الشر بتنكيره كما سبق فهو محزه » (١) •

هذا وصاحب الاشارات عندما اعترض على السكاكى ظنا منه أنه أورد هذا المثال لافادة التقديم للنكرة التخصيص دفع ذلك بأن التخصيص مفاد من اسناد الفعل الى الجنس وكأنه أراد حبس النكرة على الجنس ونحن نقول له ان هذا ليس بمتعين لأن النكرة عندما تطلق قد يراد منها الجنس وقـد يراد الواحد بل قـد يراد النوع كما هو معروف •

* * *

---

(١) المفتاح ص ١٢٠ •

٦ — مما حكم فيه الجرجانى بالوهم على السكاكى مذهبه ازاء القلب ، كصورة من صور خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر حيث قبل السكاكى هذا الأسلوب فى جميع أنواع الكلام ، محتجا بأن قلب الكلام يدعو الى التنبيه الى الأصل وذلك مما يورث الكلام ملاحة وظرفا يقول السكاكى « وأن هذا النمط مسمى فيما بيننا بالقلب وهى شعبة من الاخراج لا على مقتضى الظاهر ولها شيوع فى التراكيب وهى مما يورث الكلام ملاحه ولا يشجع عليها الا كمال البلاغة ، تأتى فى الكلام وفى الأشعار وفى التنزيل (١) • ولذا رأينا الجرجانى يحكى عنه أنه يعد هذا اللون من البلاغة ، ثم يذهب الى عكس ما ذهب اليه السكاكى فيحكم بخروج هذا اللون من مسائل البلاغة الا اذا كان من قبيل التشبيه المقلوب ، وذلك حيث يقول « قد ظن جماعة منهم السكاكى أن مطلق القلب من مسائل هذا العلم وانه مقبول ، والحق انه ليس كذلك لخلوه من البلاغة ، اللهم ألا يكون قلب تشبيه للمبالغة كقول رؤبة :

ومهمـــة مغبرة أرجـــاؤه   كان لون أرضه سماؤه»(٢)

ولنا أن نقول للجرجانى وغيره من البلاغيين الذين يعدون التشبيه المقلوب من صور القلب المختلف فى قبوله : نقول ان التشبيه المقلوب ليس موضع خلاف بين العلماء حتى يستثنى من أسلوب القلب المردود ، بل هو موطن اتفاق حيث ورد فى القرآن الكريم كقوله تعالى « انما البيع مثل الربا » والأصل انما الربا مثل البيع فقلب للمبالغة • وعلى ذلك يكون الجرجانى مخرجا للقلب من مسائل البلاغة مطلقا ولهذا لا نوافقه كما لا نوافق السكاكى على مذهبه ازاء القلب الذى قرر فيه القبول المطلق • ولكننا نرجح التفصـــيل وهو أنه ان تضـــمن القلب اعتبارا

---

(١) المرجع السابق ص ١١٣ .
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٥٨ ، ٥٩ .

لطيفا ، ومعزى طريفا غير الملاحة التى حكاها السكاكى قبل هذا الأسلوب كما فى قوله تعالى « ويوم يعرض الذين كفروا على النار ..» . اذ الأصل ويوم تعرض النار على الذين كفروا ، لأن المعروض عليه ينبغى أن يكون ذا ادراك واختيار لهذا اعتبر القلب فيه لتصحيح هذا المعنى . ووجه الاعتبار اللطيف فى هذه الآية الاشارة الى أن الكفار أذلاء مقهورون لا اختيار لهم فى أنفسهم ، وأن النار متصرفة فيهم كالمتاع يتصرف فيه من يعرض عليه ، وان لم يتضمن أسلوب القلب اعتبارا لطيفا زائدا على مجرد ما أفاده من ملاحة وظرف رد ، لأنه فى هذه الحالة يكون خروجا على مقتضى الظاهر من غير نكتة بلاغية يعتد بها ، ولأنه قد يفهم خلاف المراد كما فى قول الشاعر :

فلما أن جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا(١)

* * *

٧ — من المواطن التى ناقش فيها الجرجانى السكاكى حاكما عليه بالوهم ذهابه الى أن الغرض البلاغى من حذف المفعول فى قوله تعالى « ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال : ما خطبكما ؟ قالتا لا تسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما » . هو مجرد الاختصار يقول السكاكى : « ... أو القصد الى مجرد الاختصار لنيابة قرائن الأحوال عن ذكره كقوله عز وعلا : أهذا الذى بعث الله رسولا ... وقوله ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا تسقى حتى يصدر الرعاء .. » (٢) وقد نقد الجرجانى السكاكى قائلا « زعم السكاكى أن من باب الاختصار قوله

---

(١) الفدن بفتح الدال : القصر والسياع بكسر العين أو فتحها : الطين الممزوج بالتبن .

(٢) مفتاح العلوم ص ١٢٣ .

تعالى : « ولمـا ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما » فانه تعالى حذف مفعول (يسقون وتذوران ولا نسقى وفسقى لهما) لأجل الاختصار . والحق أنه من باب انحصار القصد فى النسبة الفاعلية كما تقدم ، والاختصار حصل بالعرض ، ويؤيده قول الزمخشرى ان موسى انما رحمهما لأنهما كانتا على الذياد وهم على السقى ، لا لأن مذودهم غنم ومسقيهم ابل مثلا ، كذا المقصود من قوله (لا نسقى) هو السقى لا المسقى » (١) .

ونحن نرى أن الجرجانى محق فى نقده للسكاكى ، لأن الاختصار غرض عام يوجد مع كل حذف ، ويبقى أن نبحث عن أغراض خاصة تلائم المقام ، والمقـام هنا يقتضى العناية باثبات الفعل بغض النظر عما تعلق به .

وقد تحدث شيخ البلاغة الامام عبد القاهر طيب الله ثراه حول هذه الآية حديثا أكد فيه أن الغرض البلاغى من الحذف هو اثبات الفعل للفاعل وذلك حيث يقول « وان أردت أن تزداد تبيينا لهـذا الأصل أعنى وجوب أن تسقط المفعول لتتوفر العناية على اثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوب فانظر الى قوله تعالى (ولمـا ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجـد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما ثم تولى الى الظل) ففيها حذف مفعول فى أربعة مواضع ، اذ المعنى وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم أو مواشيهم وامرأتين تذودان غنمهما وقالتا لا نسقى غنمنا فسقى لهما غنمهما . ثم انه لا يخفى على ذى بصر أنه ليس فى ذلك كله الا أن يترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقا ، وما ذاك الا أن الغرض فى أن يعلم أنه كان من الناس فى تلك الحـال

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٨٣ .

سقى ومن المرأتين ذود وأنهما قالتا لا يكون منا سقى حتى يصدر الرعاء ، وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقى ، فأما ما كان المسقى غنما أم ابلا أم غير ذلك فخارج عن الغرض وموهم خلافه » (١) .

هذا والجرجانى صاحب الاشارات فى نقده للسكاكى مسبوق بالخطيب القزوينى حيث نقد السكاكى قائلا « ومما عد السكاكى الحذف فيه لمجرد الاختصار قوله تعالى « ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ، ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما) والأولى أن يجعل لاثبات المعنى فى نفسه للشىء على الاطلاق كما مر وهو ظاهر قول الزمخشرى فانه قال ترك المفعول لأن الفرض هو الفعل لا المفعول ، ألا ترى أنه رحمهما لأنهما كانتا على الذيار وهم على السقى ، ولم يرحمهما لأن مذورهما غنم ومسقيهم ابل مثلا ، وكذلك قولهما لا نسقى حتى يصدر ارعاء ، المقصود فيه السقى لا المسقى»(٢).

وهكذا نرى الجرجانى فى نقده ملخصا لما قاله الخطيب القزوينى دون اشارة اليه ،.

* * *

٨ — من المواطن التى نقد فيها الجرجانى فى كتابه « الاشارات والتنبيهات » السكاكى استحسانه لما ذهب اليه على بن عيسى الربعى مدللا على افادة انما القصر من أن (ان) فى انما لتأكيد الاسناد وما مزيده للتأكيد . يقول السكاكى « ... ويذكرون لذلك وجها لطيفا

(١) دلائل الاعجاز ص ١١٥ .
(٢) الايضاح جـ ١ ص ٢٢٣ بشرح الشيخ عبد المتعال الصعيدى المسمى بغية الايضاح .

يسند الى على بن عيسى الربعى وأنه كان من أكابر أئمـة النحـو ببغداد • وهو أن كلمة ان لـما كانت لتأكيد اثبات المسند للمسـند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية • على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو ضاعف توكيدها فناسب أن تضمن معنى القصر » (١) • ولذا نرى الجرجانى يقول معلقا على ما نقله السكاكى عن الربعى مستحسنا له « واستحسن هذا الوجه السكاكى صريحا والمعاصر وانما هو أضعف من بيت العنكبوت » (٢) • والجرجانى فيما نظن محـق فى نقـده ، لأن هناك فرقا بين التأكيدين فى الموطنين • فالتأكيدان فى القصر آتيا من أن القصر كمـا تقضى حقيقته اثبات الحكم للمذكور ونفيـه عما عـداه (٣) وبذلك يكون معنا اثبات بطريق التصريح واثبـات بطريق اللزوم وخاصة اذا كان الفعل ثابتا فى أسلوب القصر فيوجد لدينـا تأكيد على تأكيد ، أما الذى معنا فليست ان فيه خاصة بالاثبات فقد تدخل على المنفى كما أن ما الزائدة وان أفادت التأكيد أخذا من قولهم زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فليس التأكيد للحكم المذكور فحسب بل للغرض العـام من الكلام ، وهكذا نلاحظ فرقا كبيرا بين المقيس والمقيس عليه كما يقضى كلام الربعى ، ولذا رجحت ضعفه كما قرر الجرجانى •

ولكن صاحب الاشارات ذكر عقب هذا ما استدل به الأصوليون على افادة « انما » القصر مرجحا له على ما سبق وان حكم فى النهاية بضعفه وذلك حيث يقول : « أقوى منه قول من قال من الأصوليين : أن (ان) للاثبات و (ما) للنفى ، ومن المحال تواردهما على شىء واحد ، فتكون ان لاثبات المذكور ، وما لنفى ما عداه ، وهو القصر ، وان كان أيضا لا يخلو من ضعف » (٤) •

---

(١) مفتاح العلوم ص ١٥٨ •
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٩٢ •
(٣) من شروح التلخيص شرح السبكى جـ ٢ ص ١٦٦ •
(٤) الاشارات والتنبيهات ص ٩٣ •

ونحن نرى أن كلام الأصوليين أضعف من سابقه لا أقوى منه لما يلزم عليه من لوازم باطلة كما قرر البلاغيون (١) وتتمثل هذه اللوازم فيما يأتى : —

أولا : يلزم على تعليل الأصولين دخول ان على ما النافية وهى لا تدخل الا على الأسماء •

ثانيا : يلزم أن « ان » لتأكيد الاثبات فقط وهى ليست كذلك بل تدخل على المنفى مثل « ان الله لا يستحيى » •

ثالثا : يلزم على تعليل الأصوليين أن المنفى بما فى « انما » ما عدا مدخولها وما النافية لا تنفى الا الحكم الذى دخلت عليه •

رابعا : يلزم كذلك اجتماع حرفين اثبات ونفى وليس ذلك فى كلام العرب •

خامسا : يلزم كف « ان » بما النافية وهى لا تكف بها بل تكف بما الزائدة •

سادسا : ما النافية لها صدر الكلام فيلزم على تعليل الأصوليين خروجها عن هذا الأصل •

ويبقى بعد ذلك أن نقرر مطمئنين أنه لا حاجة مطلقا لاقامة أدلة على افادة « انما » القصر ، لأنها تفيد ذلك بالوضع •

* * *

---

(١) أنظر مفتاح المفتاح للشيرازى مخطوط تحقيق د. نزيه عبد الحميد جـ ١ ص ٦٩٠ والمصباح للشريف الجرجانى مخطوط تحقيق د. فريد النكلاوى جـ ٢ ص ٥١١ .

٩ — مما ناقش فيه الجرجانى السكاكى ذهابه الى أن « ما » يسأل بها عن الجنس أو الوصف وقد لخص كلام السكاكى بقوله : « قال السكاكى : يسأل « بما » عن الجنس نحو ما عندك ؟ أى أى أجناس الأشياء عندك ؟ وجوابه انسان أو فرس أو نحو ذلك • وعن الوصف نحو ما زيد ؟ وما عمرو ؟ وجوابه الكريم أو الفاضل ونحوهما •

وسؤال فرعون بقوله « وما رب العالمين » يجوز أن يكون عن الجنس أى أى أجناس الأجسام هو ؟ وذلك لجهله بالله تعالى ، ويجوز أن يكون عن الوصف ، لطمعه فى أن يسلك موسى معه فى الجواب مسلك الحاضرين لو كانوا هم المسئولين لشهرته بينهم برب العالمين » (١) •

وبعد ايراد الجرجانى لهذا الملخص من كلام السكاكى علق عليه قائلا : « ولى فيه نظر لأن المحققين منعوا أن يسأل بما عن الوصف بل اما عن مسمى اللفظ أو عن الماهية ، ولا نسلم أن جواب ما زيد وما عمرو ؟ هو الوصف بل الماهية وهى الانسان ، وانما يقع الوصف فى الجواب اذا لم يكن للمسئول عنه ماهية معقولة كما تقدم ، أو تقع فى جواب أى شىء هو من الأوصاف المختصة الظاهرة ، ولا نسلم أن فرعون سأل عن جنس من الأجناس بل لما قال موسى عليه السلام : انا رسول رب العالمين ، سأل عن ماهيته لظهور مسمى اللفظ لظنه أن له ماهية » (٢) •

ومن هذا النص للجرجانى نعلم أنه يعترض على السكاكى فى تجويزه السؤال بما عن الوصف وحجته أن المحققين منعوا أن يسأل بما عن الوصف ، بل اما عن معنى اللفظ أو عن الماهية وقد يقع

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ١٠٧ وانظر مفتاح العلوم ص ١٦٧ ، ١٦٨ •

(٢) الاشارات ص ١٠٧

الوصف فى جوابها اذا لم يكن للمسئول عنه ماهية معقولة •

ولنا أن نقول : ان المحققين الذين عناهم الجرجانى وهم المنطقيون يتكلمون عن موضع اللفظ الحقيقى (١) ولعل مراد السكاكى أن (ما) تخرج عن حقيقتها ميستفهم بها عن الصفات ، فلا تكون هناك منافاة بين ما قاله السكاكى وما قرره المحققون مع أن استعمال ما فى السؤال عن الوصف كثير فى اللغة (٢) ومنه قولهم : وما المفردون يا رسول الله ؟ اذ ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « سير وافقد سبق المفردون قبل ما المفردون يا رسول الله ؟ فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات » وقد أورد سعد الدين التفتازانى هذا الحديث ممثلا للسؤال بما عن الوصف عقب ذكره لكلام السكاكى مما يفهمنا ميوله لما ذهب اليه السكاكى (٣) •

هذا وعن قول الجرجانى : « لا نسلم أن جواب ما زيد وما عمرو هو الوصف بل الماهية وهى الانسان » أقول : ان للمقام فى تحديد الجواب دورا لا يمكن تجاهله ، لأن السائل عن عمرو قد يكون عالما بماهيته ولكنه يطلب بسؤاله صفات عمرو المميزة له عن سائر الأناسى والحكم فى تحديد المسئول عنه للمقام اذ أنه هو الذى يضىء الكلام •

وأما عن قوله « لا نسلم أن فرعون سأل عن جنس من الأجناس » فأقول : ان الجرجانى يريد أن يجعل السؤال فى الآية عن الماهية لا عن الجنس ، وليس هناك دليل قاطع على منع ارادة أحدهما دون الآخر بل الأمران محتملان ، فيجوز أن يكون فرعون قد أراد بالسؤال أنه أى شىء هو من الأشياء التى شوهدت وعرفت أجناسها وبهذا يصير السؤال عن الجنس كما يجوز أن يكون فرعون

---

(١) عروس الأفراح للسبكى من شروح التلخيص ج ٢ ص ٢٨٣ •
(٢) المصباح للسيد الشريف تحقيق د. فريد النكلاوى •
(٣) المطول لسعد الدين التفتازانى ص ٢٣٣ •

قد سأل بما عن خصوصية ذاته كأنه قال أى شىء هو على الاطلاق بحثا عن حقيقته الخاصة ما هى ؟ وبهذا يصـــير السؤال عن الحقيقة والمـــاهية (١) • وهناك احتمال ثالث يتمثل فى أن يكون سؤال فرعون عن الوصف فانه لمـــا سمع اطلاق رب العالمين فى قول موسى على غيره، سأل عن وصف رب العالمين طامعا فى تعيين موسى اياه • فهذه احتمالات ثلاثة للسؤال فى الآية وقد رجح الزمخشرى كون السؤال انكاريا حيث قال : « والذى يليق بحال فرعون ويدل عليه الكلام أن يكون سؤاله هذا انكارا لأن يكون للعالمين رب سواه لا دعائيه الالهية ، فلما أجاب موسى بما أجاب عجب قومه من جـــوابه حيث نســـب الربوبية الى غيره » (٢) •

❊ ❊ ❊

١٠ — من المواطن التى ناقش فيها الجرجانى الســـكاكى حاكما عليه بالوهم ذهابه الى أن (من) يســـأل بها عن الجنس من ذوى العلم (٣) حيث لم يرتض الجرجانى ما ذهب اليه السكاكى مقررا أن الذى يسأل به عن الجنس هو (ما) أما (من) فللسؤال عن تعين شخص من ذوى العقول (٤) ، وهذا الذى قرره الجرجانى هو ما ذهب اليه جمهور البلاغيين فهو محق فيما رأى •

يقول سعد الدين التفتازانى فى التعليق على قول الســـكاكى : يسأل بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل ؟ بمعنى أبشر هو أم ملك أم جنى • يقول : لا نسلم أنه سؤال عن الجنس وأنه يصح فى جواب من جبريل أن يقال ملك بل جوابه أنه ملك يأتى بالوحى الى

---

(١) انظر المصباح مخطوط تحقيق د. فريد النكلاوى .
(٢) الكشاف ج ٣ ص ١٠٩ ج ٢ ص ٥٦٨ والكشاف ج ٣ ص ١٠٩ .
(٣) انظر مفتاح العلوم ص ١٦٨ .
(٤) الاشارات والتنبيهات ص ١٠٨ .

الرسل ونحو ذلك مما يفيد السامع تشخصه وتعينه ، وأما ما ذكره السكاكى فى قوله تعالى حكاية عن فرعون (فمن ربكما يا موسى) ان معناه أبشر هو أم ملك أم جنى ففساده يظهر من جواب موسى بقوله (ربنا الذى أعطى كل شىء خلقه ثم هدى) فانه قد أجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا (١) ويقول السيد الشريف عن (من) : المشهور أنه للسؤال عن العارض المشخص لذوى العلم فاذا قيل : من جبريل ؟ يجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه من أنه ملك كذا كذا ، واذا قيل : من جاءك ؟ يجاب بنحو زيد مثلا (٢) .

هذا وقد يستدل على ورود (من) للسؤال عن الجنس كما ذهب السكاكى بقول الشاعر :

أتـــوا نارى فقـــلت منـــون أنتم فقالوا الجن قلت عموا ظـــلاما

فان الجـــواب دليل على أن الســـؤال عن الجنس ، اذ لو كان السؤال عن المشخص لقالوا فلان وفلان . ويمكن الرد على ذلك بأن الشاعر ظنهم من البشر فسألهم عن مشخصهم فأجابوا بأنا لســـنا من جنس البشر حتى تفحص عن المشخص والمعين بل من الجن ففى اجابتهم ببيان الجنس غير المسئول عنه تنبيه على خطأ الســـائل فى ظنه وكان المجيب يقول للســـائل : ليس الأمر كما تظن من أننـــا من أشخاص الآدميين فنجيبك بما تعيننا ، وانما نحن من جنس الحق (٣) وبهذا يتضح أن السؤال فى البيت عن المشخص لا عن الجنس فيسقط الاحتجاج به لمذهب السكاكى .

* * *

---

(١) المطول ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ .
(٢) المصباح مخطوط تحقيق د . فريد النكلاوى .
(٣) انظر حاشية الدسوقى جـ ٢ ص ٢٨٢ .

١١ — مما نقد فيه الجرجانى — صاحب الاشارات والتنبيهات — السكاكى توجيهه لقراءة الرفع فى قوله تعالى على لسان زكريا عليه السلام : « فهب لى من لدنك وليا يرثنى » حيث وردت قراءتان فى الفعل « يرثنى » . احدهما الجزم فى جواب الدعاء والأخرى الرفع ، وجمهور البلاغيين يجعلون جملة « يرثنى » — على قراءة رفع الفعل — صفة لقوله « وليا » يقول الامام الزمخشرى : « الجزم جواب الدعاء والرفع صفة ونحوه — ردءا يصدقنى (١) .

أما الشيخ السكاكى فلم يرتض ما ذهب اليه الجمهور فى توجيه قراءة الرفع محتجا بأنه يلزم على جعل جملة يرثنى صفة لما قبلها أن يكون سيدنا زكريا قد سأل ربه أن يهبه وليا وارثا فكون الولى وارثا أمر مطلوب لسيدنا زكريا ، وهذا الطلب لم يتحقق لهلاك يحيى قبل زكريا عليهما السلام ، وكأن السكاكى رحمه اللـه يرى وجوب استجابة كل دعاء من النبى فلو طلب زكريا أن يكون الولى وارثا لتحقق الطلب ، ولذا وجه رفع الفعل على الاستئناف دون الوصف يقول السكاكى « ... قال تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى بالجزم وأما قراءة الرفع فالأولى حملها على الاستئناف دون الوصف لئلا يلزم منه أنه لم يوهب ما وصف لهلاك يحيى قبل زكريا » (٢) . وقد نقد الجرجانى السكاكى فيما ذهب اليه وذلك حيث يقول معلقا على رأى السكاكى وحجته : « قلت فيه نظر ، لأن الوالى لا يكون الا وارثا ، لأنه لو لم تستلزم الولاية لم يجز الجزم ، لأن الشرط سبب الجزاء والسبب يستلزم المسبب ، فطلب السبب يستلزم طلب المسبب ، وعلى تقدير الرفع والاستئناف لو لزم ألا يكون كونه وارثا مطلوبا لزم تنافى القراءتين وهو محال ، وهلاك يحيى قبل زكريا لا يستلزم ألا يكون كونه وارثا مطلوبا ، لجواز أن يكون مطلوبا لكن لم يجب اليه اذ ليس من شرط الدعاء الاجابة » (٣) .

---

(١) الكشاف جـ ٢ ص ٥٠٢ (٢) مفتاح العلوم ص ١٧٢ .
(٣) الاشارات والتنبيهات ص ١١٩ .

وهكذا نرى الجرجانى يذهب مذهب الجمهور فى توجيه قراءة الرفع رادا على السكاكى حجته بأنه ليس بلازم أن يكون كل دعاء من النبى مستجابا ، ونحن معه اذ أن الله عز وجل يعلم أين يكون الخير والمخلوق قد لا يعلم ذلك ولو كان نبيا وحينئذ يستجيب لعبده فيحقق له ما فيه الخير ولو كان ضد مطلوبه وصدق الله العظيم « والله يعلم وأنتم لا تعلمون » • وهـذا كله على جعل الوراثة عامة أما لو كانت الوراثة خاصة بالعلم والنبوة لما كان هناك مجال للخلاف بين السكاكى وغيره لعدم توقفها على موت الأب قبل الأبن كما يرى السبكى رحمه الله وان كان ذلك فى نظرى مخالفا للظاهر يقول السبكى « ••• وفيه نظر وانما الصواب أن المراد ارث العلم والنبوة كما ذكره المفسرون والسلف وقد وقع ذلك واستجيبت دعوته وحصل له مقصـوده بتمامه قبل موت يحيى عليهما الصلاة والسلام » (١) •

هذا وموت سيدنا يحيى قبل أبيه سيدنا زكريا عليهما السـلام الذى دفع السكاكى الى ما ذهب اليه أمر مختلف فيه حيث ان الكثيرين يقولون بموت زكريا قبل يحيى ومن هؤلاء الامام الزمخشرى اذ يقول حول تفسير قوله تعالى لبنى اسرائيل « لتفسدن فى الأرض مرتين » يقول عن هاتين المرتين : « أولاهما قتل زكريا وحبس أرميا حين أنذرهم سـخط الله ، والآخرة قتـل يحيى ابن زكريا وقصـد قتل عيسى ابن مريم (٢) ولعلك معى فى أن هذا كلام صريح فى هلاك زكريا قبل ابنه يحيى عليهما السلام فما كان ينبغى للسكاكى أن يتخذ موت يحيى قبل زكريا قضية مسـلمه يبنى عليها توجيهـه ، ونحن بدورنا نرجح ما ذكره الامام الزمخشرى حتى لا يلزم التناقض فى كلام الله تعالى حيث قال فى سورة الأنبياء عن سيدنا زكريا « فاستجبنا له » وذلك يدل على أنه تعالى أعطى زكريا ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين أصل المسئول ووصفه •

---

(١) عروس الأفراح جـ ٢ ص ٣٣٠ •
(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٤٣٨ •

١٢ — من المواطن التى حكم فيها الجرجانى على السكاكى بالوهم تعليله للفصل فى قول الشاعر :

وتظن سلمى أننى أبغى بها   بدلا أراها فى الضلال تهيم

بالاحتياط لعدم وجود مانع من عطف قوله — أراها — على قوله فى صدر البيت — وتظن سلمى — لكن لو حصل هذا لأدى الى خطأ فى المعنى وهو أن يظن السامع كون المعطوف معطوفا على ما قبله مباشرة وبذلك يصير المعطوف من مظنونات سلمى وليس الأمر كذلك هذه وجهة نظر السكاكى فى تعليله للقطع بالاحتياط ، لكن الجرجانى يرى أن القطع ليس لما ذكره السكاكى ، بل لكون الجملة المفصولة جوابا لسؤال مقدر وذلك حيث يقول : « زعم السكاكى أن القطع اما للوجوب ••• واما للاحتياط بأن يسبق الجملة المعطوفة جملتان ، فترك الوصل لئلا تشتبه بالجملة المعطوف عليها كقول الشاعر :

وتظن سلمى أننى أبغى بها   بدلا أراها فى الضلال تهيم

لأنه لو عطف — أراها — على تظن — لسبق الوهم الى أنها معطوفة على أبغى لقربها •

وهذا وهم ، لأن القطع فى البيت ليس لما ذكره ، بل لكون — أراها — من قبيل التكميل المذكور ، لكونها جوابا لسؤال مقدر ، تقديره : أأصابت فى ظنها أم ضلت ؟ فأجاب : أراها فى الضلال تهيم » (١)

ونحن نلاحظ أن التكميل الذى علل به الجرجانى للقطع هو بعينه ما يعرف عند غيره من البلاغيين بالاستئناف أو شبه كمال الاتصال ، وعلى كلا التعليلين المذكورين للقطع عند السكاكى والجرجانى ففى

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ١٢٩ •

البيت فصل لقول الشاعر — أراها — عما قبله ، ومن هنا نفهم أن القطع معلول لعلتين مختلفتين ولا مانع من هــذا مطــلقا اذ النكات البلاغية لا تتراحم ، فما كان ينبغى للجرجاذى أن يحكم على السكاكى بالوهم لتعليله القطع بالاحتياط خاصة وأن السكاكى قد سبق الجرجانى فذكر أن هذين التعليلين محتملان وذلك حيث يقول :

« من أمثلة القطع للاحتياط قوله :

وتظن ســلمى أننى أبغى بها   بدلا أراها فى الضــلال تهيم

لم يعطف — أراها — كى لا يحسب السامع العطف على أبغى دون تظن ، ويعد — أراها فى الضلال تهيم — من مظنونات سلمى فى حق الشاعر وليس هو بمراد ، انما المراد أنه حكم الشاعر عليها بذاك ، وليس بمستبعد لانصباب قوله : وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلا الى ايراد فما قولك فى ظنها ذلك ؟ أن يكون (١) قد قطع — أراها — ليقع جوابا لهذا السؤال على سبيل الاستئناف » (٢) •

هذا ولعلك معى بعد ايراد النص السابق للسكاكى فى أن الجرجانى لم يضف جــديدا بتعليله للقطــع الواقع فى البيت ، لأن الســكاكى رحمه الله سبق اليه ونبه عليه •

* * *

---

(١) المصدر المؤل اسم ليس مؤخر •
(٢) مفتاح العلوم ص ١٤٢ •

الفصل الرابع

بين الخطيب القزويني ومحمد بن علي الجرجاني

الفصــل الرابع

بين الخطيب القزوينى ومحمد بن على الجرجانى

اذا كان الشيخ السكاكى رحمــه الله يعد بما قدمه فى القسم الثالث من كتابه « مفتاح العلوم » صاحب مدرسة بلاغية لها طابعها واتجاهها المميز لها فان الخطيب القزوينى يعد بما بذل من جهد ازاء صنيع السكاكى علما فى الميدان البلاغى ، وقد تمثل جهده المشــكور فى كتابيه التلخيص والايضاح ، ومع أن مؤلف السكاكى هو الأصل الذى قام عليه كتابا القزوينى فقد استطاع بهما أن يحجب الأصــل قرونا عديدة حيث صار القزوينى بكتابيه عمدة الدرس البلاغى لأبناء اللغة العربية فظلوا منذ زمانه فى القرن الرابع عشر حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلاديين يعيدون فى تلخيصه وايضاحه شرحا وتلخيصا وتعليقا حتى قيض الله لنا من بعث الاهتمام بغير القزوينى من أعلام البلاغة المتقدمين ، فكان هذا البعث الذى قام به الامام محمد عبده بتدريسه كتابى الامام عبد القاهر الجرجانى : « دلائل الاعجاز » و « أسرار البلاغة » فى الأزهر الشريف • هذا ولم يكن من الممكن أن يحجب كتابا القزوينى أصلهما طوال هذه القرون لمجرد كونهما ظلا لصنيع السكاكى ، ان السكاكى قد كثف المعلومات البلاغية السابقة عليه وضغطها فى صورة ميزنها الأولى نظام وجمع لم يعهــدا فى التأليف البلاغى من قبل ، ولكن أيمكن أن تكون صورة القزوينى مجرد ما يرى فى مرآة وضعت أمام هذه الصورة السكاكية ؟

ان الصورة الجديدة لوحة جديدة ناطقة بلمسات الخطيب القزوينى الحية القوية التى استطاع بها الفرع حجب الأصل طوال هذه المدة ، كما عد القزوينى بما أضاف فيها الى الأصــل علما من أعلام البلاغة الذين لا ينكر جهدهم ولا يجحد فضلهم ، وها هو ذا الخطيب القزوينى يذكر لنا صنيعه واضافاته ازاء مفتاح العلوم للسكاكى فيقول فى تواضع العالم وأدب الباحث مقدما كتابه « تلخيص المفتاح » : « وكان القسم

الثالث من مفتاح العلوم الذى صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكى أعظم ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعا لكونه أحسنها ترتيبا ، وأتمها تحريرا ، وأكثرها للأصول جمعا ، ولكنه كان غير مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد ، قابلا للاختصار ، مفتقرا الى الايضاح والتجريد ، ألفت مختصرا يتضمن ما فيه من القواعد ، ويشتمل على ما يحتاج اليه من الأمثلة والشواهد . ولم آل جهدا فى تحقيقه وتهذيبه ، ورتبته ترتيبا أقرب تناولا من ترتيبه ولم أبالغ فى اختصار لفظه تقريبا لتعاطيه ، وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ، وأضفت الى ذلك فوائد عثرت فى بعض كتب القوم عليها ، وزوائد لم أظفر فى كلام أحد بالتصريح بها والاشارة اليها ، وسميته « تلخيص المفتاح » وأنا أسأل الله تعالى من فضله أن ينفع به كما نفع بأصله ، انه ولى ذلك وهو حسبى ونعم الوكيل » .

على الرغم من هذه المكانة التى يحتلها الخطيب القزوينى بين علماء البلاغة لا سيما الذين عاصروه ومنهم محمد بن على الجرجانى صاحب « الاشارات والتنبيهات فى علم البلاغة » على الرغم من هذا وجدنا الجرجانى فى كتابه الاشارات والتنبيهات يتتبع معاصره الخطيب القزوينى فى مواطن عديدة من كتابه « الايضاح لتلخيص المفتاح » مبينا ما وقع فيه من أخطاء من جهة نظره حاكما عليه من أجل ذلك بالوهم كشأنه مع علماء البلاغة الذين ناقشهم ، ومع أن القزوينى بكتابه الايضاح يعد مصدرا أساسيا للجرجانى فى كتابه الاشارات والتنبيهات كما تشهد النصوص الكثيرة بذلك فاننا نجده لا يصرح باسمه عند الأخذ عنه ، وحتى عند نقده لا يصرح باسمه مكتفيا باطلاق اسم المعاصر عليه ، ولا ندرى لم كان هذا الصنيع من الجرجانى ؟ ألشهرة الرجل بايضاحه فى عصره فأغناه ذلك عن التصريح باسمه لعله ذلك .

هذا ولكى تتضح لنا ثمرة هذه المناقشة التى أدارها الجرجانى

مع القزوينى نعرض فى هـذا الفصل ما قاله الجرجانى عن الخطيب فى أكثر القضايا التى ناقشه فيهـا مقرونا بما قاله الخطيب القزوينى تاركين للمقارنة بيان الحق والصواب .

١ ـ مما أخذه الجرجانى على الخطيب القزوينى تمثيله للتعقيد المعنوى الذى يخل بفصاحة الكلام بقول العباس بن الأحنف :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا

حيث يرى الجرجانى أن العيب فى البيت مخل بفصاحة المفـرد لا بفصاحة الكلام ، وها نحن أولاء نعرض ما قاله الخطيب القزوينى مقرونا بنقد الجرجانى حتى يمكن الحكم بينهما يقول القزوينى مبينا حقيقة التعقيد المعنوى : « ... وهو ألا يكون انتقال الذهن من المعنى الأول الى المعنى الثانى الذى هو لازمه والمراد به ظاهرا كقول العباس ابن الأحنف :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا

كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن وأصاب ، لأن من شـأن البكاء أن يكون كناية عنه كقولهم ـ أبكانى وأضحكنى ـ أى سـاءنى وسرنى ... ثم طرد ذلك فى نقيضـه ، فأراد أن يكنى عما يوجبه دوام التلاقى من السرور بالجمود ، لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقا من غير اعتبار شىء آخر ، وأخطأ لأن الجمود خلو العين من البكاء فى حال ارادة البكاء منها ، فـلا يكون كناية عن المسرة وانما يكون كناية عن البخل ... » (١) .

هـذا ما قاله القزوينى وقـد ذكره الجرجانى ملخصا ثم عقب عليه بقـوله « قلت هـذا صحيح لكنه لا يخل بفصـاحة الكلام بل

---

(١) الايضاح ج ١ ص ٢٢ .

بفصاحة المفرد ، وداخل فى القسم الرابع ، فانه استعمل لتجمدا لغير ما ينبغى أن يستعمل » (٢) .

وبذلك أفهمنا الجرجانى أنه مع القزوينى فى الحكم على البيت بعـدم الفصاحة لكنه يرى أن سبب الاخلال بالفصاحة يتعلق بكلمة واحـدة فى البيت وهى الفعل — لتجمـدا — حيث استعمل فى غير ما وضـع له هكذا يظن الجرجانى ، ونحن لا نوافقه على ذلك ، لأن سبب الاخلال بالفصاحة فى البيت هو كون الكلام غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد به وهـو المعنى الكنـائى وليس المعنى الوضعى الأصلى ، وما ذهب اليه هو عين ما يسمى عند القزوينى وغيره بالغرابة التى تخل بفصاحة المفرد ، وما فى البيت ليس كذلك حتى يندرج تحته ، ونستطيع أيضا أن نقول للجرجانى ان فصاحة المفرد شرط لفصـاحة الكلام واذا كان الأمر كذلك فاشتمال البيت على كلمة غير فصيحة يعد عيبا مخلا بفصـاحة الكلام كله لا لفصاحة المفرد وحده كمـا ظن الجـرجانى .

هـذا وللانصاف أقول : لعل الجرجانى اعتمد فيما ذهب اليه على تعليق القزوينى بقوله عن الشاعر « ... لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقا من غير اعتبار شىء آخر وأخطأ لأن الجمود خلو العين من البكاء فى حال ارادة البكاء منها ... » ولهذا نظر الجرجانى وجعل الشاعر مستعملا لكلمة فى غير ما وضعت له ، وبذلك تسنى له القول بأن العيب المخل بالفصاحة متعلق بالمفرد ، وما درى أن هناك معنى آخر وقع فيه الخفاء وهو الذى يهمنا فى الكلام فلا نسلط الأضواء على غـيره .

* * *

---

(٢) الاشارات والتنبيهات ص ١٢ .

٢ — ومما نقد فيه الجرجانى القزوينى ذهابه الى أن الايماء الى وجه بناء الخبر الذى يعد غرضا بلاغيا لتعريف المسند اليه بالموصولية قد يتخذ وسيلة الى تعظيم شأن غير الخبر ممثلا لذلك بقوله تعالى : « الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين » حيث يرى الجرجانى أن التمثيل بالآية لهذا الغرض وهو تعظيم شأن غير الخبر ليس صحيحا ، ولكنها من قبيل التمثيل للايماء الى وجه بناء الخبر ، لأن الصلة فى الآية سبب للخبر •

وها نحن أولاء نعرض ما قاله القزوينى مقرونا بنقد الجرجانى له ، ليتسنى لنا الحكم بينهما • يقول القزوينى معددا أغراض تعريف المسند اليه بالموصولية : « ••• واما للايماء الى وجه بناء الخبر نحو (ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين) ثم انه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر كقوله :

ان الذى سمك السماء بنى لنا   بيتا دعائمه أعز وأطول

أو لشأن غيره نحو : « الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين (١) •

وقد علق الجرجانى على تمثيل القزوينى بالآية لتعظيم شأن غير الخبر بقوله :

والحق أن هذا داخل فى وجه بناء الخبر ، لأن الصلة سبب للخبر (٢) •

وبهذا يتضح لنا أن نقد الجرجانى للقزوينى مبنى على أمرين أحدهما أن المراد من وجه بناء الخبر ما كانت الصلة فيه سببا للخبر

---

(١) الايضاح جـ ١ ص ٨٨ •
(٢) أنظر الاشارات والتنبيهات ص ٣٨ •

والآخر عدم امكانية الجمع بين الايماء الى وجه بناء وتعظيم شأن غير الخبر فى مثال واحد وكلاهما غير مسلم . أما عن الأول فأقول : ان المراد بوجه بناء الخبر هو طريقه ونوعه الذى يأتى عليه من ثواب وعقاب ومدح وذم وغير ذلك (١) وليس المراد أن تكون الصلة سببا للخبر كما قرر الجرجانى لعدم اطرادها فهى ان صدقت فى الآية كما ذهب الى ذلك الجرجانى فلا تصدق فى غيرها مثل قول الشاعر :

ان الذى سمك السماء بنى لنا ... بيتا دعائمه أعز وأطول

حيث نلاحظ أن البيت فيه ايماء الى وجه بناء الخبر مع تعظيم الخبر وليست الصلة سببا للخبر ، اذ ليس سمك السماء علة لبناء بيت شرفهم ومجدهم ، وكما أن الايماء الى وجه بناء الخبر بهذا المفهوم يتخذ وسيلة الى تعظيم شأن الخبر كما فى البيت المذكور قد يتخذ وسيلة كذلك الى تعظيم شأن غير الخبر كالآية التى مثل بها القزوينى ونقده من أجل ذلك الجرجانى لأن التعظيم فيها ليس لشأن الخبر بل لشأن آخر وهو شأن شعيب عليه السلام المكذب ، لأن تكذيبه أوجب خسرانهم فى الدنيا والآخرة . فمراد القزوينى بقوله أو لشأن آخر أى لشأن غير شأن الخبر ، ولا منافاة بين أن يكون فى الكلام الواحد ايماء الى وجه بناء الخبر وكون هذا الايماء متوسلا به الى تعظيم الخبر أو غير الخبر ، ففهم الجرجانى لعدم امكانية الجمع بينهما فى مثال واحد غير سديد ، وبذلك يبطل ما بنى عليه الجرجانى نقده ويسلم للقزوينى ما ذهب اليه .

* * *

٣ — مما ناقش فيه الجرجانى القزوينى ذهابه الى أن لام التعريف تأتى للعهد الذهنى بمعنى أن يكون المراد بها الحقيقة

---

(١) انظر شروح التلخيص جـ ١ ص ٣٠٨ .

المستحضرة فى الذهن المتصورة فى فرد مبهم من أفرادها وبذلك يكون الفرد غير معين فيعامل لذلك معاملة النكرة كما يعامل معاملة المعرفة بالنظر الى الظاهر • والجرجانى لم يرتض هذا الذى ذهب اليه القزوينى رائيا أن اللام لابد أن تكون لمعين كما أن النكرة تكون للمبهم ، وارادة الجنس أو الاستغراق أو العهد مستفاد من قرائن الأحوال •

وها نحن أولاء نعرض ما قاله القزوينى مقرونا بما قاله الجرجانى حتى نستطيع الحكم بينهما • يقول القزوينى : « والمعرف باللام قد يأتى لواحد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقته الحقيقة كقولك — ادخل السوق — وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود فى الخارج وعليه قول الشاعر :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى

وهذا يقرب فى المعنى من النكرة ، ولذلك يقدر — يسبنى — وصفا للئيم « لا حالا » (١) ثم يعلق الجرجانى بعد تلخيصه لكلام القزوينى السابق قائلا : « قلت : التحقيق أن اللام موضوعة للدلالة على تعيين المسمى ، كما أن التنوين موضوع للدلالة على عدم تعينه ، وأما كونه جنسا أو استغراق جنس أو عهدا ، فانما يستفاد من قرائن الأحوال ، فاذا لم تكن القرينة لم تخرج اللام عن دلالتها على تعين المسمى نحو : ادخل السوق واشتر اللحم ومنه البيت المذكور ، لأن المراد لئيم معين لا غير معين ، لاستحالة مروره بغير معين ولذلك عرفه (٢) •

والذى أفهمه من تعليق الجرجانى أنه ينكر مجيىء اللام للعهد الذهنى ولذلك ذهب الى أن اللام فى كلمة « اللئيم » من قول الشاعر

---

(١) الايضاح ج ١ ص ٩٥ •
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٤٠ •

الذى استشهد به القزوينى لفرد معين . ونحن نقول : ان ما ذهب اليه الجرجانى غير سديد . لأن اللام التى للعهد الذهنى يراد من مدخولها الحقيقة مسندا اليها ما لا يصح الا مع تصـــورها فى فرد من أفرادها كقوله تعالى حكاية عما قاله سيدنا يعقوب عليه الصـــلاة والســـلام « وأخاف أن يأكله الذئب » . فاللام هنا للعهد الذهنى ولا يمكن غير ذلك ، لأن الأكل المسند الى مدخول اللام لا يتصور من الحقيقة وحدها حتى تكون اللام لها ولا يتصـــور من جميع أفراد الحقيقة حتى تكون اللام للاستغراق كما أن سيدنا يعقوب عليه السلام لم يرد ذئبا معينا حين قال ذلك حتى تكون اللام للعهد الخارجى وحيث لم تصح ارادة أى واحد من الثلاثة لم يبق الا أن يراد فرد بهم من أفراد الحقيقة وهذا ما يسمى عند البلاغيين بالعهد الذهنى والأمثلة لهـــذا أظهر وأكثر من أن تذكـــر .

أما عن اللام فى كلمة « اللئيم » فارادة لئيم معين بها — كما ذهب الجرجانى — يتنافى مع غرض الشاعر الذى من أجله مدح نفسه ، اذ يلزم على ارادة المعين أن يكون تحمل الشاعر لفرد واحد من اللئام وهـــذا التحمل قد يكون لعلة فـــلا يستحق أن يفخر به أو يمدح من أجله ، أمما لو أريدت الحقيقة متصورة فى فرد مبهم فيكون تحمله لكل من يوصف باللؤم وهـــذا دليل على أن التحمل خلق له وسجية فيه يستأهل به المدح ويحق له الفخر .

❋ ❋ ❋

٤ — مما ناقش فيه الجرجانى القزوينى رده على السكاكى الذى ذهب الى أن التنكير فى قوله تعالى « ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك » لخلاف التعظيم حيث يرى القزوينى أن التهوين المعبر عنه بخـــلاف التعظيم مستفاد من البناء للمـــرة ومن نفس الكلمـــة لا من التنكير وفى هـــذا يقول الجرجانى وزاد السكاكى أو لخـــلاف التعظيم كقوله

تعالى « ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك » ورد المعاصر عليــه بأنه مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة (٢) . ولذلك نقد الجرجانى القزوينى قائلا : « ثم قوله — يقصد القزوينى — ان خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة (١) . ولذلك نقد الجرجانى وخلاف التعظيم باعتبار الكيفية وأين أحدهما من الأخر ؟ ولذلك يوصف الاسم المبنى للمرة بالعظمة فيقال نفخة عظيمة كما يقال ضربة عظيمة ، ولو كان خلاف التعظيم مستفاد من البناء لفهم التناقض » (٢) ونحن لا نملك ازاء هذه المناقشة العلمية المقنعة من الجرجانى سوى الترجيح لمــا ذهب اليه ، لأن البناء للمرة وان أفاد خلاف التعظيم كمــا يرى القزوينى فان ذلك لا يمنع أن يكون للتنكير دلالة على افادة الغــرض أيضا ، وبهذا تتضح قوة ما أورده الجرجانى على القزوينى .

❋ ❋ ❋

٥ — مما نقد فيه الجرجانى القزوينى تعليله لمنع وقوع الجملة الانشائية صفة للنكرة حيث ظن القوينى قصور تعليل السكاكى لهــذا المنع فعلل هو لامتناع وقوع الجملة الانشائية صفة للنكرة بأن الوصف حكم على الموصوف كالخبر والجملة الانشائية لا حكم فيها ولذا قال « واعلم ن الجملة قــد تقع صفة للنكرة وشرطها أن تكون خبرية ، لأنهــا فى المعنى حــكم على صاحبهــا كالخبر فلم يستقم أن تكون انشائية مثله (٣) . والجرجانى لم يرتض هــذا التعليل ولذا رد على القزوينى حاكما عليه بالوهم فقال « وتعليل المعاصر ليس بشىء ، لأنا نمنع أن الوصف حكم على الموصوف ، لأن الحكم يرادف الخبر والخبر ليس بالوصف فالحكم ليس بالوصف ، وينعكس الى أن الوصف ليس

---

(١) انظر الايضاح جـ ١ ص ١٠٤ والاشارات والتنبيهات ص ٤٢ .
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٤٣ .
(٣) الايضاح جـ ١ ص ١١٠ .

بحكم وهو المطلوب » (١) ٠

هــذا ونحن ندرك بالتأمل فى كلامهما أن كليهما يمنع وقوع الجملة الانشائية صفة للنكرة فلا ثمرة للخلاف بينهما فى توجيه التعليل للمنع ولذا يحق لى أن أقول ان الاطالة فى مثل هــذه المسائل من المماحكات اللفظية التى لا تغنى شيئا فى البلاغة خاصة أن ما دارت حوله المناقشة من ذلك الشرط من مسائل علم النحو ٠

* * *

٦ — مما أخذه الجرجانى على القزوينى تعليله لافادة تقــديم المسند اليه التقوية والتأكيد فى مثل قولهم : فلان يعطى الجزيل حيث رتب الجرجانى على فهمه لتعليل القزوينى بأنه يقول بتأكيد المسند اليه عند تقديمه على المسند وان كان المسند خاليا من الضمير مثل زيد غلامك ثم نقده من أجل ذلك حاكما عليه بالوهم فقال « بنى المعاصر على تعليله المذكور ، ثبوت حكم توكيد المسند اليه عند تقديمه وان خلا المسند عن الضمير نحو زيد غلامك ٠ وليس بشىء لدلالة الاستقراء على أن التأكيد هو اعادة المعنى اما بلفظه الأول أو بمرادفه ، وليس نحو : زيد غلامك هكذا ، وانما قدم هنا ، لكونه هو المخبر عنه فى المعنى بكونه غلامك ٠ ولو قدم غلامك لا نعكس المعنى ٠٠٠ » (٢) ٠

هــذا والذى نستطيع أن نفهمه من نص كلام القزوينى خلاف ما فهمــه الجــرجانى وهأنذا أعرض كلام القزوينى الذى يقول فيه « ٠٠٠ الثانى ما لا يفيد الا تقوى الحــكم وتقرره فى ذهن الســامع وتمكنه ، كقولك — هو يعطى الجــزيل — لا تريد أن غيره لا يعطى

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٤٤ ٠

(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٥١ ٠

الجزيل ولا أن تعرض بانسان ، ولكن تريد أن تقرر فى ذهن السامع وتحقق أنه يفعل اعطاء الجزيل ، وسبب تقويه هو أن المبتدأ يستدعى أن يستند اليه شىء ، فاذا جاء بعده ما يصلح أن يستند اليه صرفه الى نفسه ، فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضميره ، نحو — زيد غلامك — أو متضمنا له ، نحو — أنا عرفت — وأنت عرفت ، وهو عرف أو زيد عرف — ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا ، فيكتسى الحكم قوة » (١) .

وبهذا العرض لكلام القزوينى يتضح لنا الآتى :

أولا : أن الجرجانى أتى بكلام القزوينى ناقصا فالقزوينى لم يتم تعليله بما أورده عنه الجرجانى ففهم وأفهم عنه غير مراده ، لأنه مثل بقوله « زيد غلامك » للمسند الخالى من الضمير ومع ذلك يطلبه المبتدأ ولم يرد منه التمثيل لافادة التقوية والتأكيد ولكن التقوية تتأتى عند القزوينى فيما اذا كان المسند متضمنا لضمير المسند اليه حتى يتحقق تكرر الاسناد الذى هو مناط التقوية والتأكيد عند تقديم المسند اليه .

ثانيا : التقوية والتأكيد عند القزوينى لثبوت المسند للمسند اليه ، وليس التأكيد لذات المسند اليه حتى يعترض الجرجانى بما اعترض . ومما يدل على ذلك أن البلاغيين ومنهم القزوينى عندما عرضوا لهـذا المثال — فلان يعطى الجزيل — ليبينوا كيفية مجيىء التأكيد قالوا هـو بمثابة قولك فلان يعطى الجزيل يعطى الجزيل ولو كان التأكيد لذات المسند اليه كما فهم الجرجانى عن القزوينى لقالوا فلان فلان يعطى الجـزيل .

* * *

---

(١) الايضاح جـ ١ ص ١٢٤ .

٧ ـ ومما أخذه الجرجانى على القزوينى ذهابه الى أن الدعاء بمعنى التسمية التى تتعدى الى مفعولين وذلك فى قوله تعالى « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى » والمفعول الأول محذوف والتقدير سموه الله أو الرحمن أياما تسموه فله الأسماء الحسنى والجرجانى يرى أن الصواب جعل الدعاء فى الآية بمعنى النداء • وها نحن أولاء نعرض ما قاله القزوينى مقرونا بتعليق الجرجانى بغية الوقوف على الصواب •

يقول القزوينى : « واعلم أنه قد يشتبه الحال فى أمر الحذف وعدمه لعدم تحصل معنى الفعل كما فى قوله تعالى : (قل ادعو الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) ، فانه يظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء فلا يقدر فى الكلام محذوف وليس بمعناه ، لأنه لو كان بمعناه لزم اما الاشراك أو عطف الشيء على نفسه ، لأنه ان كان مسمى أحدهما غير مسمى الأخر لزم الأول وان كان مسماهما واحدا لزم الثانى وكلاهما باطل ، تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك ، فالدعاء فى الآية بمعنى التسمية التى تتعدى الى مفعولين ، أى سموه الله أو الرحمن أياما تسموه فله الأسماء الحسنى كما يقال فلان يدعى الأمير أى يسمى الأمير ••• » (١) ويقول الجرجانى ناقدا القزوينى حاكما عليه بالوهم بعد أن عرض ملخصا لكلام القزوينى السابق « قلت : لا نسلم مجيء الدعاء بمعنى التسمية ، فضلا عن أن تكون مرادة هنا وقولهم فلان يدعى الأمير معناه ينادى بلفظ الأمير وهو يتعدى الى المفعول الاول بنفسه والى الثانى بحرف الجر ثم ينصب بنزع الخافض • وقوله تعالى (ادعوا الله) أى نادوه باسم الله أو باسم الرحمن ••• » (٢) •

---

(١) الايضاح جـ ١ ص ٢٢٤ •
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٨٤ •

هـذا ويتضح لنـا بالمقارنة بين النصين أن الصـواب ما عليه القزوينى ، لأن الجرجانى اعتمد فى تخطئته للقزوينى على أن الدعاء لا يأتى بمعنى التسمية ، ولا ندرى مما أتى بذلك فان اللغة لا تؤيده ، وها هو ذا الامام الزمخشرى يصرح بأن الدعاء فى الآية بمعنى التسمية وليس بمعنى النداء فيقول « والدعاء بمعنى التسمية لا بمعنى النداء وهو يتعدى الى مفعولين ، تقول دعوته زيدا ثم يترك أحدهما استغناء عنـه فيقـال دعوت زيـدا واللـه والرحمن المراد بهمـا الاسـم لا المسمى .. » (١) ومع ذلك نرى الجرجانى يضيف الى ما اعتمد عليه أولا حجـة أخرى يرجح بها وجهة نظره متمثلة فى أن المفعول الثانى منصوب بنزع الخافض والأصل ذكر الخافض لا حذفه ، وكأنه بذلك يمنع تعدية الفعل — دعا بمعنى سمى — الى المفعول الثانى بنفسه ويرتب على هـذا أنه يلزم من مجىء الفعل بمعنى التسمية ما يلزم من مجيئه بمعنى النداء فيترجح كونه بمعنى النداء لا بمعنى التسمية وذلك حيث يقـول « ان قال — يقصد القزوينى — يلزم منه حـذف الخافض والأصـل عدمه قلنا وكذلك اذا كان بمعنى التسمية ، كان معنى — فلان يدعى الأمير — يسمى بالأمير فيكون مشترك الالزام ، ويترجح كونه بمعنى النداء مطلقا بأن الأصل عـدم الاشتراك » (٢) ونحن عندما نعود الى اللغة لا نجدها تؤيد الجرجانى فى كلا الأمرين اللذين اعتمد عليهما فى تخطئته للقزوينى فالدعاء فى اللغة يأتى بمعنى التسمية ويتعدى كذلك الى المفعـول الثانى بنفسه كما يتعدى بحرف الجر يقول القاموس المحيط : « دعوته زيدا وبزيد سميته به » ويقول : « سـماه فلانا وبه » (٣) وبذلك يترجح كون الدعـاء فى الآية بمعنى التسمية وهو ما ذهب اليه القزوينى .

---

(١) الكشاف جـ ٢ ص ٤٧٠ .
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٨٤ .
(٣) انظر القاموس المحيط باب الواو فصل السين ، وباب الواو فصـل الدال .

٨ — مما حكم به الجرجانى على القزوينى بالوهم ذهابه الى أن الجار والمجرور — للناس — فى قوله تعالى « وأرسلناك للناس رسولا » مقدم للتخصيص أى لنفى كونه رسولا لبعض الناس وهم قومه من العرب خاصة واثبات أنه رسول لجميع الناس والجرجانى يرى أن هذا مفاد من الاستغراق فى لام الاستغراق وليس من التقديم بل ان الجار والمجرور ليس متقدما لتعلقه بالفعـل قبله ، ولام الاستغراق تفيد أن الارسال لجميع الناس وهـذا ينفى أن يكون رسولا للعرب خاصـة بل هو للجميع • وها نحن أولاء نعرض كلام القزوينى مقرونا بكلام الجرجانى لنصل بالمقارنة الى ترجيح ما نراه صوابا •

يقول القزوينى « والتخصيص فى غالب الأمر لازم للتقديم ولذلك يقـال فى قوله تعـالى « اياك نعبد واياك نستعين » معناه نخصـك بالعبادة ••• وفى قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولا) معنـاه لجميع الناس من العرب والعجم على أن التعريف للاستغراق ، لا لبعضهم المعين على أنه للعهد ، أى للعرب ، ولا لمسمى الناس على أنه للجنس ، لئلا يلزم من الأول اختصاصه بالعرب دون العجم لا تضار الناس فى الصنفين ، ومن الثانى اختصاصه بالانس دون الجن لانحصار من يتصور الارسال اليهم من أهل الأرض منهما ، وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شىء من ذلك ، لأن التقديم لمـا كان مفيدا لثبوت الحكم للمقدم ونفيه عما يقابله كان تقديم (للناس) على (رسولا) مفيدا لنفى كونه رسولا لبعضهم خاصة ، لأنه هو المقابل لجميع الناس ، لا لبعضهم مطلقـا ولا لغير جنس الناس » (١) وقـد علق الجرجانى على كلام القزوينى بعد أن أتى بملخصه قائلا : « وفيه نظر لأن العموم مستفاد من اللام الاستغراقية ، لا من التقديم ••• والحق أنه ليس من باب التقديم ، بل يتعلق الجـار والمجرور بأرسلناك أى أرسلناك لتكميل النـاس

(١) الايضاح جـ ١ ص ٢٢٩ .

وهدايتهم ، ورسولا حال عن الكاف ، ولا يلزم من تقييد الارسال بالناس عدم كونه مرسلا الى غير الناس من الجن الا بدليل الخطاب ، وليس بحجة ، فانه لا يلزم من قولك قلت لزيد ، عدم قولك لعمرو » (١) .

وبعد هـذا العرض لا يسعنى الا ترجيح ما ذهب اليه الجرجانى صاحب الاشارات ، لأن الأصل تقديم المتعلق — بفتح اللام — على المتعلق — بكسرها — وما ذهب اليه القزوينى خـلاف الأصل مع أن الفائدة التى من أجلها خولف الأصل يمكن تحققها مع الأصل وهو عدم التقديم ، فرجوعها الى لام الاستغراق كما ذهب الى ذلك الجرجانى خير من رجوعها الى التخصيص المفاد من التقديم كما ذهب الى ذلك القزوينى ، لأن التقديم للمتعلق على المتعلق فى الآية جائز وليس بلازم لاحتمال تعلق الجار والمجرور بالفعل قبله فلايكون فىالآيةتقديم لشىءعلى شىء وحيث لا تقديم فـلا تخصيص ومن هنا يتضح رجحان مذهب صاحب الاشارات القائل بأن العموم مفاد من لام الاستغراق فى قوله « للنـاس » .

* * *

٩ — مما نقد فيه الجرجانى القزوينى وعده به واهما اعتراضه على السكاكى الذى جعل الجار والمجرور فى قوله تعالى « وجعلوا لله شركاء » من باب تقـديم الأهم (٢) حيث ذهب القزوينى الى تخطئة السكاكى مقررا ان التقـديم ليس للعناية لأن الآية مسـوقة للافكار التوبيخى فيمتنع فى ظنه أن يكون تعلق الفعل — جعلوا — بالجـار والمجرور — لله — منكرا أكثر من انكار تعلقه بشركاء فالمعمولان فى الانكار سواء — فيتعين أن يكون انكار تعلق كل من المعمولين بالفعـل باعتبار تعلق الفعل بالآخر . وفى ذلك يقول القزوينى : « وفيما ذكره

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٨٧ .

(٢) مفتاح العلوم ص ١٢٧ .

-- يقصد السكاكى — نظر من وجـــوه أحدها أنه جعل تقديم لله على شركاء للعناية والاهتمـــام وليس كذلك فان الآية مسوقـــة للانكار التوبيخى فيمتنع أن يكون تعلق جعلوا بالله منكرا من غير اعتبار تعلقه بشركاء ، اذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلقا به ، فيتعين أن يكون انكار تعلقه به باعتبـــار تعلقه بشركاء وتعلقه بشركاء كذلك منكر باعتبـــار تعلقه بالله فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها »(١) والحق أن ما ذكره القزوينى غير صحيح لأن ما جاءت عليـــه الآية أبلغ فكيف يتسنى له القول بأن التلاوة وعكسها ســـواء اذ نظم القرآن أبلغ من أى نظم سواه ولذلك حق للجرجانى أن ينقد هذا الاعتراض قائلا : « والتحقيق أن نســـبة الشركاء الى الله هى المنكرة ، لكونها ممتنعة ، وعلة هـــذا الامتناع : هو مفهوم الله لا مفهوم الشركاء لجواز اسناد الشركاء الى غير الله وهو الذى أوجب الاعتناء بالله ، وأوجب الاعتناء تقديمه على شركاء وهـــذا هو مراد السكاكى » (٢) • ونحن لا يسعنا الا ترجيح ما ذهب اليه صاحب الاشارات لأن كون كل واحد من المفعولين متعلقا بالآخر والخطاب توبيخى لا يمنع أن يكون الاعتناء بأحدهما أشـــد ولا شك أن مجرد جعل الشركاء مع قطع النظر عن كونهم لله تعالى لا يقبل التوبيخ ومجرد جعـــل أمر ما لله يبتدر الذهن منه الى الاحجام عنه لعظم المقام فلا شك أن العناية قد تشتد بأحدهما فيقدم(٣) كما أن السكاكى لميرد العناية المطلقة فىتعليله للتقديم بلأراد عناية خاصة وهى المفيدة بقوله : « أن تكون العناية بتقديمه والاهتمـــام بشأنه لكونه فى نفسه نصب عينك وأن التفات الخاطر اليه فى التزايد ••• » وعليه قوله تعالى « وجعلوا لله شركاء » (٤) •

* * *

---

(١) الايضاح جـ ١ ص ٢٣٦ •
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٨٨ •
(٣) انظر عروس الأفراح جـ ٢ ص ١٦٤ من شروح التلخيص •
(٤) أنظر المفتاح ص ١٢٧ ، ١٢٨ •

١٠ — مما أخذه الجرجانى على القزوينى ذهابه الى أن العطف بلا وبل من طرق القصر (١) ، ويرى الجرجانى أن هـذا وهـم من القزوينى اذ أن العطف بهمـا ليس من طرق القصر وفى ذلك يقـول الجرجانى « زعم المعاصر أن من طرق القصر العطف بلا وبل ، كقولك فى قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب ، أو ما زيد كاتبا بل شاعر وقلبا نحو زيد قائم لا قاعد ، أو ما زيد قاعدا بل قائم ، وفى قصر الصفة على الموصوف افرادا أو قلبا بحسب المقام : زيد قائم لا عمرو أو ما عمر قائم بل زيد » (٢) .

وبعد أن ذكر الجرجانى ما قاله القزوينى علق عليه قائلا : « وهذا ليس بشىء ، لأن اثبات صفة لمعين ونفيها عن معين آخر ، ليس بقصر ، بل القصر هو اثباتها لمعين ونفيها عن غير ذلك المعين ، أعم من أن يكون زيدا أو عمرا أو غيرهما ، فهو أعم من الأول ، نعم لو قيل زيد شاعر لا غير كان قصرا ... » (٣) ومن كلام الجرجانى هـذا نفهم أنه لا يعد العطف طريقا من طرق القصر محتجا بأن القصر اثبـات شىء لشىء ونفيه عما سواه وهـذا لا يتأتى مع العطف ببل أو بلا حيث أن النفى فيهما يكون لمعين ، والجرجانى ليس بأوحدى فى هـذا الرأى بل يشاركه غيره من البلاغيين منهم السبكى رحمه الله حيث يقول : « أما العطف بلا فأى قصر فيه انمـا فيه نفى واثبات فقولك زيد شاعر لا كاتب لا تعرض فيه لنفى صفة ثالثة ، والقصر انما يكون بنفى جميع الصفات غير المثبت اما حقيقـة أو مجازا وليس هو خاصا بنفى الصفة التى يعتقدها المخاطب وأما العطف ببل فأبعـد فان قولك ما زيد قائمـا بل قاعد لا قصر فيه وهو أبعد من القصر عما قبله » (٤) .

---

(١) الايضاح جـ ٢ ص ١٠ .
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٩٣ .
(٣) الاشارات ص ٩٤ .
(٤) عروس الأفراح من شروح التلخيص جـ ٢ ص ١٨٧ .

وبالرجوع الى الامام عبد القاهر فى « دلائل الاعجاز » باعتباره المنبت المثمر طرق القصر نجده لم يتكلم فى « لكن » ولا فى « بل » كلمة واحدة ، وانما تكلم فى « لا » وحدها وقــد جاء كلامه فيها شرحا لكلامه عن « انما » من حيث دلالتها على الاثبات والنفى ، ولمــا كان الاثبات فيها ظاهرا والنفى ضمنيا ذكر « لا » التى يرى فيها الاثبــات والنفى واضحين . ومن هنا نفهم أن كلامه عن « لا » ليس مقصودا لذاته وانما ساقه كمثال يبين فيه دلالة « انما » على الاثبات والنفى (١) والذى نفهمه من حديث عبد القــاهر عن طرق القصر يجعلنا نرجح مذاهب البلاغيين الذين أخرجوا العطف من طرق القصر ومنهم صاحب الاشارات وذلك لأن العطف يذهب بمزية الايجاز فى القصر للتصريح فيه بالاثبات والنفى فتكون بلاغة القصر فيه أقل منها فى غيره وأيضــا لأننــا اذا أردنا تأصيل بحث هــذا الطريق — طريق العطف — فى المصادر الأصلية نجد جذوره لا تتصل اتصالا وثيقا وجوهريا بالتربة التى تمتد فيها جذور بقية طرق القصر هــذا ما نراه سببا للترجيح ولست مع صاحب الاشارات فيمــا احتج به لاخراج العطف من طرق القصر ، لأن حجتــه تتمثل فى أن النفى يكون عاما فى القصر والعطف يجعل النفى خاصا بمعين وقعت فيه المحاورة ولو أخذنا بحجته هــذه لأخرجنا القصر الاضافى وحصرنا القصر فى الحقيقى وهذا ما لا يوافق عليه صاحب الاشارات نفسه لأنه اعترف صراحة بالقصر الاضافى حين قال « والقصر فى المحــاورات اما قصر أفراد ، أو قصر قلب أو قصر تعيين .. » (٢) وبذلك توقعه حجته فى المناقضة حيث يترتب عليهــا ما يناقض ما صرح به قبلا فحجته اذن لا تحقق له مراده لأن القصر ليس محصورا فى الـ قصر الحقيقى الذى يكون النفى فيه عاما ولكن هناك قصر يكون النفى فيه خاصا وهو القصر الاضافى وهــذا ما يتأتى

---

(١) انظر دلالات التراكيب للدكتور محمد أبو موسى ص ٩٧ .
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٨٩ .

فيه العطف ببل ولا ولكن كطريق من طرق القصر (١) عند من يجعل العطف طريقا من طرق القصر كالخطيب القزوينى رحمه الله .

* * *

١١ — مما نقد فيه الجرجانى القزوينى ذهابه الى أن المقصور عليه بانما هو المؤخر ، ومع أن هذا هو الرأى المشهور لدى البلاغيين (٢) كما يؤخذ من كلام الجرجانى نفسه نجده لا يرتضى ما ذهب اليه القزوينى بل يرى أن المقصور عليه بانما يكون مقدما لا مؤخرا فيقول : « ظن كثير من أهل العربية منهم المعاصر أن القصر بانما هو فى الأخير بخلاف الا وهو فاسد اذ لا فرق بين الا وانما فى أن القصر فى الأول .. » (٣) . وفى كلام الجرجانى هذا نقل عن القزوينى بأنه يجعل المقصور عليه بانما مؤخرا بخلاف المقصور عليه بالا فيكون مقدما . وهذا هو ذا يقول : « وأما فى — انما — فيؤخر المقصور عليه تقول انما زيد قائم وانما ضرب زيد ، وانما ضرب زيد عمرا ، وانما ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ، وانما ضرب زيد عمرا يوم الجمعة فى السوق أى ما زيد الا قائم ، وما ضرب الا زيد ، وما ضرب زيد الا عمرا ، وما ضرب زيد عمرا الا يوم الجمعة ، وما ضرب زيد عمرا يوم الجمعة الا فى السوق ، فالواقع أخيرا هو المقصور عليه أبدا »(٤) ويقول فى موطن آخر « ففى طريق النفى والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع حرف الاستثناء ... ويجوز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء بحالهما على المقصور كقولك ما ضرب الا عمرا زيد ، وما ضرب الا زيد عمرا ... فالضابط أن الاختصاص انما يقع فى الذى يلى الا ولكن استعمال هذا النوع أعنى تقديمهما قليل » (٥) .

---

(١) انظر بحوث المطابقة لمقتضى الحال للدكتور على البدرى ص ٣٣٩
(٢) انظر عروس الأفراح ج ٢ ص ٢٣٣ من شروح التلخيص .
(٣) الاشارات والتنبيهات ص ٩٨
(٤) الايضاح حـ ٢ ص ٢٧ (٥) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٦

ومن هـذه النصوص التى أوردناها من كلام القزوينى ندرك أنه يجعل المقصور عليه بانما هو المؤخر أما المقصور عليه بالنفى والاستثناء فهو الواقع بعد الا سواء تأخرت كما هو الغالب أو تقدمت فلا توجد مخالفة بين موقع المقصور عليه بانما وموقع المقصـور عليه بالا على الوجه الذى ذكره الجرجانى ، وكيف يتصور ذلك من القزوينى وهـو الذى دلل على افادة « انمـا » القصر بأن أسلوب القصر بها يمكن أن يتحـول الى أسلوب قصر بما والا دون تغيير لموقـع المقصور عليه فى الأسلوبين فيقول « والدليل على أنها — يقصد انما — تفيد القصر كونها متضمنة معنى ما والا ، لقول المفسرين فى قوله تعالى (انما حرم عليكم الميتة) بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة .. » (١) ومع هذا كله يمضى الجرجانى فى نقده للقزوينى قائلا : « ثم قال المعاصر : ويعلم من كون القصر بانما فى الثانى فائدة الفرق من قوله تعـالى : (انما يخشى الله من عباده العلماء) وقولنا انما يخشى العلمـاء من عباده الله فان الأول يقتضى قصر خشية الله على العلمـاء ، والثانى يقتضى قصر خشية العلمـاء على الله . قلت اذا كان معنى التلاوة : لا يخشى الله من عباده الا العلماء ، فالله ليس مخشيا لأحد الا العلماء ، والعلماء لا يمتنع أن يخشوا غير الله كالظلمة مثلا ، واذا قدم العلماء أفاد أنهم ليسـوا يخشون الا الله ، والله لا يمتنع أن يكون مخشيا لغيرهم والمعنى على الأول ، فظهر عدم الفرق بين الأداتين فى القصر .

ثم ان الحكم فى أن القصر فى انما فى الأخير مع ما أستفيد من الاستقراء أن التقديم يفيد التخصيص اذ أنه أهم ، فلا يجتمعان ، والثانى ثابت فينتفى الأول والله أعلم بالصواب » (٢) .

ومن هـذا النص الذى عرضناه من كلام الجرجانى يتضح لنا

---

(١) الايضاح جـ ٢ ص ١٣
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٩٨ ، ٩٩

أنه يبنى نقـده للقزوينى على أمرين لا يحققان له ما يريد من تخطئة القزوينى والحكم علـيه بالوهم • وأول هـذين الأمرين القول بأن القزوينى يجعل المقصور عليه بانما مخالفا من حيث الموقع للمقصور عليه بما والا وهـذا على اطلاقه غير صحيح كما بينت آنفا فما يبنى عليه لا يكون صحيحا مثله • والأمر الآخر الذى بنى عليه صـاحب الاشارات نقده كون المقصور عليه بانما هـو المؤخر كما ذهب القزوينى يؤدى فى نظر الجرجانى الى عدم اجتماع طريقى القصر انما والتقديم لتعارض موقع المقصور عليه حينئذ اذ أن القصر بانما يقتضى تأخيره والقصر بالتقـديم يقتضى تقديمه واجتمـاع الطريقين ثابت فينتفى فى نظره ما يؤدى الى عدم جواز الاجتماع وهـو كون المقصور عليه بانمـا مؤخرا •

ونحن نقول ان اجتماع انما والتقديم كطريقين من طرق القصر ثابت حقا كما صرح الجرجانى ، ولكنه لا يؤدى الى فساد ما ذهب اليه القزوينى من جمهور البلاغيين لأن الأداتين عند الاجتماع لا يكونان معا للقصر بل يلغى القصر بأحـدهما ويعول على الأخرى فى افادة القصر والفيصل فى هـذا هو السياق الذى قـد يقتضى تقديم المقصور عليه بانما ولو لم تكن مجتمعة مع التقديم • يقول ابن يعقوب المغربى : « وأما القصر فى انما فيؤخر فيه المقصور عليه حيث يستفاد القصر منها فقط فى كثير من الصور ••• وانما قيدنا يقولنا حيث يستفاد القصر منها فقط احترازا من نحو قولك انما زيدا ضربت فان المفيد للقصر هنا التقديم وكذا قوله انمـا لذة ذكرناها أى انما ذكرناها للذة ، وقولنا فى كثير من الصور اشارة الى اخراج نحو قولك انما قمت أى لا أنى قعدت فان الفاعل محصور فى الفعل وقدم الفعل عليه لعدم صحة تقديم الفاعل عليه ، فيفهم من هـذا أنها قـد لا تفيد الحصر وحدها وأن المحصور معها قـد يؤخر لعارض » (1) •

---

(1) مواهب الفتاح ج ٢ ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ من شروح التلخيص •

هـذا ولعلك معى فى أن التأمل لكلام ابن يعقوب المغربى يجعلنا نفهم أن قول جمهور البلاغيين عن المقصور عليه بانما هو المؤخر ليس على اطلاقه ولكن ذلك هو الكثير الغالب ومن غير الغـالب أن يتقدم المقصور عليه بانما كما أن القصر بهـا قـد يلغى أحيانا عند اجتماعها مع طريق القصر التقديم وتتمحض هى للتأكيد ، وقـد يلغى القصر بالتقديم ويجعل طريق القصر هو انما أحيانا أخرى ، والمقتضى للخروج على الغالب هو السياق ، فالقزوينى اذن غير مصيب فى اطلاقه حين ذكر أن المقصور عليه بانما يكون مؤخرا أبدا ، كما أن الجرجانى لم يكن مصيبا فى نقده للقزوينى وحكمه عليه بالوهم ولو أنصف لسلط النقد على هـذا الاطلاق عند القزوينى ولكنه لم يفعل .

* * *

١٢ — من المواطن التى ناقش فيها الجرجانى صاحب الاشارات الخطيب القزوينى تعليله لكون « هل » فى الاستفهام لها مزيد اختصاص بالفعل ، وتعليله لكون قوله تعالى « فهل أنتم شاكرون » أدل على طلب الشكر من قولنا هل تشكرون .

والجرجانى مع موافقته على هذين الأمرين المتعلقين بهل يرفض ما علل به القزوينى لكلا الأمرين حاكما عليه بالوهم من أجل هـذا التعليل ظانا أن الصواب فيما ذكره هو من تعليل .

وها نحن أولاء نعرض نص القزوينى أولا ثم نثنى بمناقشـة الجرجانى ملتمسين من وراء ذلك الوقوف على وجه الصواب .

يقول القزوينى : « ولهذين أعنى اختصاصها بالتصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصـاص بما كونه زمانيا أظهر ، كالفعل أما الثانى فظـاهر وأما الأول فلأن الفعل لا يكون الا صفة ، والتصديق حكم بالثبوت أو الانتفاء ، والنفى والاثبات انما يتوجهان

الى الصفات لا الذوات ، ولهذا كان قوله تعالى « فهل أنتم شاكرون » أدل على طلب الشكر من قولنا — فهل تشكرون — وقولنا فهل أنتم تشكرون لأن ابراز ما سيتجدد فى معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على أصله وكذا من قولنا — أفأنتم شاكرون — وان كانت صيغته للثبوت ، لأن — هل — أدعى للفعل من الهمزة ، فتركه معها أدل على كمال العناية بحصوله » (١) •

ومن هـذا النص يتضح لنا مراد القزوينى من أنه يعلل لنزوع هل الى الأفعال وشدة ميولها اليها بأنها لا يسأل بهـا الا عن التصديق ، والتصديق حكم بالثبوت أو الانتفاء وهما يتوجهان الى الحدث الذى هـو جزء مفهوم الفعل لا الى الذات كما أن « هل » تخلص الفعـل المضارع الى الاستقبال وهـذا نوع من التأثير فى بعض أنواع الفعل ، وبهذين الشيئين — اختصاص هل بالتصديق وتخليصها المضارع الى الاستقبال—يكون بين هل والفعل رحم قوى اقتضى أنيكون تعلقها بالفعل ودخولها عليه لفظا أو تقديرا أشد من ارتباطها بالاسم ودخولها عليه وهـذا ما يعبر عنه بأن لها مزيد اختصاص بالفعل • وهو الذى علل به القزوينى لكون قوله تعالى : « فهـل أنتم شاكرون » أدل على طلب الشكر من قولنا هل تشكرون ، لأن هل اذا جاءت فى تركيب معدولا بها عن الجملة الفعلية التى هى الأصل الى الجملة الاسمية كمـا فى الآية الكريمة كان ذلك لنكتة بلاغية هى أن يجعل ما سيكون الذى هو مفاد الجملة الفعلية فى معرض الكائن الحاصل الذى هو مفاد الجملة الاسمية اهتماما بشأنه واعتناء بأمره •

ومن هنا كانت الآية الكريمة أدل على طلب حصول الشكر للعدول بهل فيها الى الجملة الاسمية ، ولذلك صـح للقزوينى أن يعلل لكون الآية أدل على طلب حصول الشكر بكون هل لها مزيد اختصاص بالفعل •

---

(١) الايضاح جـ ٢ ص ٣٧

واذا اتضح لنا من هــذا العرض والتحليل تعليلا القزوينى فان هذين التعليلين لم يقعا موقع القبول عند الجرجانى حيث علق على نص القزوينى السابق قائلا : « وفيــه نظر لأن اختصاص هل بلفظ زمانى مسلم ، لكن كون علة هــذا الحكم كونه لطلب التصديق ، ولتخصيص المضارع بالاســتقبال ممنوع ، لأن التصــديق غير مستلزم للفعل ، وكونها مخصصة للمضارع بالاستقبال أيضا غير مستلزم لذلك ، وانما يستلزم أن لو كانت مختصة بالمضارع أو بالفعل ، لكن ليس فليس،على أن ذلك مصادرة على المطلوب ، قوله ولهذا كان قوله تعالى « فهل أنتم شاكرون » الى آخره الحكم فيه مســلم ، لكن كونه معللا بما ذكره ممنوع ، لأن العلة لكون (شــاكرون) أدل على طلب الشــكر من (يشكرون) أن الاسم موضوع للثبوت والفعل للحدوث ، والمطلوب هو ثبوت الشكر لا الحدوث الخالى من الثبوت ••• وأما أن هل أدعى له — يقصد الفعل — من الهمزة ، هل أصــلها قد ، وقد من خواص الأفعال ، وانما جاز العدول الى الاسم نظرا الى كونها واقعة موقع الهمزة ، والهمزة لا تختص بالفعل ، بل هى أولى به » (١) •

ومن تعليق الجرجانى هــذا نستطيع أن نفهم عنه أنه يرد تعليل القزوينى بأن التصديق ليس خاصا بالفعل كما أن هل ليست خاصــة بالفعل فلا يستلزم ما علل به القزوينى الفعل حتى يكون لهــل مزيد اختصاص به • ونحن نقول ان القزوينى لم يقل ان — هل — مختصة بالفعل حتى نطالبه بأن يعلل بمــا يستلزم الفعل ولكنه يقول كسائر البلاغيين ومنهم الجرجانى نفسه ان لها مزيد اختصاص بالفعل وفرق بين العبارتين ، ومزيد الاختصاص يكفى لتحقيقه وجود تلك العــلاقة الوثيقة بين هل والفعل المتمثلة فيما علل به القزوينى لكون هل لها مزيد اختصاص بالفعل • وكما رفض الجرجانى هــذا التعليل من القزوينى رفض أيضا تعليله لكون الآية « فهل أنتم شاكرون » أدل على طلب

(١) الاشارات والتنبيهات ص ١٠٤

الشكر من قولنا هــل تشكرون • والتعليل الذى يرتضيه الجــرجانى لمــا فى الآية كون « شاكرون اسما والاسم موضوع للثبوت والفعل للحدوث والمطلوب هــو ثبوت الشكر لا الحدوث الخالى من الثبوت ولذا كانت الجملة الاسمية فى الآية أدل على طلب الشكر من دخــول هل على الجملة الفعلية فى قولنا هل تشكرون • ويمكن أن نرد عليه بأن هــذا التعليل يقتضى مساواة هــل للهمزة عند دخولهــا على الجملة الاسمية فلو جيىء بالهمزة بدلا من هل اتحقق المراد على هذا التعليل لكن البلاغيين على غير هــذا مما يفهمنا أن لهل — مدخلا فى كون الآية أدل على طلب الشكر ولا يكون ذلك الا لمــا بين هل والجملة الفعلية من شدة الارتباط الذى اذا عدل بها عنه أنبأ عن مزيد الرغبة فى معنى الثبوت والدوام المفاد من الجملة الاسمية المعدول بهل اليها ، فتعليل الجرجانى يجرد الصياغة من هــذه اللفتة التى تجدها مع هــل دون الهمزة أما تعليل القزوينى فيجعل المتحدث أكثر حرصــا على معنى الثبوت عند ادخاله لهل على الجملة الاسمية دون الهمزة لأنه فى هــذه الحالة يكون قــد ترك الأنسب مع هل وهو الجملة الفعلية وترك هذا الأنسب أدل على ابراز الاهتمام بمعنى الثبوت والدوام المــأخوذ من الجملة الاسمية •

هــذا وقــد علل الجرجانى لكون « هل » لها مزيد اختصاص بالفعل بأن أصلها قــد وقــد من خواص الأفعال ، وهــو فى هــذا التعليل يعتمد على ما ذهب اليه من أن « هــل » ليست للاستفهام بالأصالة اذ أن أصلها قــد كقوله تعالى « هل أتى على الانسان » وانما تفيد الاستفهام بالنيابة عن الهمزة (١) ويمكن أن يعترض على تعليله هــذا بأن مقتضاه عدم دخول هل على الجملة الاسمية مثل قــد لكن دخولها على الجملة الاسمية لم يمنعه أحد وله أن يرد هــذا الاعتراض بأن هل حال دخولها على الجملة الاسمية تكون محمولة على الهمزة •

---

(١) انظر الاشارات والتنبيهات ص ١٠٣ .

ويبقى أن ما قام عليه تعليله غير متفق عليه فقد سبقه الى هذا الرأى من أن هل بمعنى قــد — جماعة من العلماء منهم الامام الزمخشرى ولكن الكثرة الكاثرة على خلاف هــذا الرأى حيث يرون أن هل عند ارادة الاستفهام ليست بمعنى قــد (١) واذا كان الأمر كذلك فلنا أن نقول للجرجانى ان المختلف فيه لا ينهض علة للمتفق عليه .

وبعد هــذا العرض والمناقشة لمــا علل به الرجلان يتضح لنــا أنهما يتفقان على المعلل له وهو كون هل فى الاستفهام لها مزيد اختصاص بالفعل وأنهــا اذا دخلت على الجملة الاسمية أنبأت عن شدة العناية والاهتمام بمعنى الثبوت الذى لا تنبىء عنه الهمزة كما لا تدل هى عليه اذا دخلت على الجملة الفعلية ، واذا كان القزوينى والجرجانى متفقين على هــذا فلا يكون للخلاف بينهما فى التعليل قيمة تستأهل الحكم على القزوينى بالوهم كما ظن الجرجانى لا سيما أن المعول عليه فى كون هل لهــا مزيد اختصاص بالفعل هو الرجوع الى استعمال العرب كما يقول الشيخ عبد المتعال الصعيدى (٢) وهــذا يجعل محاولة التعليل له ضربا من التكلف .

* * *

١٣ — مما أخــذه الجرجانى على القزوينى القول بأن « من » يسأل بهــا عن العارض المشخص لذى العلم . والحق أن القزوينى ليس صاحب هــذا القول بل ناقل له كما يؤخذ من عبارته التى يقول فيها « وقيل هو — يقصد من — للسؤال عن العارض المشخص لذى العلم وهذا أظهر » (٣) . لكن القزوينى لمــا ذكر هذا القول فى مقابلة قول السكاكى مع ترجيحه على ما ذهب اليه السكاكى من أن — من —

---

(١) أنظر عروس الأفراح للسبكى جـ ٢ ص ٢٦١ من شروح التلخيص.
(٢) بغية الايضاح جـ ٢ ص ٣٧ .
(٣) الايضاح جـ ٢ ص ٤١ .

للسؤال عن الجنس من ذوى العلم صح للجــرجانى من أجل ذلك أن ينسب القول الى القزوينى قائلا : « لأن من يختص بالسؤال عمن يوصف بالعقل ، وبين العقل والعــلم فرق فان البارى يوصف بالعلم لا بالعقل ولا يطلق عليه لفظة من » (١) •

هــذا وبالتأمل فى مأخذ الجرجانى على القزوينى نجده منصبا على التعبير بالعلم والصواب الذى يراه الجرجانى هو التعبير بالعقل اذ أن بينهما فرقا لا ينكر •

ونحن نقول ان الجرجانى محق فى نقده اذا لم يرد بالعلم العقل ، لكن كلام القزوينى وغيره كالسكاكى لا يوجد فيه ما يمنع ارادة العقل ، مما يسوغ لنا أن نقول عن القزوينى انه يريد بالعلم العقل اذ أن العلاقة بين العقل والعلم وثيقة تبرر التعبير بأحدهما عن الآخر دون أن يؤدى الى الوقوع فى المحظور الذى خشى منه الجرجانى ، وعلى ذلك لا يكون بين الرجلين خلاف يستأهل من الجرجانى الحكم على القزوينى بالوهم •

١٤ ــ مما نقد فيه الجرجانى القزوينى تعليقه على كلام السكاكى حــول توجه الانكار الى الفاعل مرادا منه انكار الفعل فى كل تركيب يكون الاسم الذى يلى الهمزة فيه مظهرا مثل قوله تعالى « آلله أذن لكم » يقــول السكاكى « واياك أن يزول عن خاطرك التفصيل الذى سبق فى نحو ــ أنا ضربت ، وأنت ضربت ، وهو ضرب ــ من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى فى الوجهين ، فلا تحمل نحو قوله تعالى «آلله أذن لكم » على التقديم فليس المراد أن الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حــكم الانكار » (٢) •

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ١٠٨ •
(٢) مفتاح العلوم ص ١٧١ •

وعلى الرغم من وضوح نص السكاكى كما ترى فى الدلالة على توجه الانكار الى الفاعل وعدم ارادة التخصيص ، الا أن القزوينى قـد أخذ من كلام السكاكى أنه يمنع توجه الانكار الى الفاعل فى مثل هـذه الآية مطلقا أو يمنعه اذا لم يقدر فى الفاعل تقديم وتأخير على شرطه فى افادة التخصيص ولذلك علق على نص السكاكى قائلا : « وفيه نظر ، لأنه ان أراد أن نحو هـذا التركيب — أعنى ما يكون الاسـم الذى يلى الهمزة فيه مظهرا — لا يفيد توجه الانكار الى كونه فاعلا للفعل الذى بعده فهو ممنوع ، وان أراد أنه يفيد ذلك ان قدر تقديم وتأخير والا فلا على ما ذهب اليه فيما سبق ، فهذه الصورة مما منع هو ذلك فيه » (١) ومن هنا انبرى له الجرجانى حاكما عليه بالوهم لفهمه من كلام السكاكى ما لم يرده فقال عن القزوينى : « قلت : هذا النظر صدر عنه من غير تأمل ، لأن مراد السكاكى لا شىء من الوجهين اللذين ذكرهما ، بل أراد أنه ليس المراد التخصيص ، كمـا فى نحـو أنا ضربت ، على نيـة التقديم والتأخير ، بل أراد انكار الاذن من الله ، من غير التعرض لثبوت اذن غيره أو لنفيه ، ولفظه صريح فى ذلك عند التأمل » (٢) .

هذا ونحن لا نملك بعد التأمل فى نص كلام السكاكى غير موافقة الجرجانى فيما أخذه على القزوينى فالسكاكى رحمه الله كما هو واضح من كلامه لا يخالف غيره فى توجه الانكار فى الآية الى الفاعل على أن المراد منه انكار الفعل ، وانما ينكر أن يكون التقديم فى ذلك للتخصيص وهذا موافق لمذهبه فى الفرق بين البناء على المضمر والبناء على المظهر ، وما ذكره فى منع تقدير التقديم هنا لا يمنع أنه ممنوع عنده أيضـا لأن البناء فيه على المظهر لا المضمر .

* * *

---

(١) الايضاح جـ ٢ ص ٤٩ .

(٢) الاشارات والتنبيهات ص ١١٣ .

١٥ ـــ مما أخذه الجرجانى على القزوينى وعده به واهما ذهابه الى القول بتقدير الشرط بعد التمنى والاستفهام والأمر والنهى من أنواع الانشاء الطلبى لينجزم الجواب بعدها بهذا الشرط المقـــدر • والجرجانى يرى أن فى ذلك تخصيصا بلا مخصص فهذا الحكم تشترك فيه مع الأربعة المذكورة أنواع أخرى كالعرض والتخصيص والدعاء • كما يرى الجرجانى أيضا أن هـــذه الأنواع من الانشاء الطلبى غير محتاجة لتقدير شرط حتى ينجزم به الجواب بل الجواب منجزم بهـــا لمـــا فيها من معنى الشرط •

وها نحن أولاء نعرض ما قاله القزوينى مقرونا بتعليق الجرجانى ليتسنى الحكم بينهما • يقول القزوينى : « واعلم أن هذه الأربعة — أعنى التمنى والاستفهام والأمر والنهى — تشترك فى كونها قرينـــة دالة على تقدير الشرط بعدها كقولك — ليت لى ما لا أنفقـــه أى ان أرزقه ، وقولك أين بيتك أزرك — أى ان تعرفينه ، وقولك أكرمنى أكرمك — أى ان تكرمنى ••• وأما العرض كقولك لمن تراه لا ينزل — ألا تنزل تصب خيرا — أى ان تنزل ، فمولد من الاستفهام » (١) •

هـــذا نص كلام القزوينى وقـــد أتى الجرجانى بملخصه ثم علق عليه ناقدا بقوله : « وفيه نظر من وجهين : أحدهما أن ذكره هـــذه الأربعـــة دون الثلاثة الباقية وهى : العرض والتحضيض والدعـــاء ، تخصيص من غـــير مخصص ، لاشتراك الجميع فى الحـــكم المذكور وثانيهما أن ما ذكره من تقدير الشرط وان اشتهر بين الأدباء ، لكنا بينا فى شرح الكافية خلافه ، وهو مذهب الخليل فانه قال بهذه العبارة : ان هـــذه الأدوات كلها فيها معنى ان : فلذلك انجزم الجواب » (٢) • وبالمقارنة بين النصين يتضح أن الجرجانى له على القزوينى مأخذان : أحدهما ذكره الأنواع الأربعة من الانشاء الطلبى دون غيرها وفى ذلك

(١) الايضاح جـ ٢ ص ٥٦
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ١١٨

تخصيص بلا مخصص • والآخر القول بتقدير الشرط بعدها حيث يرى الجرجانى عدم الحاجة الى هـذا التقدير • وعن المـأخذ الأول أقول : ان القزوينى لا يقصد بذكره الأنواع الأربعة أن تقدير الشرط خاص بها دون غيرها وقد سبقه السكاكى الى مثل هذا التعبير (١) وهو الأصل الذى قامت عليه عبارة القزوينى ، والمتأمل لكلام القزوينى يدرك أن التعبير ليس فيه تخصيص بلا مخصص بل فيه اكتفاء بالأبواب الأصلية فى الانشاء الطلبى وأما غيرها كالعرض والتحضيض والدعاء فمتفرع عن هـذه الأنواع الأربعة التى ذكرها القزوينى ومن قبله السكاكى • وكأن القزوينى رحمه الله توقع مثل هـذا الاعتراض فنبه على الجواب ممثلا بالعرض حـين قال « وأما العرض كقولك لمن تراه لا ينزل — ألا تنزل تصب خيرا — أى ان تنزل ، فمولد من الاستفهام » ومن هنا قال بعض البلاغيين : ان الدعاء مولد من الأمر والتحضيض كالعرض مولد من الاستفهام والرجاء مولد من التمنى (٢) • اذن لا يكون ذكر القزوينى لهذه الأنواع الأربعة نفيا للحكم عن غيرها كما ظن الجرجانى ، وانما صرح بها لكونها أبوابا أصلية والثلاثة الأخرى تعد فروعا لها ، وعبارة السكاكى صريحة فى اجابتنا هـذه عن القزوينى حيث يقول فيها « وأما العرض كقولك ألا تنزل تصب خيرا على معنى ان تنزل تصب خيرا فليس بابا على حـده وانما هو من مولدات الاستفهام » (٣) • وبهذا أفهمنا أن كلامه منصب على الأبواب الأصلية فى الانشاء الطلبى وما عداها كالعرض متفرع عنها وليس بابا مستقلا مثلها حتى يذكر كما ذكرت ، وبذلك كله يندفع عن القزوينى ما أخـذه عليه الجرجانى فى هـذا الصدد •

---

(١) أنظر مفتاح العلوم ص ١٧٢

(٢) انظر مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربى ج ٢ ص ٣٣٠ من شروح التلخيص •

(٣) مفتاح العلوم ص ١٧٢ •

أما عن المـأخذ الآخر فأقول : ان الجرجانى مصيب فى ترجيحه لمـا ذهب اليه الخليل من أن هـذه الأنواع من الطلب تغنى عن تقدير الشرط لتضمنها معنـاه ولذلك انجزم بهـا الجـواب ، لكن ما قاله القزوينى أحـد أقوال أربعة فى الجازم للجواب بعد هـذه الأمور : أولها أن كلا من أنواع الطلب قـد ضمن معنى حرف الشرط وفعله فمعنى أسلم تسلم ان تسلم وضمن أسلم معنى أن تسلم ونسب هذا للتحليل وسيبويه واختاره ابن مالك وهـذا ما رجحه الجرجانى كما قلت آنفا ، الثانى أن جملة الشرط حذفت ونابت هـذه الأشياء عنها فى العمل وهذا مذهب الفارسى والسيرافى وصححه ابن عصفور ، الثالث : الجزم بلام مقدرة ، الرابع : أنها مجزومة بشرط مقدر قبل المجزوم وبعد هـذه الألوان من الانشاء الطلبى ، وهـذا هو الذى قال به القزوينى (١) •

واذا كان الأمر كذلك فلا يحق للجرجانى أن يعترض بما ارتضاه على ما قاله القزوينى ، لأن كلا منهما قـد أخذ برأى من الآراء التى ذكرها العلماء فى المسألة ولا يعترض برأى على رأى •

* * *

١٦ ــ مما نقد فيه الجرجانى القزوينى ذهابه الى القول بأن الواو الداخلة على الجملة الحالية أصلها العطف ، كما نقده فى تعليله لاقتران الجملة الحالية بالواو •

وذلك أن القزوينى يرى أن واو الحال أصلها واو العطف ، ومن هنا كان الأصل فى الجملة الحالية أن تخلو منها ، لأن اعرابها ليس بتبع ، ولأن الحال حكم على صاحبها ووصف لصاحبهـا فى المعنى ، ولكن هـذا الأصل وهو خلو الجملة الحاليـة من الواو لهـذه العلل قـد خولف فى بعض الصور على رأى القزوينى ، لأن الجملة الحالية

---

(١) انظر عروس الأفراح للسبكى ج ٢ ص ٣٢٨ من شروح التلخيص •

اذا نظر اليها من حيث كونها جملة مستقلة بالافادة لا من حيث كونها حالا ، تكون محتاجة الى رابط يربطها بصاحبها .

ومع أن الجرجانى يوافق القزوينى على اقتران الجملة الحالية بالواو فى بعض صورها ، سواء كان هـذا الاقتران على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز ، لكنه لا يرتضى ما ذهب اليه القزوينى من أن واو الحال أصلها العطف كما لا يرتضى تعليله لاقتران الجملة الحالية بالواو .

وها نحن أولاء نعرض ما قاله القزوينى مقرونا بنقد الجرجانى ليتضح لنا بالمقارنة وجه الصواب فيما اختلفا فيه . يقول القزوينى : « أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو لوجوه : الأول أن اعرابها ليس بتبع ، وما ليس اعرابه بتبع لا يدخل الواو ، وهذه وان كانت تسمى واو الحال فان أصلها العطف .

الثانى : أن الحال فى المعنى حكم على ذى الحال كالخبر بالنسبة الى المبتدأ ، الا أن الفرق بينه وبينها أن الحكم به يحصـل بالأصالة لا فى ضمن شىء آخر ، والحكم بها انما يحصل فى ضمن غيرها ، فان الركوب مثلا فى قولنا — جاء زيد راكبا — محكوم به على زيـد لكن لا بالأصالة بل بالتبعية ، بأن وصل بالمجىء ، وجعل قيدا له ، بخلافه فى قولنا — زيد راكب .

الثالث : أنها فى الحقيقة وصف لذى الحال ، فلا يدخلها الواو كالنعت .

فثبت أن أصلها أن تكون بغير واو ، لكن خولف الأصل فيهـا اذا كانت جملة ، لأنها بالنظر اليها من حيث هى جملة مستقلة بالافادة ، فتحتاج الى ما يربطها بما جعلت حالا عنه ... » (١) .

---

(١) الايضاح حـ ٢ ص ٩٥

هـذا كلام القزوينى الذى لخصه الجرجانى ثم علق عليه قائلا :
« هـذا حاصل كلامه وهو وهم ، لابتناء الوجوه الثلاثة على أن أصلها العطف وهو ممنوع ، كيف ؟ ولو كان أصلهـا العطف ، لاحتيج الى الدلالة بعد النقل عن الأصل كما تقدم • والحق أن كون الحال حكما أو وصفا فى المعنى مسلم ، ولكن لمـا أخرج المفرد عن أصله فى الاعراب بالتبعية الى النصب ، ليدل النصب على المقارنة الزمانيـة ، كذلك فى الجملة دل عليها بزيادة الواو أو ما يقوم مقامهـا ، لاستحالة الدلالة بالنصب فى الجملة » (١) •

ومن المقـارنة بين النصين ندرك أن للجـرجانى على القزوينى مأخذين : الأول كون واو الحال أصلها واو العطف ، حيث يرى الجرجانى أن واو الحال ليست كذلك بل هى واو وضعت لمقارنة نسبة جملة بأخرى فى الزمان ، اذ لو كان أصلها العطف لاحتاجت الى ما يدل على الأصل بعد النقل (٢) المـأخذ الآخر التعليل باحتياج الجملة الحالية الى الربط المخالفة الأصل فى الحال بدخول الواو على الجملة الحالية ، حيث يرى الجرجانى أن العلة ليست مجرد الاحتياج الى الربط فان الضمير يكفى للقيام بهذه المهمة ، بل العلة هى الدلالة بهذه الواو على المقارنة الزمانية فى الجملة الحالية كما دل عليها فى المفرد بالنصب ، ولمـا كان ظهـورا النصب فى الجملة متعذرا دل فيها على المقارنة الزمانية بالواو أو مايقوم مقامهـا •

أما عن المـأخذ الأول فأقول ان الخطيب القزوينى ليس بأوحدى فى ذهابه الى أن واو الحال أصلها العطف حتى يحكم عليه الجرجانى بالوهم ويخصه بهذا النقد فالرجل تابع للسكاكى والزمخشرى وهما من علماء البلاغة الذين ناقشهم الجرجانى فى مسائل متعددة ، فلم خص هنا التابع بالنقد تاركا المتبوع ؟ • وها هو ذا السكاكى يقول عن واو

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ١٣٤ •
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ١٣٣ •

الحال : « .. هذه الواو وان كنا نسميها واو الحال أصلها العطف » (١). وهو بهذا تابع للزمخشرى الذى نستطيع أن نفهم من كلامه حول هذه الواو أن أصلها العطف واستعيرت للربط كما أن أصل الفاء العطف واستعيرت لربط الشرط بالجواب ودليل ارادته ذلك ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى فى سورة البقرة : « ... وأصابه الكبر وله ذرية ضعفاء ... » حيث قال الزمخشرى : فان قلت علام عطف قوله وأصابه الكبر ؟ قلت الواو للحال لا للعطف ومعناه أن تكون له جنة وقد أصابه الكبر (٢) وما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى فى سورة الأعراف : « .. فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون » حيث قال : فان قلت لا يقال جاءنى زيد هو فارس بغير واو فما بال قوله هم قائلون ؟ قلت قدر بعض النحويين الواو محذوفة ورده الزجاج ... والصحيح أنها اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفى عطف ، لأن واو الحال هى واو العطف استعيرت للوصل (٣) .

هذا ومع اجماع هؤلاء الأعلام الثلاثة على أن واو الحال أصلها العطف ، فاننا نرى أن ما أجمعوا عليه يحتاج الى دليل ، ولذا كان الجرجانى فيما نظن أقوى حجة فيما ذهب اليه من أن هذه الواو وضعت للدلالة على المقارنة الزمانية ، وليست مستعارة عن واو العطف كما يذهب القزوينى ومن تابعهم ، وعلى الرغم من قوة حجة الجرجانى فاننا لا نكاد نجد تحت الخلاف فى أصل واو الحال أى طائل .

أما عن المأخذ الآخر فلا نملك سوى موافقة الجرجانى ، لأن تعليله فيما نرى أوضح من تعليل صاحب الايضاح .

* * *

---

(١) مفتاح العلوم ص ١٤٨ .
(٢) الكشاف ج ١ ص ٣٩٦ .
(٣) الكشاف ج ٢ ص ٦٧ .

١٧ — مما ناقش فيه الجرجانى القزوينى تمثيله لأحـد أنواع الاطناب ، وهو الايضاح بعد الابهام بقوله تعالى : « رب اشرح لى صدرى ويسرلى أمرى » حيث مثل القزوينى بهذه الآية للايضاح بعد الابهام ، ولكن الجرجانى يرى أن القزوينى قـد وقع بذلك فى وهم ، فالآية كما يرى الجرجانى ليست من باب الأطناب ، لأن الجار والمجرور فيها — لى — متعلق بالفعل فلو كانت الآية من باب الأطناب لصارت كل الجمل الفعلية التى لأفعالها متعلقات من باب الاطناب ولم يقـل أحـد بذلك •

وها نحن أولاء نعرض ما قاله القزوينى فى هـذا الصدد مقرونا بنقد الجرجانى لنقف بالمقارنة على وجه الصـواب • يقول الخطيب القزوينى : « الاطناب وهو اما بالايضاح بعد الابهام ••• كقوله تعالى (قال رب اشرح لى صدرى ويسرلى أمرى) فان قوله (اشرح لى) يفيد شرح لشىء ما له ، وقوله (صدرى) يفيد تفسيره وبيانه ، وكذلك قوله : (ويسرلى أمرى) » (١) • ويقـول الجرجانى ناقدا معاصره القزوينى :

« جعل المعاصر نحو قوله تعالى (رب اشرح لى صدرى ويسرلى أمرى) من باب الابهام والتفسير وليس منه ••• لأن استيفاء الفعل متعلقاته ليس من باب الاطناب ، والا لكانت الجملة الفعلية كلها منه ، لاقتضاء الفعل مقتضيات من المفعولات وغيرها ، واذا كان الفعل مبهما ، واذا ذكرت كان مفسرا بها ، لكن ليس فليس » (٢) •

ويتضح لنا مما قاله القزوينى ومن نقد الجرجانى له أن لكل منهما وجهة يعتمد عليها فيما ذهب اليه ، فالقزوينى يجعل الجار والمجرور

---

(١) الايضاح جـ ٢ ص ١٣٣ •

(٢) الاشارات والتنبيهات ص ١٥٤.

متعلقا بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير اشرح شيئا كائنا لى ثم فسر هـذا الشيء والمبهم بكلمة صدرى • أما الجرجانى فيجعـل الجار والمجرور — لى — متعلقا بالفعل ، وبهذا لا يكون فى الآية عنده ابهام وايضاح حتى تجعل من باب الاطناب •

واذا استنبطنا وجهة نظر كلا الرجلين من كلامهما فاننا نستطيع أن نقول : ان الجرجانى قـد حكم من وجهة نظره مهملا وجهـة نظر القزوينى ، ونحن نوافقه على وجهة نظره الاعرابية ، لأن الكلام معها لا يحتاج الى تقدير ، وما لا يحتاج الى تقدير أولى مما يحتاج الى تقدير ، لكننا مع ذلك لا نوافقه على اخـراج الآية من باب الاطناب اعتمادا على هـذا الاعراب ، بل الآية عندى من باب الاطناب حتى على ما ذهب اليه الجرجانى فيها من اعراب • وقـد كفانا ابن يعقوب المغربى مؤنة الرد على الجرجانى حـين افترض اعتراضا هو بعينه ما اعترض به الجرجانى ، ثم رد عليه ردا جميلا ترتاح اليه النفس وذلك حيث قال : « ووجه الاجمال فيه ثم التفصيل أن قوله اشرح لى يفيد طلب شرح شيء ما له أى للطالب وذلك لأن المجرور نعت لمحذوف أى اشرح شيئا كائنا لى ، وعلى هـذا فطلب شرح شيء على وجه الاجمال واضح ، ويحتمل وهو الظاهر ••• أن المجـرور متعلق باشرح فيفيد أيضا أن ثم شيئا يشرح له ، لأن الشرح له يستدعى مشروحا أيضا ، فان قيل فحينئذ يكون ذكر كل فعل متعد من باب الايضاح بعد الابهام فاذا قيل اضرب أفاد أن ثم مضروبا ما ، ثم اذا قيل زيدا أفاد ايضاحا لهذا الابهام ولا قائل به قلنا طلب المتكلم الفعل لنفسه المستفاد من ذكر المجرور يقتضى أنه طلب فعلا مخصوصا بمتعلق تعين عند المتكلم لأن الغالب ادراك الانسـان المصالح الخاصـةبنفسه بخصوصـها ، فيستفاد من ذكر المجرور أن ثم مفعولا مخصوصا عند المتكلم من أجله ومصلحته طلب الفعل لنفسه فيتقرر أن ثم مبهما تبين بقوله (صدرى) فهو من باب ذكر مبهم ينتظر بيانه بخلاف ما اذا طلب مطلق الفعل لا لنفسه فيحتمل أن يجعل لازما لعدم تعلق الغرض بمفعول خاص ،

لأن الفعل غير المخصوص بأحد لا يشترط فيه ادراك المصلحة فيه الخاصة بالمفعول ، ويحتمل أن يجعل متعديا فيكون ذكر المفعول بعد من باب ذكر شيء قد ينتظر قبل ابهامه لا من باب بيان شيء بعد ابهامه • والحاصل أن تخصيص المطلوب بالطالب يفيد تعينه عنده ، وانما يتعين بمتعلق هو المفعول لعلم الانسان بأحوال نفسه غالبا ، وتعلق غرضه بمصالحه الخاصة غالبا ، فيكون ذكره بعد ايضاحا بعد ابهام ، وعدم تخصصه بالطالب لا يفيد ذلك لاحتمال اللزوم أو التعدى المنتظر • وذلك نحو قول القائل : افعل لى يتبادر منه أن ثم مفعولا مبهما ، وافعل بدون لى لا يتبادر منه ذلك » (١) •

هذا وممن قرر قبل القزوينى أن فى القول الكريم اطنابا بالايضاح بعد الابهام الامام الزمخشرى الذى يقول : « فان قلت — لى — فى قوله (اشرح لى صدرى ويسرلى أمرى) ما جدواه والكلام بدونه مستتب ؟ قلت قد أبهم الكلام أولا فقيل اشرح لى ويسرلى ، فعلم أن ثم مشروحا وميسرا ، ثم بين ورفع الابهام بذكرهما فكان آكد لطلب الشرح والتيسير لصدره وأمره من أن يقول اشرح صدرى ويسر أمرى على الايضاح الساذج ، لأنه تكرير للمعنى الواحد من طريقى الاجمال والتفصيل » (٢) •

وبعد هذا العرض والتحليل نقرر مطمئنين سلامة ما ذهب اليه القزوينى من التمثيل بقوله تعالى : « قال رب اشرح لى صدرى ويسرلى أمرى » للايضاح بعد الابهام كلون من ألوان الاطناب •

* * *

---

(١) مواهب الفتاح جـ ٣ ص ٢١٢ من شروح التلخيص •
(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٥٣٥

١٨ — مثل الخطيب القزوينى لتكرير اللفظ بسبب طول الكلام بآيتين كريمتين من ســورة النحل ، وهما قوله تعالى : « ثم ان ربك للذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم » وقوله تعالى : « ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم »(١). ولكن الجرجانى لم يرتض تمثيله بهاتين الآيتين رائيا أن يمثل بهمـا للايضاح بعد الابهام ، لا للتكرير بسبب طول الكلام كما فعل القزوينى ولذا حكم عليه بالوهم حين قال تعليقا على كلام القزوينى : « وذلك وهم منه » (٢) . ثم بين الجرجانى حجته التى اعتمد عليها بقوله عن القزوينى « لأنه توهم أن الجار والمجرور فى الآيتين — وهو للذين — متعلق بغفور رحيم ، وجعل (ان ربك) الثانية تكرارا يطول به الكلام ، وليس كذلك ، بل الجار والمجرور فيهما متعلق بمحذوف أى ان ربك حاصل لهم ، كمـا يقال : أنا لك ، والأمير لى ، ثم لمـا كان ذلك مبهما فسره ، وأعاد ان واسمها ، وجعل خبر الثانية تفسيرا للخبر الأول ، فان علة كون الرب لهم بعـد كونه غفورا رحيمـا » (٣) . وبالتأمل فى كلام الجرجانى ندرك أنه اعتمد فى الحكم على القزوينى بالوهم على اعراب ارتضاه هو للآيتين بجعل الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر ان الأولى ، ومن هنا كان خبر الثانية تفسيرا وايضاحا لخبر الأولى . وعلى هـذا الاعراب استقام له أن يقول ان فى الآيتين ايضاحا بعد ابهام وليس فيهمـا تكرار لطول الكلام . وهـذا الاعراب هو بعينه ما أشار اليه الزمخشرى حين قال : « ومعنى ان ربك أنه لهم لا عليهم بمعنى أنه وليهم وناصرهم لا عدوهم وخاذلهم ، كما يكون الملك للرجل لا عليه فيكون محميا منفوعا غـير مضرور » (٤) . لكن الزمخشرى

---

(١) أنظر الايضاح جـ ٢ ص ١٣٦
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ١٥٤
(٣) الاشارات والتنبيهات ص ١٥٥
(٤) الكشاف جـ ٢ ص ٤٣٠

رحمه الله لم يجعل هـذا الاعراب متعينا حتى يكون مخالفه واهما كما يفهم من كلام الجرجانى • ونحن نقول : ان هـذا الاعراب الذى أشار اليه الزمخشرى وارتضـاه الجـرجانى متكئا عليه فى تخطئة القزوينى ليس متعينا بل محتملا فقط • وهو أحد أعاريب ثلاثة قيلت فى الآيتين وممن ذكرها العلامة أبو السعود فى تفسيره حيث قال اعرابا لاحدى هاتين الآيتين : « أى لهم بالولاية والنصر لا عليهم كما يوجبه ظاهر أعمالهم السابقة ، فالجار والمجرور خبر لان ، ويجوز أن يكون خبرها محذوفا لدلالة الخبر الآتى عليه ، ويجوز أن يكون ذلك خبرا لها وتكون ان الثانية تأكيدا للأولى (١) •

وعلى هـذا لا يكون الجرجانى مصيبا فى تخطئة القزوينى والحكم عليـه بالوهـم لتمثيله بالآيتين للتكـرير بسبب طـول الكلام ، لأن الآيتين فيهما تكرير لطول الكلام كما قال القزوينى وفيهما ايضاح بعد ابهام كما يريد الجرجانى ولكل وجهة هو موليها •

* * *

١٩ — مما اعترض به الجرجانى على القزوينى وعده به واهما تمثيله للاعتراض بين كلامين متصلين معنى بقوله تعالى : « فأتوهن من حيث أمركم الله — ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين — نساؤكم حرث لكم » •

حيث يرى الجرجانى أن القول الكريم ليس فيه اعتراض بين كلامين متصلين معنى كما ذهب الخطيب القزوينى • ولكى يتسنى لنا الوقوف على وجه الصواب نحاول التعرف على وجهة كل منهما بعرض ما قاله القزوينى مقرونا بنقد الجرجانى • يقول الخطيب القزوينى : « ومما جاء بين كلامين متصلين معنى قوله (فأتوهن من حيث أمركم

---

(١) تفسير أبى السعود ج ٥ ص ١٤٤

الله — ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين — نساؤكم حـرث لكم فأتوا حرثكم) فان قوله : (نساؤكم حرث لكم) بيان لقوله : (فأتوهن من حيث أمركم الله) يعنى أن المأتى الذى أمركم به هو مكان الحرث ، دلالة على أن الغرض الأصلى فى الاتيان هـو طلب النسل لا قضـاء الشهوة ، فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى فيه هـذا الغرض » (١) . هـذا كلام القزوينى الذى لخصه الجرجانى ثم نقده بقوله « وفيه نظر . أما أولا : فللمنع من الاتصال المعنوى ، فلا يكون اعتراضا لتوقفه على الاتصال ، فان علمك الاتصال بالبيان كان ردا . وأما ثانيا فان قوله : (فأتوهن من حيث أمركم الله) كما يحتمل أن يكون المراد به موضع النسل ، كذا يحتمل أن يكون المراد غيره من كونه بالعقد أو الملك ، فلا يصلح أن يكون قوله (نساؤكم حرث لكم) بيانا له . وأما ثالثا : فان البيـان يجب أن يكون أبين من المبين ، وليس ، بل هو أبهـم ، فيحتاج الى بيان ، والمحتاج الى بيان لا يصلح أن يكون بيانا .

وأما رابعا : فانه لو كان بيانا ، لقال : نساؤكم حرت لكم فأتوهن فى موضع النسل ، ولم يقل ، بل قال : (فأتوا حرثكم أنى شئتم) .

وأما خامسا : فان كون النسل غرضا ، لا يمنع أن يكون قضاء الشهوة أيضا غرضا ، لجواز اجتماع غرضين بشىء واحد ، ثم الذى يدل على أن قضاءها غرض ، أنه ذكر الشهوة المـانعة من الاقبال الى الله بالعلم والعمل .

وأما سادسا : فان أحدهما وان كان حرثا ، لكن لا يمنع ذلك أن يكون الآخر أيضا حرثا ، لكن حرث الاخرة ، فان كسر الشـهوة مما يعين على طلب الاخرة باقبال النفس على مطالبها من غير معارضة الشهوة » (٢) .

---

(١) الايضاح ج ٢ ص ١٤٩
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ١٦٤

وبالمقارنة بين النصين ندرك أن لكلا الرجلين وجهـة نظر فيما ذهب اليه فالقزوينى يرى أن فى الآيات اعتراضا بقوله تعالى « ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين » بين كلامين متصلين معنى وهما قوله أولا « فأتوهن من حيث أمركم الله » وقوله ثانيا « نساؤكم حرث لكم » ، فان الأول من الكلامين فيه أمر بالاتيان بمعنى الجماع غير أن المكان الذى أمر الله باتيان النسـاء منه مبهم فبين فى الكلام الأخير بأنه موضع الحرث ، وبهذا يتضح المكان الذى أمر الله باتيانهن منه • وهذا ما جعل بين الكلامين اتصالا معنويا لكون الأخير مبينا للأول وقد فصل بينهما بقوله « ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين » فيكون معترضا بين كلامين متصلين معنى ولهـذا مثـل الخطيب القزوينى بالآيات •

أما الجرجانى فلم يرتض ما ذهب اليـه القزوينى رائيـا أنه لا اعتراض فى الآيات وقد دعم وجهة نظره بعدة أمور يمكن اجمالها فيما يأتى :

الأول : أن البيان يقتضى التصريح بموضع النسـل ، وحيث لم يصرح به فى الآيات فلا بيان باللاحق للسابق حتى يكون بينهمـا اتصال معنوى •

الثانى : الحيثية ال أمور باتيان النسـاء منها ليست منحصرة فى موضع النسل فقد يكون المراد العقد أو الملك •

الثالث : الغرض من الاتيان ليس منحصرا فى طلب النسل فقـد يكون الغرض قضاء الشـهوة لأن كسرها مما يعين على الاقبال على الطاعة والعبادة •

الرابع : التعبير بالحرث لا يقتضى أن تكون الثمرة هى النسـل فقد تكون الثمرة كسر الشهوة ويكون المراد من الحرث حرث الآخرة •

ونحن نرى بعد هذا العرض والتحليل أن الصواب ما عليه القزوينى • أما الأمور التى اعتمد عليها الجرجانى فى تخطئته للقزوينى فيمكن دفعها بأن نقول عن الأمر الأول المتمثل فى اقتضاء البيان للتصريح بموضع النسل نقول : ان بيان الكلام الأخير للأول فى الآيات لا يقتضى التصريح بموضع النسل لأن هذا ليس من دأب التعبير القرآنى ، فهو ازاء المستهجن يعدل عن التصريح به الى التعبير المجازى أو الكنائى مكتفيا بالتلويح بدلا من التصريح ومن هذا القبيل ما عبرت به الآيات هنا عن موضع النسل • ولله در الزمخشرى حين علق على التعبير القرآنى فى هذه الآيات التى تدور حولها المناقشة قائلا : « والمعنى جامعوهن من أى شق أردتم بعد أن يكون المأتى واحدا وهو موضع الحرث وقوله — هو أذى فاعتزلوا النساء — من حيث أمركم الله — فأتوا حرثكم أنى شئتم — من الكنايات اللطيفة والتعريضات المستحسنة ، وهذه وأشباهها فى كلام الله آداب حسنة ، على المؤمنين أن يتعلموها ويتأدبوا بها ويتكلفوا مثلها فى محاوراتهم ومكاتباتهم » (١) •

هذا وما اعتمد عليه الجرجانى بعد ذلك فيتمثل فى أن القزوينى فهم من الآيات عدة معان يراها الجرجانى غير متعينة لاحتمال ارادة غيرها • وكل ذلك يندفع بأن للكلام احتمالين ، وما قاله القزوينى هو أحد هذين الاحتمالين ، وما يراه الجرجانى هو الاحتمال الآخر فى ظنه، فلا يحق للجرجانى أن يخطىء القزوينى اعتمادا على فهمه معانى من الآيات قد فهم معاصره غيرها اذ لا يعترض بأحد الاحتمالين على الآخر •

* * *

---

(١) الكشاف ج ١ ص ٣٦٢

٢٠ — من المواطن التى ناقش فيها الجرجانى الخطيب القزوينى ما قرره الخطيب فى تعريفه لعلم البيـــان ، من الاعتماد على الدلالة العقلية تضمنية والتزامية دون الوضعية المطابقية ، فى تحقيق الغاية المقصودة من علم البيان وهى الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه (١) •

وعلى الرغم من أن القزوينى مسبوق بهذا كله فان الجرجانى قد ناقشه فيه حاكما عليه بالوهم لادخاله دلالة التضمن ضمن الدلالات المعتمد عليها ، ولجعله علم البيان باحثا عن الدلالة العقلية من جهة التفاوت فى الوضوح رائيا أن الدلالة المعتمد عليها مقصورة على الدلالة الالتزامية ، وأن البحث فيها من جهة التذاذ النفس بها ، لا من جهة الاختلاف فى الوضوح كما يرى القزوينى •

وها نحن أولاء نعرض كلام القزوينى فى هذا الصدد مقرونا بمناقشة الجرجانى ، لعلنا نقف بالمقارنة بين النصين على وجه الصواب • يقول الخطيب القزوينى عن علم البيان : « وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه ••• ثم ايراد المعنى الواحد على الوجه المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضـــعية ، لأن السامع ان كان عالمـــا بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض ، والا لم يكن كل واحد منها دالا ، وانما يتأتى بالدلالات العقلية لجواز أن يكون للشىء لوازم بعضها أوضح لزوما من بعض » (٢) • وقد علق الجرجانى على كلام القزوينى قائلا : « وفيه نظر ، لأن كون علم البيان باحثـــا عما ذكره ممنوع ، والا لبحث أيضـــا فى الدلالة الوضعية ، لكونها أوضـــح من التضـــمن والالتزام ، ولا نســـلم أن الدلالات الوضعية ليس بعضها أوضح من بعض ، لأن دلالة بعضها —

---

(١) انظر الافصاح للدكتور أحمد الحجار ص ٩
(٢) الايضاح جـ ٣ ص ٥

كالضرورات — كدلالة السماء والأرض وما شاكلهما على معانيهـا ، ودلالة بعضها أوضح ، لكون التأمل أكثر ، أو أوثق ، أو لكونهـا أشهر • وان سلم فلا نسلم امتناع كون بعض الطرق وضعية وبعضها عقلية ، ولم نتعرض لهذا القسم • والحق أن علم البيان لا يبحث فى الدلالة العقلية من حيث الوضوح وعدمه ، بل من حيث التذاذ النفس بها ، لكونها متصرفة فيها ، ولها مدخل منها ، ألا ترى أن قولك : زيد بحر فى العلوم ، ليس مثل قولك : كثير العلوم ، وأنه كثير الرماد ، ليس مثل كثير الضيافة فى التذاذ النفس وقبول الطبع •

ان قلت : اذا كان علم البيان باحثا عن الدلالة العقلية ، فما باله لا يبحث فى التضمنية ، لأنها أيضا عقلية ؟ قلنا : لأنها مشروطة بعلم السامع بحقيقة المسمى ، فان لم يحصـل العلم بها فلا دلالة لزوال شرطها ، وان حصل كان انتقال الذهن الى جزء المسمى انتقالا طبيعيا لا صناعيا ، فلا تلتذ به النفس ، ألا تراها كيف تلتذ بالعلوم المكتسبة دون الضرورية » (١) •

هـذا وبالمقارنة بين النصين ندرك أن الجرجانى يخالف القزوينى فى جعله دلالة التضمن معتمدا عليها فى علم البيان كدلالة الالتزام ، كمـا يخالفه فى جهـة البحث فى الدلالة حيث يرى الجرجانى أنهـا التذاذ النفس وليست التفاوت فى الوضـوح ، وقـد أقام فى كلتـا الحالتين حجة على ما ارتضـاه ، وتتمثل حجته التى بنى عليها خروج دلالة التضمن من الدلالات المعتمد عليهـا عند البيانيين تتمثل حجته فى احتياج دلالة التضمن الى المعنى الوضعى المعبر عنه بالمسمى اذ أن الانتقال فى الدلالة التضمنية من المعنى الوضعى الى جزئه ، وهو يرى أن هـذا الانتقال طبيعى لا يحقق التذاذ النفس •

ونحن نقـول ان الدلالة الالتزاميـة محتاجة كذلك الى المعنى الوضعى فاذا كان الانتقال فى الدلالة التضمنية من المعنى الى جزئه فان

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ١٦٩.

الانتقال في الدلالة الالتزامية من المعنى الى لازمه ، وعلى ذلك تكون كلتا الدلالتين مفتقرتين الى المعنى الوضعى والى العقل كذلك ، لأنه الذى يحكم بأن حصول الكل فى الذهن يستلزم حصول الجـزء فيه ، وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم (١) ومن هنا صارت كل من الدلالتين دلالة عقلية معتمدا عليها عند البيانيين ، فلا وجـه للتفرقة بينهما كما صنع الجـرجانى • ومما يؤيد ما قلناه من ارتباط هاتين الدلالتين بالمعنى الوضعى المدلول عليه بالدلالة المطابقة تسمية المناطقة للدلالات الثلاثة بالدلالات الوضعية •

أما عن حجة الجرجانى التى بنى عليهـا رأيه فى جهـة البحث فى الدلالة فتتمثل فى أن الجهـة المبحوث عنها لو كانت التفـاوت فى الوضوح للزم دخول الدلالة الوضعية — يقصد الدلالة المطابقية — لوجود التفاوت فيها • ومن هنا قال : ان الجهـة هى التذاذ النفس ، ونحن نوافقـه على هـذا دون تخطئة للقزوينى ، لأن التفـاوت فى الوضوح اذا وجد كان التذاذ النفس نتيجة له ، ولعل هـذا ما جعل البيانيين ومنهم القزوينى لا يعتمدون على الدلالة المطابقية لعدم وجود التفاوت فيها فلا يتحقق بها التذاذ النفس ، واذا جارينا الجـرجانى وقلنا أن فيها تفاوتا من حيث كون بعضها أوضح أو التأمل فيها أكثر فان هـذا التفاوت لا يصل الى درجة التفاوت الموجـود فى الدلالة التضمنية والالتزامية ، حتى يحقق التذاذ النفس الذى جعله الجرجانى الهدف من الدلالة فى علم البيان ، ومن هنا أرى أن التفاوت فى الوضوح عند الخطيب وغيره ليس غاية فى ذاته بل وسيلة محققـة لمـا جعله الجرجانى جهة البحث فى الدلالة وهو التذاذ النفس •

* * *

---

(١) انظر المطول ص ٣٠٣

٢١ — مما مثل به الخطيب القزوينى لكون الشيء الواحد قـد تشبه به عدة أشياء لاعتبارات مختلفة ، التشبيه بالقمر ، لأن له عـدة اعتبارات ، وقـد أورد بيتين من الشـعر مشتملين على تشبيه بالقمر لاحدى هـذه الاعتبارات وهما قول الخوارزمى :

أراك اذا أيسرت خيمت عندنا   مقيما وان أعسرت زرت لمـاما
فما أنت الا البدر ان قل ضوؤه   أغب وان زاد الضـياء أقاما

ثم نقد القزوينى هذين البيتين رائيا أنهما لا يعبران عما يريده الشاعر ، فكان نقده موضعا من المواضع التى ناقشه الجرجانى فيها •

وها نحن أولاء نعرض نقـد القزوينى لهـذين البيتين مقرونا بمناقشة الجرجانى له ، لعلنا نهتدى بالمقارنة الى وجه الصواب •

يقول الخطيب القزوينى عن بيتى الخوارزمى : « المعنى لطيف وان لم تساعده العبارة على ما يجب ، لأن الاغباب أن يتخلل بين وقتى الحضور وقت يخلو منه ، فانما يصلح لأن يراد أن القمر اذا نقص نوره لم يوال الطلوع فى كل ليلة ، بل يظهر فى بعض الليالى دون بعض ، وليس الأمر كذلك لأنه على نقصانه يطلع كل ليلة حتى تكون السرار»(١) ثم علق الجرجانى على كلام القزوينى قائلا : « وهـذا وهم ، بل خلل ظاهر ، لأن الاغباب لو كان معناه ظهور شيء فى وقت دون وقت ، فهو حاصل للقمر ، لأنه فى أول الشهر يظهر فى أول الليل ويغيب فى آخره ، وفى آخر الشهر يغيب فى أول الليل ويظهر فى آخره » (٢) •

وبالتأمل فى النصين ندرك أن نقد القزوينى للبيتين مبنى على أن المراد بالاغباب عدم الظهور مطلقـا ، والقمر لا يغيب فى ليلة ويظهر فى أخـرى وبذلك تسنى له أن يقول أن ما يفهم من البيتين خـلاف ما يريده الشاعر •

---

(١) الايضاح ج ٣ ص ١٤ •
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ١٧٥ •

والجرجانى لم يوافق القزوينى على هذا النقد بل عده به واهما ، لأن الاغباب يراد منه ظهور الشىء فى وقت دون وقت وهــذا حاصل للقمر • ونحن مع الجرجانى فى هــذا ، لأن الشاعر لا يجهل أن القمر يغيب آخر الليل فى ابتداء الشهر ويغيب أول الليل فى آخــره ، فهو لم يقصد من الاغباب عدم الظهور المطلق ، وانما أراد منه عدم الظهور أول الليل ، وهو ما يحدث آخر الشعر لقلة ضوء القمر كما أراد من اقامة القمر ظهوره أول الليل فى ابتداء الشهر لكثرة ضوئه ، ولا شك أن القمر كذلك ، لأنه يقيم ويظهر أول الليل عند كثرة الضوء ويغيب فى هــذا الوقت عند قلة الضوء ، وهــذا ما يؤكده وجه الشبه لتشبيه الممدوح بالقمر ، اذ الوجه هو اطالة المكث عند كثرة النفع واقلاله عند قلته ، وعلى هــذا لا يكون فى البيتين معاب فحق للجرجانى أن يخطىء القزوينى فى حكمه ونقده لبيتى الخوارزمى •

* * *

٢٢ — مما ناقش فيه الجرجانى القزوينى وعده به واهما ، تمثيله لوجه الشبه المتحقق فى المشبه والمتخيل فى المشبه به بقول القــاضى التنوخى :

وكان النجــوم بين دجاها سن لاح بينهن ابتــــداع

وبقول أبى طالب الرقى :

ولقــــد ذكرتك والظــلام كأنه يوم النوى وفؤاد من لم يعشق

والجرجانى يرى أن وجه الشبه فى البيتين موجــود تحقيقا فى الطرفين ، فلا يصلح التمثيل بهما لمــا أراد القزوينى • ولكى يتضح لنا وجه الصواب نعرض كلام القزوينى ازاء هذين البيتين مقرونا بنقــد الجرجانى له •

يقول الخطيب القزوينى عن وجه التشبيه : « وأما وجهــه فهو المعنى الذى يشترك فيه الطرفان تحقيقا أو تخييلا ، والمراد بالتخييل ألا يمكن وجوده فى المشبه به الا على تأويل كما فى قول القاضى التنوخى:

وكأن النجوم بين دجاها   سنن لاح بينهن ابتـــداع

فان وجه الشبه فيه الهيئة الحاصلة من حصــول أشياء مشرقة بيض فى جوانب شىء مظلم أسود ، فهى غير موجودة فى المشبه به الا على طريق التخييل ، وذلك أنه لمـا كانت البدعة والضلالة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها فى حكم من يمشى فى الظلمة ، فــلا يهتدى الى الطريق ولا يفصل الشىء من غيره ، فلا يأمن أن يتردى فى مهواة أو يعثر على عدو قاتل أو آفة مهلكة ، شبهت بالظلمة ، ولزم على عكس ذلك أن يشبه السنة والهدى وكل ما هو علم بالنور ... ومن التشبيه التخييلى قول أبى طالب الرقى :

ولقـــد ذكرتك والظــلام كأنه   يوم النوى وفؤاد من لم يعشق

فانه لمـا كانت أيام المكاره توصف بالســواد توسعا ، فيقال — اسود النهار فى عينى وأظلمت الدنيا على — وكان الغزل يدعى القسوة على من لم يعشق ، والقلب القاسى يوصف بالسواد توسعا ، تخيل يوم النوى وفؤاد من لم يعشق شيئين لهما سواد ، وجعلهما أعرف وأشهر من الظلام فشبهه بهما » (١) .

وها هو ذا الجرجانى يعلق على كلام القزوينى بعد أن ذكر ملخصا له فيقول : « وفيه نظـر ، لاحتمــال ألا يكون المشترك بين الطرفين فى البيت الأول ، هو الهيئة المذكورة ، بل الهداية ، فان كل واحد من النجوم والسنن يهتدى به ، وذكر الدجى والابتداع لكون الشىء يظهر حسنه الضـد .

---

(١) الايضاح جـ ٣ ص ١٧ — ٢٠ .

وألا يكون المشترك فى البيت الثانى هو الظلام ، بل عدم الاهتداء ، فان يوم النوى يكون فيه للمحب قلبان : قلب الى المحبوب المفارق ، وقلب الى الوطن وتعلقاته ، وذلك يوجب التحير الذى هو عدم الاهتداء ، وكذلك قلب من لم يعشق ، لصلابته لا يهتدى الى مقاصد العشاق ، فشبه الظلام الذى لا يهتدى فيه ، لتراكم بعضه بعضا ، بهما لذلك ، على أن من التشبيهات المقلوبة للمبالغة ، والمشبه به فى الحقيقة هو النجوم فى البيت الأول ، والظلام فى البيت الثانى » (١) •

وبالمقارنة بين النصين ندرك أن الجرجانى يرى أن وجه الشبه فى البيتين ليس كما يرى القزوينى بل الهداية فى البيت الأول ، وعدم الاهتداء فى البيت الثانى ، وكل منهما موجود فى طرفى التشبيه على التحقيق ، لكن الجرجانى قد جعل الوجه الذى أراده فى البيتين محتملا وليس متعينا ، وهذا يسوغ لنا أن نقول ان ما أراده القزوينى من الوجه فى البيتين ، وبنى عليه تمثيله يكون محتملا أيضا ، وما دام الأمر كذلك فلا يعترض بأحد الاحتمالين على الآخر • وكأن الجرجانى رحمه الله كان يحس بضعف حجته فاستأنس بكون التشبيه فى البيتين من قبيل التشبيه المقلوب ، وهذا لا يحقق له ما يريد ، لأن كون التشبيه مقلوبا فى البيتين لا يخرج التخييل فى الوجه بالنسبة لأحد الطرفين وهو المشبه به كما قال القزوينى بالنظر الى الصورة ، أو المشبه اذا عددنا التشبيه مقلوبا وليس هذا موطن المناقشة التى أدارها الجرجانى مع القزوينى بل مناط الخلاف كون الوجه محققا فى الطرفين غير متخيل فى واحد منهما • ومع هذا كله اذا عدنا الى تأمل البيتين محكمين سياق كل منهما ونظمه فى استنباط وجه الشبه ، فاننا نجد الجرجانى قد جانبه الصواب فى البيت الأول وقاربه فى البيت الثانى ، لأن التشبيه فى البيت الأول ليس معقودا بين النجوم والسنن مجردتين بل لوحظ مع النجوم وجودها بين ظلمات كما لوحظ وجود السنن تتخللها البدع ، وهذا

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ١٧٧ •

يجعل الوجه هيئة حاصلة من أشياء مشرقة بجانب أشياء مظلمة كما أراد القزوينى ، أما الهداية التى أرادها الجرجانى وجها للشبه فلا تتأتى الا اذا كان كل من النجوم والسنن مستقلة عن غيرها ، والأمر فى البيت ليس كذلك • أما عما قاله الجرجانى عن وجه الشبه فى البيت الثانى وهو أن المراد عدم الاهتداء فهو مع عدم تعينه نرجحه لبنائه على تأويل حسن يجعله أكثر صوابا مما أراد القزوينى •

* * *

٢٣ — مما ناقش فيه الجرجانى القزوينى وعده به واهما ، ذهاب القزوينى الى أن وجه التشبيه قد يكون غير خارج عن حقيقة الطرفين ، بأن يكون تمام حقيقة الطرفين أو جزأها ، كتشبيه شخص بآخر فى الانسانية أو تشبيه فرس بانسان فى الحيوانية • وها نحن أولاء نعرض كلام القزوينى مقرونا بمناقشة الجرجانى ، لعلنا نستطيع بالمقارنة التعرف على وجه الصواب •

يقول الخطيب القزوينى عن وجه التشبيه : « وهو اما غير خارج عن حقيقة الطرفين أو خارج ، والأول اما تمام حقيقتهما كما فى تشبيه انسان بانسان فى كونه انسانا ، أو جزؤهما كما فى تشبيه بعض الحيوانات العجم بالانسان فى كونه حيوانا ••• » (١) • وقد ذكر الجرجانى كلام القزوينى هذا ثم علق عليه قائلا : « وقد وهم ، لأن شرط وجه الشبه ، أن يكون فى المشبه به أظهر منه فى المشبه ، والا لزم أن يكون تشبيه أحدهما بالآخر ترجيحا من غير مرجح ، وهو محال ، والذاتيات ليست كذلك ، لتساويها فى الرتبة والظهور ، فان زيدا مثلا ، ليست انسانيته مثل انسانية عمرو ، ولا أظهر ، حتى يشبه به عمرو ، كذلك حيوانية حيوان من الحيوانات ليست بأظهر من حيوانية عمرو حتى تشبه به ، وانما يكون فى العرضيات اللازمة أو المفارقة » (٢) •

---

(١) الايضاح جـ ٣ ص ٢٢ .
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ١٨٤ .

وبالتأمل فيما ساقه الجرجانى اعتراضا على القزوينى يتضح لنا أن الجرجانى يرى أن ما ذهب اليه القزوينى غير صحيح محتجا بأن الشأن فى وجه الشبه أن يكون فى المشبه به أعرف وأظهر منه فى المشبه ، وهـذا لا يتحقق فيما مثل به القزوينى ، بل يلزم عليه ترجيح أحـد المتساويين على الآخر بلا مرجح ، لأن الوجه وهو الانسانية أو الحيوانية يتساوى فيه الطرفان •

هـذا ولعلك معى فى أن حجة الجرجانى لها كثير من الوجاهة ، ومما يدعمها ويزيد من وجاهتها ذهاب غيره من علماء البلاغة السابقين ، الى مثل رأيه الذى خالف به القزوينى فى هـذا الموطن ، ومن هؤلاء الشيخ عبد اللطيف البغدادى كما ذكر عنه بهاء الدين السبكى قائلا : ومما يوضـح أنه لا يصـح تشـبيه شخص بشخص فى النوعية أن عبد اللطيف البغدادى قال فى قوانين البلاغة ••• ولا يشبه شخص بشخص من جهة ما هما تحت نوع واحد قريب يعمهما بل من جهة حالة يشتركان فيها هى أحدهما أبين » (١) • وعلى الرغم من هـذا كله فاننا نستطيع أن نقول ان وجـه الشبه وان كان موجودا فى الطرفين على السواء ، فان عدم المساواة قـد تفترض فى أحد الطرفين وهو المشبه ، لغرض بلاغى ومن هـذا المنطلق يصح ما قاله القزوينى بالنسبة لشخص يجهل انسانية أحـد الشخصين ولو حكما لعدم جريه على موجبها ، ومع صحة ما ذهب اليه القزوينى بناء على توجيهنا لكلامه فاننا نلاحظ على هـذه الحالة التى يأتى عليها وجه الشبه ، من كونه تمام حقيقة الطرفين أو جزأها ، نلاحظ قلة جدواها فى باب البلاغة ، لأن الوجه فيها لا يحقق ما يراد بالتشبيه ، من تجسيم المعانى ، والمبالغة فى الحـاق الناقص بالكامل ، وابتكار الصور العجيبة ، والتأثير على النفس بابراز المشبه فى صـورة أمر محبوب تميل اليه ، أو فى صـورة أمر مكروه تنفر منه »(٢) •

* * *

(١) عروس الأفراح من شروح التلخيص ج ٣ ص ٣٣٦ •
(٢) أنظر الافصاح للدكتور احمد الحجار ص ٣٨ •

٢٤ — ذكر الخطيب القزوينى أن للتشبيه أغراضا يعـود أكثرها الى المشبه ، ومن بين هـذه الأغراض بيان امكان وجـود الصـفة فى المشبه ، وقـد مثل لهذا الغرض بقول المتنبى :

فان تفق الأنام وأنت منهم　　فان المسك بعض دم الغزال

وهـذا الذى ذكره القزوينى لم يوافقه عليه الجرجانى بل كان موطنا من المواطن التى ناقشه فيها . وها نحن أولاء نعرض طرفا من كلام القزوينى مقرونا بمناقشة الجرجانى لعلنا نهتدى بالمقـارنة الى وجـه الصواب .

يقول الخطيب القزوينى : « وأما الغـرض من التشبيه فيعود فى الأغلب الى المشبه ، وقـد يعود الى المشبه به . أما الأول فيرجع الى وجوه مختلفة : منها بيان أن وجود المشبه ممكن ، وذلك فى كل أمر غريب يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه كما فى قول أبى الطيب :

فان تفق الأنام وأنت منهم　　فان المسك بعض دم الغزال

أراد أنه فاق الأنام فى الأوصاف الفاضلة الى حـد بطل معه أن يكون واحدا منهم ، بل صار نوعا آخر برأسه أشرف من الانسـان ، وهـذا — أعنى أن يتناهى بعض أفراد النوع فى الفضائل الى أن يصير كأنه ليس منها — أمر غريب يفتقر من يدعيه الى اثبات جواز وجوده على الجملة ، حتى يجىء اثبات وجوده فى الممدوح ، فقال : فان المسك بعض دم الغزال — أى ولا يعد فى الدماء لـا فيه من الأوصاف الشريفة التى لا يوجد منها شىء فى الدم ، وخلوه من الأوصاف التى لهـا كان الدم دما ، فأبان أن لـا ادعاه أصلا فى الوجود على الجملة .. » (١) .

---

(١) الايضاح ج ٣ ص ٣٨ ، ٣٩ .

هذا وقـد عرض الجرجانى أغراض التشبيه التى ذكرها القزوينى، متمثلة فى ستة أغراض ثم ناقش القزوينى فيها حيث علق على كلامه قائلا : « وفى هـذا الكلام نظر من وجهين : الأول : أن أبا الطيب قال : فان تفق الأنام وأنت منهم فكيف يفسر بأنه بطـل أن يكون منهم، لما بينهما من التنافى ؟

الظاهر أنه قال : أراد أنه منهم فى الصورة الانسـانية وتجاوز عنهم فى الكمالات النفسية • قلنا حينئذ : لا يتم الشبه بالمسك ، لأنه قـد خرج عن صورة الدم الى صورة أخرى •

ان قال : ما ذكرته لازم على تقـدير أن يكون (من) فى منهم للتبعيض ، وأما اذا كانت لابتداء الغاية ، كقوله تعالى حكاية : (خلقتنى من نار وخلقته من طين) فـلا يلزم التشبيه والتفسير • قلنا : لا يتم حينئذ وجه الشبه ، لأنه جعل المسك بعض دم الغزال ، ولم تجعله من دمـه ، بمعنى أن يكون أصله منه ، والا قـرر أنه لم يرد به تشبيه الممدوح بالمسك ، بل أراد أنه : كمـا لا يستبعد ارتقاء دم الغـزال فى الكمال الى غاية لم يلحقها غيره من الدماء ، وهى صورة المسك ، كذلك لا يستبعد ارتقاء بعض الممدوح فى الكمالات الانسانية الى غاية لا يلحقها أحـد من بنى نوعه •

الثانى : أن المعانى التى جعلها غاية للتشبيه يمكن التعبير عنهـا بغير طريق التشبيه بل بألفاظ دالة عليها بالمطابقة ، فالعدول الى التشبيه يحتاج الى مخصص هـو الغاية فى الحقيقـة ، وما ذكره غاية لمطلق التعبير ، سواء كان بتشبيه أو بغيره •

والحق أن عامة أنواع التشبيه والمجاز والكناية شىء واحد • وهى المزية التى بهـا تمتاز الدلالة المركبة من الوضع والعقل ، عن الدلالة الوضعية الصرفة من ارتياح النفس ، وحسن موقع المعنى فيها » [1] •

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ١٨٨ ، ١٨٩ •

وبالتأمل فيما أوردناه من كلام القزوينى ومناقشة الجرجانى له ، يتضح لنا أن نقد الجرجانى للقزوينى فى حديثه عن أغراض التشبيه يتمثل فى أمرين : الأول تفسير القزوينى لبيت المتنبى ، حيث جعـل المسك بعض دم الغزال ، وهـذا التعبير فى نظر الجرجانى لا يتم معه وجه الشبه ، لأن المسك ليس بعض الدم ، والذى يراه الجرجانى هو أن المسك من دم الغزال بمعنى أن أصله منه .

ونحن نقول للجرجانى ان الأمر هين فكون المسك بعض الدم ليس بالنظر الى الحال وانما بالنظر الى ما كان وهذا هو ما يريده القزوينى .

الأمر الآخر من نقد الجرجانى هـو اعتبار الوجوه التى ذكرها القزوينى أغراضا للتشبيه ، والذى يراه الجرجانى أن للتشبيه غرضا واحدا يتمثل فى ارتياح النفس وحسن موقع المعنى فيها ، أما ما ذكره القزوينى من الوجوه المتعددة فليست أغراضا للتشبيه فى نظر الجرجانى، لامكان التعبير عنها بأساليب أخرى وافادتها بغير طريق التشبيه .

ونحن نقول ان هـذه الغاية من التشبيه فى نظر الجرجانى هى التى رجحت استعمال التشبيه دون أى طريق آخر لافادة هذه الأغراض التى ذكرها القزوينى ، فلا خلاف فى الحقيقة بين الرجلين ، لأن ما أراده الجرجانى غرضا للتشبيه يعد غرضا عاما يتحقق بالتشبيه عند استعماله لافادة أى معنى ، أما المعانى التى يفيدها التشبيه فهى أغراض مباشرة وهى التى جعلها القزوينى أغراضا للتشبيه . ومن هنا أقرر مطمئنا أنه لا تنافى بين ما يريده الجرجانى وما ذكره القزوينى .

* * *

٢٥ — مما اعترض به الجرجانى على القزوينى القول بوجـود التشبيه المقلوب فى القرآن الكريم ، حيث يرى الجرجانى أن القلب يشبه الكذب فلا يقـع فى كلام الله تعالى ، وقـد تأول الآيات التى استشهد بها القزوينى وغيره تأويلا يخرجها من التشبيه المقلوب .

وها نحن أولاء نعرض كلام القزوينى فى هـذا الصدد مقرونا بمناقشة الجرجانى لنتمكن من ترجيح ما نراه صوابا •

يقول القزوينى عن التشبيه المقلوب : « ومنه قوله تعالى حكاية عن مستحلى الربا (انما البيع مثل الربا) فان مقتضى الظاهر أن يقـال — انمـا الربا مثل البيع — اذ الكلام فى الربا لا فى البيع ، فخالفوا لجعلهم الربا فى الحل أقوى حالا من البيع وأعرف به •

ومنه قوله عز وجل (أفمن يخلق كمن لا يخلق) فان مقتضى الظاهر العكس ، لأن الخطاب للذين عبدوا الأوثان وسموها آلهـة تشبيها بالله سبحانه وتعالى ، فقـد جعلوا غير الخالق مثل الخالق ، فخولف فى خطابهم ، لأنهم بالغوا فى عبادتها وغلوا حتى صارت عندهم أصلا فى العبادة والخالق سبحانه وتعالى فرعا ، فجاء الانكار على وفق ذلك ، وقال السكاكى : عندى أن المراد بمن لا يخلق الحى العالم القادر من الخلق تعريضا بانكار تشبيه الأصنام بالله عـز وجـل ، وقوله (أفلا تذكرون) تنبيه توبيخ عليه ، ونحوه قوله تعالى (أرأيت من اتخذ الهه هواه) بدل أرأيت من اتخذ هواه الهه » (١) •

ويقول الجرجانى : « قلب التشبيه وان كان من محاسن الكلام لـا قلناه ، لكن لا يوجد فى كلامه تعالى ، لأن كلامه على وجه التحقيق لا على المبالغة التى تشبه الكذب ، وقـد توهم المعاصر وجمع من أرباب البلاغة وجوده فيه ، ومثلوا بقوله : « أفمن يخلق كمن لا يخلق » قالوا لأن الخطاب للذين شبهوا من لا يخلق بمن يخلق •

والجواب : المنع من أن الكفار شبهوا ، بل عبدوا من لا يخلق مكان من يخلق ، وليس ذلك بتشبيه ، أما البارى تعالى فقـد سلب التشبيه ، لأنه استفهم على وجه الانكار الذى هو فى قوة السلب ،

---

(١) الايضاح جـ ٣ ص ٤٤ ، ٤٥ •

وفرق بين التشبيه ، لأنه استفهم على وجه الانكار الذى هو فى قـوة السلب ، وفرق بين التشبيه وسلبه ، فان التشبيه مشروط بكون وجـه الشبه أظهر فى المشبه به من المشبه ، وسلبه لا يستلزم ذلك ، لأنه ليس فيـه شبه ، حتى يكون أظهر أو أخفى ، وحينئذ لا فرق بين التقديم والتأخير فى سلب التشبيه ، وانما قدم من يخلق ، لشرفه فقط .

ومثلوا أيضا بقوله حكاية : (انما البيع مثل الربا) والأصل تمثيل الربا بالبيع .

والجواب : أنه ليس من كلامه تعالى ، وانما هو كلام مستحلى الربا ، ولا ريب أن الربا أظهر عندهم فى الحـل من البيع ، فجعلوه مشبها به ، لحصول شرطه فيه دون البيع ، والحكاية يجب أن تطابق المحكى .

ومثلوا أيضـا بقوله تعالى (أفرأيت من اتخذ الهه هواه) فان الأصل تشبيه الهوى بالاله دون العكس .

والجواب : أنه ليس من التشبيه فى شىء ، لأن مراده : أفرأيت من جعل عوض الهه هواه ، ولم يرد تشبيه هواه بالهه ، ولا العكس ، وذلك لأنهم لم يصرحوا بالتشبيه بينهما ، بل جعلوا الهوى مكان الاله فى الاتباع ، وعلى تقـدير التشبيه يكون حكاية ، ولم يكن من كلامه تعـالى » [1] .

وبالتأمل فى هـذه المناقشة التى أدارها الجرجانى حـول كلام القزوينى ازاء التشبيه المقلوب فى القـرآن الكريم ، يتضح لنـا أن الجرجانى قـد حكم على التشبيه المقلوب بأنه من محاسن الكلام ومع ذلك يمنع وقوعه فى القرآن الكريم ، لمشابهته للكذب فى رأيه . ونحن

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ١٩١ ، ١٩٢ .

تقول ان القرآن الكريم قــد نزل باللغة العربية فلا عجب أن يأتى على أساليب العــرب وطرائقهم فى التعبير التى منهــا القلب لا سيما أن الجرجانى يعترف بأن التشبيه المقلوب من محاسن الكلام فى اللغــة العربية أما الاحتجاج بمشابهــة القلب للكذب فغير وارد ، لأن القلب تكون معه قرينة تنبىء بأن الكلام مقلوب عن أصله والا لمــا عرف أنه من قبيل القلب ، وهــذه القرينة تبعد الكلام عن الكذب فشأن القلب اذن شأن المجاز فى القرآن الكريم •

هــذا وعن تأويل الجرجانى للآيات التى استشهد بها القزوينى نرى أن هــذه التأويلات لا تمنع من تأويلات أخرى تجعل الآيات من قبيل التشبيه المقلوب كما ذكر القزوينى •

* * *

٢٦ ــ مما ناقش فيه الجرجانى القزوينى حديثه حول قوله تعالى « اذ أرسلنا عليهم الريح العقيم » ، حيث يرى القزوينى أن القــول الكريم يشتمل على استعارة تصريحية تبعية فى كلمة « عقيم » ، وهو بهــذا يرد على من مثــل من البلاغيين بالآية للاستعارة التى طرفاها حسيان والجامع فيها عقلى فيقولون مثلا شبهت الريح التى لا تنتج مطرا ، ولا تلقح شجرا بالمرأة العقيم ، بجامع عدم ظهور أثر فى كل ، وحذف المشبه به ، ورمز اليه بلازمه ، وهو العقيم •• فكل من المستعار والمستعار له حسيان والجامع عقلى ، والاستعارة على هــذا مكنية • أما القزوينى فيقول مثلا : شبهت الحالة التى فى الريح ، المــانعة من تلقيح السحاب والشجر بالحالة التى فى المرأة ، المــانعة من الانجاب وهى العقم ، بجامع عدم ظهور الأثر فى كل ، واستعير العقم الذى هو وصف المرأة ، للحالة التى فى الريح ، واشتق منه عقيم بمعنى لا تنتج أثرا • وبهذا لا يصح التمثيل بالآية لمــا أراده هؤلاء البلاغيون حيث ان الطرفين فيهــا عقليان والجامع عقلى • يقول الخطيب القزوينى : « وأما استعارة محسوس لمحسوس بوجــه عقلى فكقــوله تعــالى

(وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) ... قيل ومنه قوله تعالى (اذ أرسلنا عليهم الريح العقيم) فان المستعار منه المرأة والمستعار له الريح ، والجامع المنع من ظهور النتيجة والأثر ، فالطرفان حسيان والجامع عقلى ، وفيه نظر ، لأن العقيم صفة للمرأة لا اسم لها ، وكذلك جعلت صفة للريح لا اسما ، والحق أن المستعار منه ما فى المرأة من الصفة التى تمنع من الحمل ، والمستعار له ما فى الريح من الصفة التى تمنع من انشاء مطر والقاح شجر ، والجامع ما ذكر » (١) .

هـذا الحديث من القزوينى حول الآية الكريمة كان موطنا من المواطن التى ناقش فيها الجرجانى القزوينى وعده واهما فيما قررة رائيا أنه لا استعارة مطلقا فى الآية وذلك بجعل كلمة « العقيم » صفة مشتركة بين المرأة والريح ، فاستعمالها فى أحـدهما لا يعد مجازا بل من قبيل الحقيقة ولذا قال : « قيل ان اطلاق العقيم على الريح فى قوله تعالى : (اذ أرسلنا عليهم الريح العقيم) من هـذا النوع من الاستعارة — يقصد استعارة محسوس لمحسوس بجامع عقلى — لأنه أطلق اسـم الحيوان الأنثى على الريح بجامع عدم ترتب الفـائدة عليهما . ورده المعاصر لكونه صفة لا اسما ، وزعم أنه مستعار مما هو فى المرأة من الصفة المـانعة من الحبل ، لصفة الريح المـانعة من المطر والقـاح الشجر ، لجامع عقلى ، وهو الامتناع عن الفائدة . وفيه نظر ، لجواز أن يكون العقم موضوعا للقدر المشترك بين الصفتين ، واطلاق القدر المشترك على جزئيتين حقيقة لا مجازا ، فضلا عن كونه مستعارا » (٢) .

هـذا ولعلك معى فى أن ما يراه الجرجانى بحمـل الكلام على الحقيقة أقرب الى الصواب لمعاضدة اللغة لمـا ذهب اليه حيث تقول اللغة : ريح عقيم غير لاقح وامرأة عقيم ورجل عقيم لا يولد له (٣) . وان لم يكن من الصواب أن يخص القزوينى بالنقد فالجدير به أن يوجه نقده لكل من قال من البلاغيين بالاستعارة فى القول الكريم .

---

(١) الايضاح حـ ٣ ص ١٣١ ، ١٣٢ .
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٢١٩ — ٢٢٠ .
(٣) أنظر القاموس المحيط باب الميم فصل العين .

٢٧ ـــ مما أخذه الجرجانى على القزوينى وعده به واهما ، قوله بالاستعارة التمثيلية فى قوله تعالى « ولـــا سكت عن موسى الغضب ». حيث يرى الجرجانى أن هــذا القول من القزوينى وهم ، وأن الصواب عنده أن يكون ما فى الآية الكريمة من قبيل المجاز التركيبى ـــ المعروف عند غيره بالمجاز العقلى ـــ بناء على مذهبه ، ولكى تتضح لنا وجهــة كل من الرجلين ، نعرض ما قالاه ازاء هــذه الآية الكريمة ، بغيــة الوقوف على ما نراه صوابا .

يقول الخطيب القزوينى أثناء حديثه عن التمثيل : « وكذا قوله تعالى (ولـــا سكت عن موسى الغضب) قال الزمخشرى : كأن الغضب كان يغريه على ما فعل ويقول له : قل لقومك كذا وألق الألواح وجــر برأس أخيك اليك ، فترك النطق بذلك وقطع الاغراء ، ولم يستحسن هذه الكلمة ولم يستفحصها كل ذى طبع سليم وذوق صحيح الا لذلك ، لأنه من قبيل شعب البلاغة ، والا فما لقراءة معاوية بن قرة (ولـــا سكن عن موسى الغضب) لا تجد النفس عندها شيئا من تلك الهزة وطرفا من تلك الروعة » (١) . وقد نقد الجرجانى قول القزوينى هذا قائلا : « ذكر المعاصر فى التمثيل أشياء ليست منه حتى ذكر قوله تعـــالى : (ولـــا سكت عن موسى الغضب) والحق أنه ليس من التمثيـــل فى شىء ، وان كان من المجاز التركيبى ، وذلك أن السكوت هو عدم التكلم عما من شأنه أن يتكلم ، والغضبان حيث يتكلم لكلام غير مألوف منه بسبب هيجان القوة الغضبية ، وغلبتها القوة العاقلة والشهوية ، جاز اسناد الكلام الى الغضب من اسناد الشىء الى سببه ، كما يقال : هاج شيطان فلان وتكلم كيت وكيت ، ويراد به غضبه واذا سكنت سورة الغضب ، جاز اسناد السكوت اليه ، لأنه هو المقابل للتكلم دون السكون ، واختير تكلم الغضبان على حركاته غير المعهودة ، لأن كلامه

(١) الايضاح جـ ٣ ص ١٤٩ .

قد يخلو عن حركاته بخلاف العكس ، واختير اسـناده الى الغضب لا الى صاحبه ، لصيرورة صاحبه عنده كآلة الفعل مسلوب الاختيار ، ولذلك اختير : سكت عن موسى الغضب على سكن » (١) •

هذا وبالتأمل فيما أوردناه من كلام القزوينى والجرجانى يتضح أن الخطيب القزوينى فهم من كلام الزمخشرى أنه يريد بما فى الآية الاسـتعارة التمثيلية ، وبناء على فهمه جعل ما فى الآية من قبيـل الاستعارة التمثيلية بتشـبيه حال الغضـب الذى أثار موسى بعض الوقت ، ثم هدأ ، بحال رجل يغرى غيره بما يضر ، حتى اذا بلغ غايته ، سكت عن الاغراء بجامع التحول من حال الى حال فى كل ، واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو سكوت الغضب للمشبه • أما الجرجانى فلم يرتض ما ذهب اليه القزوينى رائيـا أن الآية من قبيل المجـاز التركيبى وليست من التمثيل فى شىء • والحق ما عليه الجرجانى ، لأن ما ذهب اليه القزوينى فيه تكلف ظاهر حيث ان المذكور فى الآية هو الغضب ، وليس هو على تصوير الاستعارة مشبها به ، فحمل ما فى الآية على المجاز العقلى المعبر عنه بالمجاز التركيبى أولى وهو بما فيه من مبالغة يحقق التخييل الذى استحسنه الزمخشرى •

ولو أنصف القزوينى لجعل الاستعارة فى الآية مكنية اذ أن بهـا كذلك يتحقق التخييل فيقول مثلا : ان الغضب شبه بانسان يغرى غيره بما يضر ، بجامع أن كلا منهما يفسد صـاحبه ، ويجلب له الضرر ، وحذف المشبه به ورمز اليه بلازمه ، وهو السكوت وفى اثبات هـذا اللازم للغضب تخييل أنه انسان ، يقع منه السكوت ، بعد أن يحدث منه الكلام • أقول لو فعل القزوينى هذا لمـا كان للاعتراض عليـه مجال ولكنه لم يفعل •

* * *

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٢٢٧ •

٢٨ — ومما أخذه الجرجانى على القزوينى ، تمثيله للاستعارة التمثيلية بقوله تعـالى : « ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب » ، حيث يرى الجرجانى أن ما فى الآية من قبيل الاسـتعارة العنادية وليس من الاستعارة التمثيلية فى شىء . وها نحن أولاء نعرض كلام القزوينى ازاء هذه الآية مقرونا بنقد الجرجانى له ، لنحاول بالمقارنة والتأمل التعرف على وجه الصواب . يقول القزوينى : « ومما يبنى على التمثيل نحو قوله تعالى (ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب) معناه لمن كان له قلب ناظر فيما ينبغى أن ينظر فيه واع لما يجب وعيه ، ولكن عدل عن هذه العبارة ونحوها الى ما عليه التـلاوة ، بقصد البقاء على التمثيل ، ليفيد ضربا من التخييل ، وذلك أنه لما كان الانسان حين لا ينتفع بقلبه فلا ينظر فيما ينبغى أن ينظر فيه ولا يفهم ولا يعى جعل كأنه قد عدم القلب جملة ، كما جعل من لا ينتفع بسمه وبصه فـ لايفكر فيما يؤدبان اليه بمنزلة العادم لهما ، ولزم على هـذا ألا يقال — فلان قلب — الا اذا كان ينتفع بقلبه فينظر فيما ينبغى أن ينظر فيه ويعى ما يحب وعيه ، فكان فى قوله تعالى (لمن كان له قلب) تخييل أن من لم ينتفع بقلبه كالعادم للقلب جملة » (١) . وقد علق الجرجانى ناقدا فقال عن القزوينى . « وذكر أيضا قوله تعالى (ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب) من باب التمثيل . وليس كذلك ، وانما هو من قسم الاستعارة العنادية ، كاستعارة الميت للحى بجامع فوات فائدة الحياة ، فان فائدة القلب الانتفاع به ، فاذا كان الرجل بحيث لا ينتفع بقلبه ، فهو كالذى لا قلب له » (٢) .

هذا وبالتأمل والمقارنة يتضح لنا أن موطن الاستعارة فى الآية عند الرجـلين هـو المعنى التعريضى ، لأن الآية مسـوقة للتعريض

---

(١) الايضاح جـ ٣ ص ١٥١ .
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

بالكافرين فهى تدل بالتصريح على أن من يتذكر فله قلب ، وبالتعريض على أن من لا يتذكر فلا قلب له ، وبذلك يكون اللفظ الدال على المعنى التعريضى غير موجــود فى الكلام ، لأنه مأخــوذ من المفهوم لا من المنطوق • ولهذا أرى ما فى الآية ليس من قبيل الاستعارة لا التمثيلة كما يريد القزوينى ولا العنادية كما يريد الجرجانى وانما جاءت الآية تعريضا بالكافرين ، يتضمن عن طريق المفهوم ، تشبيه من لا يتذكر بمن لا قلب له ، نظير التعريض فى قوله تعالى : « انمــا يتذكر أولو الألباب » فى تضمنه تشبيه من لا يتذكر بمن لا عقل له كالبهيمة •

والله أعلم بالصــواب

* * *

الفصل الخامس

بين الجرجانى وبلاغيين آخرين

الفصل الخامس

بين الجرجانى وبلاغيين آخرين

لقد كانت لصاحب الاشارات وقفات ناقدة فى بعض القضايا البلاغية مع علماء كثيرين ، لكن هذه الوقفات كثرت مع البعض وقلت مع البعض الآخر ، حيث لم تتجاوز مع هذا البعض الاخر موطنين غالبا ، لذلك عقدت لكل واحد ممن طالت وقفاته معهم ومناقشته لهم فصلا خاصا فيما سبق ، أما العلماء الذى قلت وقفاته معهم فقد جمعتهم فى هذا الفصل الأخير من الكتاب مرتبا اياهم ترتيبا زمنيا • وها نحن أولاء نعرض أهم القضايا التى ناقشها الجرجانى مع كل واحد منهم •

أولا : مع على بن عيسى الربعى سنة ٤٢٠ ه :

من العلماء الذين ناقشهم الجرجانى فى كتابه « الاشارات والتنبيهات » امام من أئمة النحو هو تلميذ السيرافى والفارسى على ابن عيسى الربعى المتوفى سنة ٤٢٠ ه[1] •

وعلى الرغم من امامته فى النحو فله آراء فى بعض القضايا البلاغية ، منها تدليله على افادة « انما » القصر ، وقد ذكر الجرجانى رأى الربعى هذا مناقشا له فقال : « قال على بن عيسى الربعى : الدليل على كون انما موضوعة للقصر ، أنه لما كانت كلمة ان موضوعة لتأكيد الاسناد ، ثم اتصلت بها ما المؤكدة ، ناسب أن تضمن معنى القصد ، لأن القصر ليس الا تأكيدا على تأكيد ، فان قولك زيد جاء

---

(1) نزهة الألبا ص ٢٢٤ •

لا عمرو لمن يتردد فى المجىء الواقع بينهما مفيدا اثباته لزيد فى الابتداء صريحا ، وفى الأخير ضمنا ... وانما هو أضعف من بيت العنكبوت ، لأن هذه المقدمات ، أى كون ما فى انما للتأكيد ، وكون القصر تأكيدا على تأكيد ، وكون زيد جاء لا عمرو للقصر ، وانه يفيد التأكيد ، كلها ممنوعة » (١) .

ونحن نرى أن الصواب ما عليه الجرجانى من حيث رده لهـذا التعليل الذى علل به الربعى لافادة انما القصر ، لأن هناك فرقا بين التأكيدين فى الموطنين ، فالتأكيدان فى القصر أتيـا من أن القصر كما تقضى حقيقته اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه ، وبذلك يكون معنا اثبات بطريق التصريح واثبات بطريق اللزوم وخاصة اذا كان الفعل ثابتا فى أسلوب القصر ، فيوجد لدينا تأكيد على تأكيد ، أما الذى نحن بصدده فليست ان فيه خاصة بالاثبات فقد تدخل على المنفى ، كما أن ما الزائدة وان أفادت التأكيد أخذا من قولهم زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فليس التأكيد للحكم المذكور فحسـب بل للغرض العام من الكلام ، وهكذا نلاحظ فرقا كبيرا بين المقيس والمقيس عليه كما يقضى كلام الربعى ، لذلك نرجح ضعف ما ذهب اليه على بن عيسى الربعى كما قرر الجرجانى رحمه الله .

* * *

ثانيا : مع ابن سنان الخفاجى سنة ٤٦٦ هـ :

هذا علم من أعلام البلاغة فى القرن الخامس الهجرى انه عبد الله ابن محمد بن سعيد بن سنان أبو محمد الخفاجى قد ناقشه الجرجانى فى كتابه « الاشارات والتنبيهات » ، وكان مما أخـذ عليه اشتراطه لفصاحة المفرد أن يكون له فى السمع حسن ومزية .

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٩٢ ، ٩٣ .

والمتأمل لهذه المناقشة التى أدارها الجرجانى مع ابن سنان الخفاجى حول هذا الشرط يستطيع أن يفهم منها أن الجرجانى يسلم بوجود الحسن والمزية فى اللفظ الفصيح ، لكنه يمنع ن يكون ذلك شرطا مستقلا ، لأنه فى رأيه نتيجة لوجود غيره من شروط الفصاحة كالسلامة من تنافر الحروف ومن الغرابة ، فهو اذن فى حكم المستغنى عنه بغيره .

وها نحن أولاء نعرض ما قاله ابن سنان الخفاجى مقرونا بمناقشة الجرجانى لنقف بالمقارنة والتأمل على وجه الصواب .

يقول ابن سنان الخفاجى : « والثانى أن تجد لتأليف اللفظة فى السمع حسنا ومزية على غيرها ، وان تساويا فى التأليف من الحروف المتباعدة ، كما أنك تجد لبعض النغم والألوان حسنا يتصور فى النفس ويدرك بالبصر والسمع دون غيره مما هو من جنسه ، كل ذلك لوجه يقع التأليف عليه ، ومثاله فى الحروف — ع ذ ب — فان السامع يجد لقولهم — العذيب اسم موضع ، وعذيبه اسم امرأة ، وعذب وعذاب وعذب وعذبات — مالا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ فى التأليف ، وليس سبب ذلك بعد الحروف فى المخارج فقط ، ولكنه تأليف مخصوص مع البعد ، ولو قدمت الذال أو الباء لم تجد الحسن على الصفة الأولى فى تقديم العين على الذال ، لضرب من التأليف فى النغم يفسده التقديم والتأخير ، وليس يخفى على أحد من السامعين أن تسميه الغصن غصنا أو فننا أحسن من تسميته عسلوجا ، وان أغصان البان أحسن من عساليج الشوحط فى السمع ، ويقال لمن عساه ينازعنا فى ذلك : لو حضرك مغنيان وثوبان منقوشان مختلفان فى المزاج ، هل كان يجوز عليك الطرب على صوت أحد المغنيين دون صاحبه ؟ وتفضيل أحد الثوبين فى حسن المزاج على الآخر ؟ فان قال لا يصح أن يقع لى ذلك ، خرج عن جملة العقلاء ، وأخبر عن نفسه بخلاف ما يجد ، وان اعترف بما ذكرناه قيل له : فخبرنا ما السبب

الذى أوجب عليه ذلك ؟ فانه لا يجد أمرا يشير اليه الا ما قلناه فى تفضيل احدى اللفظين على الأخرى ، وقد يكون هذا التأليف المختار فى اللفظة على جهة الاشتقاق فيحسن أيضا ، كل ذلك لما قدمته من وقوعه على صفة يسبق العلم بقبحها أو حسنها من غير المعرفة بعلتها أو بسببها ، ومثل ذلك مما يختار قول أبى القاسم الحسين بن على المغربى فى بعض رسائله : ورعوا هشيما تأنفت روضه • فان — تأنفت — كلمة لاخفاء بحسنها لوقوعها الموقع الذى ذكرته • وكذلك قول أبى الطيب المتنبى :

اذا سارت الأحداج فوق نباته   تفاوح مسك الغانيات ورنده

فان — تفاوح — كلمة فى غاية من الحسن • وقد قيل : ان أبا الطيب أول من نطق بها على هذا المثال ، وان وزير كافور الأخشيدى سمع شاعرا نظمها بعد أبى الطيب فقال أخذتموها ؟

ومثال ما يكره قول أبى الطيب أيضا :

مبارك الاسم أغر اللقب   كريم الجرشى شريف النسب

فانك تجد فى — الجرشى — تأليفا يكرهه السمع وينبو عنه »(١) •

هذا كلام ابن سنان الذى لخصه الجرجانى ثم علق عليه مناقشا فقال : « ولقائل أن يقول : ما ادعيت لبعض الألفاظ مزية فى السمع لا نزاع ، لكن ما السبب فى تلك المزية ؟ فان عللتها بالمزية فى السمع، فهو تعليل الشيء بنفسه ، وان عللتها بالطرب ، فهو الدور ، لأن الطرب معلل بالمزية • والتحقيق أن المزية فى نحو : عذب وغصن وفوح ، معللة بعلتين : احداهما أن كل واحد مركب أعدل تركيب ، وهو الثلاثى ساكن الأوسط ، حرف للابتداء به ، وحرف للاعراب والوقف عليه ،

---

(١) سر الفصاحة ص ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ •

وحرف للفصل بينهما ، ولا يحتاج الفاصل الى حركة • ثانيتهما : أن كل واحد يركب من حروف متباعدة المخارج ، مرتبة فيه على سمت واحد ، وحركة واحدة للآلة ، فان العين من أسفل المخارج وهو الحلق ، والذال من أوسطها ، والباء من أعلاها • وكذلك الغصن • وأما فوح فترتيب حروفه فى المخرج بالعكس ، فان الفاء من أعلى المخارج ، والواو من أوسطها ، والحاء من أسفلها ، ولو قدم الذال على العين فى عذب ، وقيل : ذعب ، احتاجت الآلة الى حركتين : حركة من أوسط المخارج الى أسفلها ، وحركة من أسفلها الى أعلاها ، ولذلك تثقل ، ولا يكون له ذلك القبول فى السمع ، وكذلك القول فى غصن وفوح • وأما نحو عساليج الشوخط والجرشى فكراهة السمع له للغرابة » (٢) •

وبالمقارنة والتأمل فى كلام الخفاجى ومناقشة الجرجانى له ندرك أن الجرجانى يسلم بوجود المزية والحسن فيما مثل به ابن سنان الخفاجى محاولا التعليل لهذا الحسن الذى وكله ابن سنان الى الذوق ، أما المفردات غير الفصيحة لاختلال هـذا الشرط فى نظر ابن سنان فيرى الجرجانى أن عدم فصاحتها سببه اختلال شروط أخرى مثل الغرابة فى كلمة الجرشى • وبذلك نفهم من مناقشة الجرجانى أن ما اشترطه ابن سنان يمكن الاستغناء عنه بغيره من الشروط المتفق عليها ، فان الكراهة فى السمع المنافيه للمزية والحسن تكون نتيجة لتنافر حروف الكلمة أو لغرابتها فلا حاجة لما زاده ابن سنان الخفاجى •

ونحن مع الجرجانى فى هذا الرأى الذى أشار اليه معاصره الخطيب القزوينى حين قال اثناء حديثه عن فصاحة المفرد : « وقيل خلوصه مما ذكر ومن الكراهة فى السمع بأن تمج الكلمة ويتبرأ من

---

(٢) الاشارات والتنبيهات ص ٩ ، ١٠ •

سماعها كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة ، فان اللفظ من قبيل الأصوات ، والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ، ومنها ما تكره سماعه . كلفظ — الجرشى — فى قول أبى الطيب :

كريم الجرشى شريف النسب أى كريم النفس وفيه نظر»(١)

وبهذا النظر للقزوينى رحمه الله يزداد اعتراض الجرجانى على ابن سنان قوة ووضوحا . لكننا لسنا مع الجرجانى فى تعليله ببعد مخارج الحروف للمزية والحسن فى الكلمات التى مثل بها الخفاجى ، لأن بعد المخارج أو قربها ليس علة مطردة للحسن أو القبح وان كنا لا ننكر ما لمخارج الحروف وصفاتها وهيئة تأليفها من الأثر فى صفة الكلمة وثقلها . وقد كان جديرا بالجرجانى أن يرد ما زاده ابن سنان ويكتفى بالتعليل للفصيح ولغير الفصيح بتحقيق شروط فصاحة المفرد المتفق عليها أو اختلال واحد منها كالغرابة أو تنافر الحروف .

هذا وللجرجانى مأخذ آخر على ابن سنان الخفاجى يتمثل — كما يذكر الجرجانى — فى جعل اللفظ موضوع البلاغة وذلك حيث يقول الجرجانى : « وكذلك اختلفوا فى أن الشىء الذى يقع فيه صفة البلاغة ما هو ؟ قال أبو محمد الخفاجى : انه الألفاظ وقال الشيخ انه المعانى ... فلم يصب القائلان ... أما أبو محمد فلأن الألفاظ هى موضوعات العلوم العربية كلها ، حتى اللغة كما تقدم ، ولم يميز موضوع بعضها على بعض » (٢) .

وبالرجوع الى كلام ابن سنان وجدنا هذا المأخذ غير وارد عليه ، لأن ما قاله ابن سنان خلاف ما حكاه عنه الجرجانى وها هى ذى عبارته : « والفرق بين الفصاحة والبلاغة أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون الا وصفا للألفاظ مع المعانى»(٣). ومن عبارة ابن سنان هذه يتضح أنه يجعل البلاغة صفة للفظ والمعنى لا للفظ وحده ، وبذلك يسلم مما أخذه عليه الجرجانى .

---

(١) الايضاح جـ ١ ص ١٦ ، ١٧ .
(٢) الاشارات والتنبيهات ص ١٥ ، ١٦
(٣) سر الفصاحة ص ٦٠ .

ثالثا : مع جار الله محمود بن عمر الزمخشرى سنة ٥٣٨ هـ :

ناقش الجرجانى فى كتابه « الاشـارات والتنبيهات » الامام الزمخشرى ، وكان من أبرز القضايا التى ناقشه فيها بيانه للمعطوف والمعطوف عليه فى قوله تعالى : « وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجرى من تحتها الأنهار » • حيث ان للزمخشرى فى ذلك رأيين : أحدهما أن المعطوف هو جملة وصف ثواب المؤمنين والمعطوف عليه هو جملة — وصف عذاب الكافرين • ثانيهما أن المعطـوف هو الفعل نفسـه « وبشر » والمعطـوف عليه هو جواب الشرط قبـله « فاتقـوا » • والجرجانى لم يرتض هـذين الرأيين للزمخشرى بل ناقشه فيهما مناقشة أبانت عن ضعف ما ذهب اليه الزمخشرى •

وها نحن أولاء نعرض كـلام الزمخشرى مقـرونا بمناقشـة الجرجانى لنقف بالمقارنة والتأمل على وجه الصواب •

يقول الزمخشرى عند تفسيره لقوله تعالى « فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين ، وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجرى من تحتها الأنهار ••• » يقول الزمخشرى : « فان قلت علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهى يصح عطفه عليه ؟ قلت : ليس الذى اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر أو نهى يعطف عليه ، انما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهى معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين ، كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق ، وبشر عمرا بالعفو والاطلاق ، ولك أن تقول هـو معطوف على قوله « فاتقوا » كما تقول : يا بنى تميم احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بنى أسد باحسانى اليهم » [١] • وقد علق الجرجانى على كلام الزمخشرى هـذا مناقشا فقال : وفيه نظر ، لأن الداخل عليه

---

(١) الكشاف جـ ١ ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ •

حرف العطف هو الأمر ، فيكون هو المعطوف ، وما ذكره من وصف ثواب المؤمنين متعلق بالأمر ، والمتعلق بالمعطوف لا يكون معطوفا ، وحينئذ يجب أن يطلب له مشاكل ، ليكون معطوفا عليه ، وقوله فاتقوا هو جواب الشرط ، فلو كان قوله — وبشر — عطفا عليه ، لكان أيضا جوابا له ، فيكون التقدير ان لم تفعلوا يأيها الكافرون ذلك ، فبشر يا محمد الذين آمنوا ، وتعالى الله أن يصدر عنه مثل هذا الكلام ، وأيضا — اتقوا — خطاب للكفار ، وبشر خطاب للنبى ، فلا يكون عطفا عليه •

ولا نسلم أنه نحو : زيد يعاقب بالقيد والارهاق ، وبشر عمرا بالعفو والاطلاق ، وكان يجب عليه أن يستشهد له بآية أخرى ، أو بكلام العرب ، لا أن يمثل من عند نفسه ، فعدم فعله ذلك ، ان كان لعدم وجوده فهو المراد ، والا يحسن أن يضرب له المثل : (لا مخبأ لعطر بعد عروس) • والذى يقوى عندى أن الآيات كلها أو أكثرها مصدرة فى المعنى بالأمر بالتبليغ أو التحذير والتبشير ، لأنه عليه السلام مبلغ ، فيكون تقدير الكلام : بلغ يا محمد الذين كفروا كذا ، أو حذرهم بكذا ، وبشر الذين اتقوا بكذا • وهذا التقدير جائز فى كلامه تعالى لقرينة كونه مبلغا دون غيره لعدم القرينة » (١) •

وبالمقارنة والتأمل ندرك أن الجرجانى يرد الرأى الأول للزمخشرى محتجا بأن المعطوف فى الحقيقة هو الفعل وما ذكره الزمخشرى متعلق بالفعل والمتعلق بالمعطوف لا يكون معطوفا • كما يرد الجرجانى أيضا الرأى الثانى للزمخشرى بأنه يلزم عليه أن يكون الأمر بالبشارة مقيدا بعدم فعل الكافرين ، لكون الأمر معطوفا على جواب الشرط ، مع أن البشارة للمؤمنين غير مقيدة بذلك •

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ١٣٠ •

والرأى عند الجرجانى أن يكون الفعل معطوفا على فعل مقدر .

ونحن لا نملك الا ترجيح ما ذهب اليه الجرجانى لقوة حجته ، ولأن التقدير الذى ذهب اليه له نظائر متعددة فى القرآن الكريم ، وقد سبقه الى هذا التقدير فى الآية الشيخ السكاكى رحمه الله حيث قال : « وأما قوله تعالى : وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات بعد قوله أعدت للكافرين فيعد معطوفا على فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة . وعندى أنه معطوف على قل مرادا قبل يأ يها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم ، لكون ارادة القول بواسطة انصباب الكلام الى معناه غير عزيزة فى القرآن » (١) ، وبهذا يتضح أن ما ذهب اليه الجرجانى قريب من رأى السكاكى ان لم يكن بعينه .

هذا وهناك مسألة أخرى ناقش فيها الجرجانى الامام الزمخشرى تتمثل فى بيان الكناية فى قوله تعالى « ولما سقط فى أيديهم » فقد ذهب الزمخشرى الى أن القول الكريم كناية عن صفة حيث كنى بالسقوط فى الأيدى وهو عض الأصابع عن الندم ، أما الجرجانى فلم يرتض ذلك رائيا الكناية فى الأيدى .

وها نحن أولاء نعرض هذه المناقشة التى أدارها الجرجانى مع الزمخشرى ليتضح لنا وجه الصواب . يقول الزمخشرى : « ولما اشتد ندمهم وحسرتهم على عبادة العجل ، لأن من شأن من اشتد ندمه وحسرته أن يعض يده غما فتصير يده مسقوطا فيها لأن فاه وقع فيها » (٢) . ويقول الجرجانى مناقشا رأى الزمخشرى : « وفيه نظر ، والأولى أن يقول : ان الكناية فى أيديهم لا فى سقط وذلك أن جعل الأيدى كناية عن نفس الانسان ظاهر غير منكر ، كما يقول العامل : قد جرى على ما جرى من يديك ، يريد من نفسك ، لأن

---

(١) مفتاح العلوم ص ١٤١ .
(٢) الكشاف جـ ٢ ص ١١٨ .

ما صدر منه يجوز ألا يكون من يده ، وأن يد الانســـان مظهر لأكثر أعماله ، فنسب أفعاله كلها اليها كناية عنه ، ومصـــادقته قوله تعالى (ولا تلتوا بأيديكم الى التهلكة) على تقدير جعل الباء زائدة ، أراد لا تلقوا أنفسكم الى التهلكة » (١) .

ونحن نرى أن الحق مع الزمخشرى ، لأن الكناية بالأيدى كما يرى الجرجانى تجعل المكنى عنه هو الذات والآية تعبر عن شدة الندم فيكون ذلك هو المكنى عنه ولا يتأتى ذلك الا بما ذكره الزمخشرى ، لأن المراد من الآية : ولمـــا ندموا على ما فعلوه من عبادة العجل .. فكنى بالسقوط فى الأيدى وهو عض الاصابع — لا بالأيدى وحدها كما يرى الجرجانى — عن الندم لأن من شأن النادم عند شـــعوره بجسامة خطئه أن يفعل ذلك ، وفى هذه الكناية على رأى الزمخشرى دقة لا تخفى من جعل الرؤس هى التى سقطت على الأصابع لتعضها ، ولم تجعل الأصابع هى التى ارتفعت الى الأفواه ، للدلالة على أن شدة الاحساس بالندم ، كان من القـــوة بحيث خارت له قواهم ، فمالت الرءوس الى أسفل .

* * *

رابعا : مع جمال الدين أبو عمر بن الحاجب سنة ٦٤٦ ه :

من العلماء الذين ناقشهم الجرجانى ، العلامة جمال الدين ابن الحاجب المتوفى عام ٦٤٦ ه (١) حيث كان يرى أن تقـــديم المفعول لا يفيد التخصيص وانما يفيد الاهتمام فقط محتجا بأ نتأخير المفعول لا يفيد التخصيص فكذا عند التقديم ، ومن أجل هذا الرأى ناقشه

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٢٤٤ .

(١) بغية الوعاة للسيوطى ج ٢ ص ١٣٤ .

الجرجانى دافعا رأيه بالحجة والبرهان فقال : « منع ابن الحاجب فى أول شرح المفصل كون تقديم المفعول يجيىء للتخصيص ، وجعل التقديم للأهم ، قال : والتمسك بمثل : (بل الله فاعبد) ضعيف ، لأنه قد جاء (فا عبد الله) (واعبدوا الله) • وفيه نظر • لأنه ليس عدم افادة التأخير التخصيص ، افادة لعدم التخصيص ليكون سببا لضعف افادة التقديم التخصيص ، لأن السالبة البسيطة لا تستلزم الموجبة المعدولة المحمول ، كما تحقق فى موضعه ، فيكون تأخير المفعول غير مستلزم للتخصيص ولا لعدمه ، فلا ينافى افادة تقدمه التخصيص • والحاصل : أنه ان تعلق القصد بعبادة الله فقط ، أخر المفعول • وان تعلق بعبادته وعدم عبادة غيره قدم » (١) •

هذا ولعلك معى فى أن المتأمل فى مناقشة الجرجانى هذه لابن الحاجب يرى الحق بجانب الجرجانى واضحا لا يحتاج الى تعليق •

هذا تحليل علمى لجدل رصين دار حول أئمة من ذوى الفضل ، وقد أردت بدراسته أن ألفت الذهن الى التراث الجدلى لدى السابقين حيث أدوا ضريبة العلم تحقيقا وبحثا وتخريجا ، ونقدا ونقضا وتوهينا ، وهدفهم الواضح هو حب الحقيقة لذات الحقيقة بعيدا عن التطاول والعجب ، ولنا أن نقتدى بهؤلاء أيضا فى دنيا السلوك كما كانوا القدوة فى النقد والتأليف •

ولعلى أكون فيما قمت به قد وفيت البحث حقه ، فان وفقت لما أردت فبالله ومن الله وان كانت الأخرى فحسبى أننى اجتهدت ، والمجتهد مثاب أخطأ أو أصاب •

والحمد لله على ما هدى اليه وأعان عليه له الحمد فى الأولى والآخرة • وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين •

شعبان سنة ١٤٠٤ هـ

مايو سنة ١٩٨٤ م

دكتور عبد الستار حسين زموط

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص ٨٦ •

من أهم المراجع

١ ــ أثر القرآن فى تطور البلاغة العربية حتى نهاية القرن الخامس الهجرى : الدكتور كامل الخولى ، دار الأنوار للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨١ هـ ــ ١٩٦٢ م .

٢ ــ أحمد حسن الزيات بين البلاغة والنقد الأدبى : الدكتور محمد رجب البيومى بحث بمجلة اللغة العربية ــ جامعة الامام محمد ابن سعود ، السنة الخامسة ١٣٩٥ هـ .

٣ ــ أسرار البلاغة : الامام عبد القاهر الجرجانى ، تحقيق ريتر ، طبع استانبول سنة ١٩٥٤ م .

٤ ــ الاشارات والتنبيهات فى علم البلاغة : الشيخ محمد بن على الجرجانى تحقيق الدكتور عبد القادر حسين ، طبع ونشر دار نهضة مصر .

٥ ــ أعيان الشيعة : السيد محسن الأمين ، تحقيق حسن الأمين ، مطبعة الانصاف ــ بيروت سنة ١٣٧٩ هـ ــ ١٩٥٩ م .

٦ ــ الافصاح عما تضمنه الايضاح من مباحث البيان : للدكتور أحمد محمد الحجار .

٧ ــ الايضاح : الخطيب القزوينى بشرح الشيخ عبد المتعال الصعيدى المسمى بغية الايضاح ، المطبعة النموذجية بمصر نشر مكتبة الآداب .

٨ ــ بحوث المطابقة لمقتضى الحال صورها وعلاقتها بالنقد الأدبى الحديث : الدكتور على البدرى ، طبع ونشر مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ ــ ١٩٨٢ م .

٩ — بغية الوعاة للسيوطى طبع عيسى الحلبى .

١٠ — البلاغة تطور وتاريخ : الدكتور شوقى ضـيف ، طبع ونشر دار المعارف بمصر الطبعة الثانية سنة ١٩٦٥ م .

١١ — البلاغة عند السكاكى : الدكتور أحمد مطلوب ، طبع بغداد ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٤ هـ — ١٩٦٤ م .

١٢ — البيان والتبيين : أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، مطبعة مصـطفى الحلبى الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦ هـ — ١٩٣٨ م .

١٣ — تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها : الأستاذ أحمد مصطفى المراغى ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، الطبعة الأولى سنة ١٣٦٩ هـ — ١٩٥٠ م .

١٤ — تفسير أبى السعود المسمى ارشـاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم .

١٥ — حاشية السيد الشريف على المطول : بهامش المطول مطبعـة أحمد كامل سنة ١٣٣٠ هـ .

١٦ — حاشية الدسوقى على شرح السعد : بهامش شروح التلخيص مطبعة السعادة الطبعة الثانية سنة ١٣٤٣ هـ .

١٧ — حل الاعتراضات التى أوردها صاحب الايضاح على المفتاح : يحيى بن أحمد الكاشانى . مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ١٩٦ .

١٨ — الحيوان : أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق وشرح

الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، مطبعة مصطفى الحلبى الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦ هـ — ١٩٣٨ م .

١٩ — خصائص التراكيب : الدكتور محمد أبو موسى نشر مكتبة وهبه، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م .

٢٠ — دلائل الاعجاز . الامام عبد القاهر الجرجانى ، تعليق الأستاذ أحمد مصطفى المراغى ، المطبعة العربية نشر المكتبة المحمودية التجارية .

٢١ — دلالات التراكيب : الدكتور محمد أبو موسى ، نشر مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م .

٢٢ — سر الفصاحة : ابن سنان الخفاجى ، تعليق الشيخ عبد المتعال الصعيدى ، مطبعة محمد على صبيح سنة ١٣٧٢ هـ — ١٩٥٣ م.

٢٣ — شروح التلخيص : مطبعة السعادة ، الطبعة الثانية سنة ١٣٤٣ هـ .

٢٤ — صور من تطور البيان العربى : الدكتور كامل الخولى ، طبع دار الأنوار الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢ هـ — ١٩٦٢ م .

٢٥ — الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز : الامام يحيى بن حمزة العلوى ، مطبعة المقتطف سنة ١٣٣٢ هـ — ١٩١٤ م .

٢٦ — عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص : بهاء الدين السبكى

٢٧ — علم البيان : الدكتور بدوى طبانة ، طبع ونشر مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٧ م .

٢٨ — فن القول : الأستاذ أمين الخولى ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى ونشر دار الفكر العربى بالقاهرة سنة ١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م .

٢٩ — القاموس المحيط : مجد الدين الفيروز ابادى ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، الطبعة الثانية سنة ١٣٧١ هـ — ١٩٥٢ م .

٣٠ — القزوينى وشروح التلخيص : الدكتور أحمد مطلوب ، طبع بغداد سنة ١٣٨٥ هـ — ١٩٦٥ م .

٣١ — الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل : جار الله الزمخشرى ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٣٨٥ هـ — ١٩٦٦ م .

٣٢ — المصباح للسيد الشريف تحقيق — الدكتور فريد النكلاوى مخطوط .

٣٣ — المطول : سعد الدين التفتازانى ، مطبعة أحمد كامل سنة ١٣٣٠ هـ .

٣٤ — معجم البلدان : ياقوت الحموى الرومى ، دار صادر بيروت .

٣٥ — معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة .

٣٦ — مفتاح التلخيص : العلامة شمس الدين الخلخالى تحقيق الدكتور هاشم محمد هاشم مخطوط بمكتبة كلية اللغة العربية — بالقاهرة .

٣٧ — مفتاح العلوم : أبو يعقوب السكاكى ، المطبعة الأدبية بمصر ، الطبعة الأولى سنة ١٣١٧ هـ .

٣٨ — مفتاح المفتاح : قطب الدين الشيرازى تحقيق الدكتور نزيه عبد الحميد مخطوط بمكتبة كلية اللغة بالقاهرة •

٣٩ — محاضرات فى البيان العربى : الدكتور يوسف البيومى مطبعة دار نشر الثقافة سنة ١٩٦٩ م •

٤٠ — مناهج تجديد فى النحو والبلاغة والتفسير والأدب : الأستاذ أمين الخولى ، طبع ونشر دار المعرفة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٦١ م •

٤١ — مواهب الفتاح فى شرح تلخيص المفتاح ضمن شروح التلخيص: ابن يعقوب المغربى مطبعة السعادة بمصر الطبعة الثانية سنة ١٣٤٣ هـ •

٤٢ — نزهة الألبا فى تاريخ الأدباء للأنبارى •

٤٣ — نظرات فى البيان : الدكتور عبد الرحمن الكردى •

٤٤ — النكت فى اعجاز القرآن للرمانى من (ثلاث رسائل فى اعجاز القرآن) للرمانى والخطابى وعبد القاهر الجرجانى تحقيق الأستاذ محمد خلف الله والدكتور محمد زغلول سلام الطبعة الثانية بدار المعارف بمصر سنة ١٣٨٧ هـ — ١٩٦٨ م •

٤٥ — الوساطه بين المتنبى وخصومه للقاضى على بن عبد العزيز الجرجانى ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم وعلى محمد البجاوى ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ، الطبعة الرابعة سنة ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٦ م •

فهرس الكتـــاب

رقم الايداع ١٩٨٤/٣٧٨٠